البُعْدُ الدِّلالِيُّ في الخِلافَاتِ النَّحْوِيَّةِ
في إِعْرَابِ آيَاتِ القُرآنِ الكَرِيْمِ
(نَمَاذِجُ مِنْ كِتَابِ المُشْكِلِ لِمَكّيّ)

شريف عبد الكريم النّجّار

أستاذ النحو والصَّرف المساعد

في كليّة المعلمين بالأحساء

مُلخّصُ البَحْثِ

تُبَيّنُ هذه الدّراسَةُ أهَميَّةَ المَعْنى في البَحْثِ النّحْوي، فهو الأصْلُ الّذي يُعْتَمَدُ عليه في البحث، ولا غناءَ عنه في الإعْرابِ، فالإعرابُ فَرْعُ المَعنى، وهو عَلامَةٌ تدُلُّ عليه، فالمَعْنى لا يَتَّضِحُ إلاّ به، فإذا تَغيّرَ إعْرابُ مُفْرَدَةٍ في جُمْلَةٍ تَغيّرَ معه المَعنى المَفْهومُ من الجُمْلَةِ كُلّها، ومَعْلُومٌ أنّ مُرادَ المُتَكَلِّمِ مَعْنىً واحِدٌ ليس غيْرَ، مَهْما اخْتَلَفَتْ آراءُ النّحاةِ في بيانه بإعْرابهم.

اتّخَذَ الباحِثُ من كتابِ مُشْكِلِ إعْرابِ القُرآنِ لِمَكّي بن أبي طَالِبٍ مَصْدَراً رَئيساً ، ورَأى أنْ يُدَلِّلَ على قيمَةِ المَعنى في خلافِ النّحاةِ في إعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَريمِ، فَخِلافُ النُّحاةِ في إعْرابِها يُؤَثِّرُ في فَهْمنا لَهَا، فاخْتارَ لذلك مَجْموعَةً من الآياتِ القُرآنيَّةِ المُخْتَلَفِ في إعْرابِها من كتابِ المُشْكِلِ، ورَتّبَها على ما ذَكَرَه النُّحاةُ في إعْرابِها.

وقد دَرَسَ الباحِثُ هذه الآياتِ دراسَةً مُفَصَّلَةً، فبَيّنَ آراءَ النُّحاةِ المُخْتَلِفَةَ في إعْرابِ الآيةِ، وكَشَفَ عن أثَرِ تَعَدُّدِ هذه الآراءِ في المَعْنى، مُسْتَعيناً بما ذَكَره المُفسّرون في تفسيرها، وبِخاصَّةٍ في تَرْجيحِ الرَّأيِ النَّحْويِّ المناسبِ للمَعنى الّذي أشاروا إليه.

مـقدّمـــــة

الحَمْدُ لله ربّ العالَمين، والصّلاةُ والسّلامُ على النّبيّ الأمين مُحَمّد بن عَبْد الله إمام الخَلْق وسَيّد المُرْسَلين، وعلى آله الّذينَ اهْتَدوا بهَدْيه واسْتَنّوا بسُنّته، وأَصْحابه الأبْرار المَيامين، الّذينَ سَلَكوا مَنْهجَه ونَصَروه بالتّطْبيق والتّبْليغ، فانْتَشَروا في الأَرْض فاتحين ولدينه داعين، وبَعْدُ:

إذا كَانَ الإعْرابُ فَرْعَ المَعْنَى، فالمَعْنى هو الأَساسُ الّذي يُعْتَمَدُ عليه في أَيّة دراسة لُغَويّة، فَيُفْتَرَضُ في أَيّ إجْراءٍ لُغويّ أَنْ يَهْدِفَ إلى فَهْمِ المَعْنى وكَشْفه؛ إذْ إنّه الأَصْلُ في أَيّ اتّصالٍ لُغويّ، والإعْرابُ كاشفٌ لهذا المَعْنى، فالمُفْتَرَضُ أَنْ يَكونَ المُعْرِبُ قَد أَدْرَكَ المَعْنى في النّصّ، ثُمَّ يَكونَ هذا المَعْنى هادياً له في إعْرابه، فَيُصْبِحَ الإعْرابُ علامَةً على المَعْنى وكاشفاً له.

وقد ظَهَرَ في وقتٍ مبكرٍ منْ تاريخ النَّحْو العربي الخلافُ بَيْنَ النُّحاة في كَثيرٍ من القَضايا بَعْضُها في أُصُول النَّحْو، إذْ إنّ مَدى التَّمَسُّك بهذه الأُصول عنْدَ البَصْريّين ليسَ كما هو عنْدَ الكُوفيّين، ويَتَعَلَّقُ بَعْضُها بقَواعدَ نَحْويَّة، فالفاعلُ يَجُوزُ له أَنْ يَتَقَدّمَ على فعْله عنْدَ الكُوفيّين، ولا يَجُوزُ ذلك عنْدَ البَصْريّين، ونَتَجَ عن هذا الخلاف اخْتلافٌ في إعْراب النُّصُوص، فَكانَ يَظْهَرُ عنْدَهم للكَلمَة الواحدَة في بيتٍ من الشِّعْر أَوْ في آيَةٍ قُرآنيّة خَمْسَةُ أَوْجُهٍ وزيادَةٌ.

والنّاظرُ لهذه الأوجه الإعْرابيّة قَد يَظُنُّ أَنَّ لهذه الكَلمَة في هذا التَركيب معانيَ، والحَقُّ أَنَّه مَعْنىً واحدٌ، ولكنّ خلافَ النُّحاة في إعْراب الكَلمة هو السّبَبُ في وُجُود هذه المَعاني المُخْتَلفَة، فَكُلُّ إعْرابٍ من هذه الأَعاريب يُعْطي مَعْنىً مُخْتَلفاً عن الآخر، فالإعْرابُ عَلامَةٌ على المَعْنى وكاشفٌ له كَما ذُكرَ.

وقَدْ رَأَيْتُ أَنْ يَكونَ مَوْضُوعُ هذا البَحْث خِلافَ النُّحاة في إِعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَريمِ،ومَدى تَأثيْرِ الأَعاريبِ المُخْتَلفَة في فَهْمِ المَعْنى عِنْدَ المُتَلَقّينَ لها، وَوَسَمْتُه بـ(البُعْدُ الدِّلاليّ في الخِلافاتِ النّحْويّة في إِعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَريم) مَدْفوعاً بأُمورٍ: منْها أَهَمّيّةُ المَعْنى عِنْدَ إِعْرابِ التّرْكيبِ، فهو المُعْتَمَدُ والأَصْلُ في البَحْث اللُّغَويّ ، ومنْها الرّغْبَةُ في إِظْهارِ أَثَرِ اخْتِلافِ الإِعْرابِ في المَعْنى في آياتِ القُرْآنِ، ومنْها إِظْهارُ أَثَرِ سَيْطَرَةِ القاعِدَةِ النَّحْويّة في المَعْنى، ومنها إِبْرازُ بَعْضِ أَسْبابِ الخِلافِ النَّحْويِّ في إِعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَريمِ.

ورأى الباحثُ أنْ يَخْتارَ مَجْموعَةً من الآياتِ القُرْآنيّةِ المُخْتَلَفِ في إِعْرابِها، واعتَمَدَ في هذا على كتابِ (مُشْكِلِ إِعْرابِ القُرآنِ) لِمَكّيٍّ بنِ أَبي طالبٍ القَيْسيّ، وراعى في اختياره التّنَوّعَ في المَوضوعاتِ النّحوية التي تنتمي إِليها الآياتُ المُخْتَلَفُ فيها، فقامَ بِدراسَتِها دراسَةً مُفَصَّلَةً، وعَرَضَ آراءَ النُّحاة فيها، ثُمّ بَيّنَ أثَرَ هذه الآراءِ في المَعْنى، وعادَ إِلى كُتُبِ التَّفسيرِ مُسْتَعيناً بها للوُصُولِ إِلى المَعْنى الصّحيحِ للآيَةِ وتَرْجيحِ الرّأيِ النّحْويّ الّذي يَدُلُّ عليه.

و قد بَدَأْتُ هذا البَحْثَ بِمُقَدِّمَةٍ تَحَدَّثْتُ فيها عن (التّأويلِ والمَعنى والإعرابِ) والعَلاقَةِ بَيْنَها عِنْدَ النُّحاةِ والمُفسّرين، فتَطَرَّقْتُ فيها إِلى أثرِ التَّأويلِ والتَّقْديرِ كما اسْتَعْمَلَه النُّحاةُ في المَعْنى، وتَناوَلْتُ أَيْضاً العَلاقَةَ بَيْنَ الإِعْرابِ والمَعنى.

وتلا هذه المُقَدّمَةَ حَديثٌ عن اهْتِمامِ النّحاةِ بِإِعْرابِ القُرآنِ وإِبْرازِ مَعانيه، فأَشَرْتُ إِلى بعْضِ ما وَضَعَه النُّحاةُ من مُصَنَّفاتٍ، وفرّقتُ ما بينَ كُتبِ المَعاني والإِعْرابِ، ثُمّ تَحَدّثْتُ عن كتاب (مُشْكِلِ إِعْرابِ القُرآنِ) مَرجعِ هذا البحْث، وقد حَمَلَ هذا المَوضوعُ عُنْوانَ (كتابُ مُشْكِلِ إِعرابِ القُرآنِ لمكيّ بن أبي طالب).

وتَناوَلْتُ بَعْدَ ذلك الآياتِ المُخْتارَةَ من كتاب المُشْكِلِ، وقسَّمتها عَشْرَةَ مَواضِعَ، هي: (الفاعِلِ) و(المَصْدَرُ والإِغْراء) و(والمَفْعولُ به والمَفْعولُ معه والعَطْف)

و(المَفْعُولُ لَه والحال) و(الحالُ والتّمييزُ والنَّعْتُ وخبر كان) و(المُسْتَثْنى والبَدَلُ) و(العَطْفُ) و(لُغَةُ أَكَلوني البَراغيثُ) و(مَوْضِعُ المَبْني من الإِعْراب) وتَضَمّنَ الأَسْماءَ المَوْصولَةَ وأسْماء الإِشارةِ والمَصْدَر المُؤَوّل ومَوْضِع الجُمْلَةِ، ومَوْضِع شِبْه الجُمْلَةِ و(حُروف المَعاني) .

وخَتَمْتُ هذه الدّراسَةَ بخاتمَةٍ تَضَمّنَت الحَديثَ عن أهَميةِ المَعنى عندَ النّظَرِ في إِعْرابِ أيِّ نَصٍ، وهو ما حاوَلْتُ اسْتِخْلاصَه من الدّراسَةِ، وتلا ذلك حَديثٌ عن أبْرَزِ النّتائجِ التّي تَوَصّلْتُ إِليها .

وختاماً، هذا جَهْدي قَدّمْتُ فيه ما أَقْدَرَني اللهُ على تَقْديمِه، كما أفْتحُ صَدْري لأَيِّ نَقْدٍ مُفيدٍ، وأرجو أنْ يُفيدَ الباحثون من هذا البحث كما أفَادَ الباحِثُ من غَيْرِه، كما أرجو أنْ يغفرَ لي ربُّ العالمين ما في هذا البحثِ من نَقْصٍ وزَلَلٍ.

والحمد لله رب العالمين.

التَّأويلُ والمَعْنَى والإعْرَابُ

وَرَدَتْ كَلِمَةُ التّأويلِ في كِتابِ اللهِ في عِدّةَ آياتٍ، وهي تَدُلُّ في مُعْظَمِها على مَعْنى (التَّفسير)، منها أَرْبَعَةُ مَواضِعَ في سورَةِ يوسف بِمَعنى تَفْسيرِ الرُّؤى، يَقولُ تَعالى: ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأحَادِيثِ ﴾ [يوسف: من الآية ١٠١]، ووردَتْ في مَواقِعَ بِمَعْنى حُدوثِ التّفسيرِ المُتَوَقّعِ، منها قولُه تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ [الأعراف: من الآية ٥٣]، ووردَت كَلِمَةُ التّأويل في كَلامِ المُصْطَفى ﷺ، فَرُوِيَ عَنْ سَعيد بن جُبَيْرٍ أَنَّ الرّسولَ ﷺ دعا لابن عَباس فَقالَ: "اللّهمّ فَقّهه في الدّينِ وعَلِّمْه التَّأويلَ"(١)، فاسْتَعْمَلَها رَسولُ اللهِ ﷺ في المَعْنى القُرآني نَفسِه الّذي اسْتُعْمِلَ في سُورَةِ يوسف، وهو التفسير والتّوضيح، وهذا يَعْني أنَّ قَوْلَنا: إنَّ عَصْرَ الصّحابَةِ والتّابعين عَصْرُ تَأويلٍ أنَّهم عنوا بالبَحْثِ عن مَعاني الآياتِ وتَفسيرها تفسيراً يَحْمِلُه ظاهِرُ النّصِّ لا يَخْرَجُ عنه أو يَقْلِبُه ويُغيّره.

فالتّأويلُ في عَصْرِ الصّحابَةِ والتّابعين كانَ يَعني الوُصُولَ إلى فَهْمِ الآياتِ القُرْآنيّةِ دونَ اللّجوءِ إلى النَّظرَةِ الفَلْسَفيّةِ إلى المَعْنى الّذي تَحْمِله الآيَةُ، ولذلكَ لَمْ تَكُنْ تَجِدُ عندَهم للآيَةِ سوى مَعْنىً واحِدٍ أو اثْنَيْن على الأكثَر، وهذا يُشيرُ إلى عَدَمِ وُجُودِ الخِلافِ بَيْنَهم في مَعاني الآياتِ.

واخْتَلَفَ المُسْلِمونَ بَعْدَ ذلك في تَفْكيرِهم الديني، وافْتَرَقوا فِرَقاً كَثيرَةً، فَمِنْهم الشّيعَةُ والسُّنّةُ والزّيديّةُ والمُعْتَزِلَةُ وغيْرُها من الفِرَقِ، وكُلُّ فِرْقَةٍ منها تَرى أَنَّها على حَقٍّ، لَها فَهْمُها وتَفكيرُها، ونَظْرَتُها إلى الأُمورِ نَظْرَةً تَخْتَلِفُ عن غَيْرِها.

(١) الحديث في مُسْنَدِ الإمام أحْمَد بن حَنْبل رقم ٢٢٧٤ مُسْنَد بني هاشم.

وأَخَذَ التَّأْويلُ بَعْدَ ذلك يَنْحو مَنْحًى آخَرَ ، فقد أَصْبَحَ عُلَماءُ كُلِّ فِرْقَةٍ يَذْهَبونَ بالكَلامِ شَرْقاً وغَرْباً ويُفَسّرونَه بِما يُوافِقُ مَذْهَبَهُم، فَيَقْلِبون الآياتِ والأحاديثَ ويَصْرِفونَها بَعيداً عن ظاهِرِها، وهذا ـ فيما أَرى ـ نَظَرٌ فَلْسَفيّ، فالعالِمُ يَسْعى جاهِداً إلى التّوفيقِ بَيْنَ مَذْهَبِه والآيةِ، ولِذلك يَنْظُرُ إلى الآيَةِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ زاوِيةٍ، ويُقَلِّبُ النَّظَرَ فيها وفي احتِمالاتِ معانيها حَتّى يَجِدَ مَعْنًى يُؤَيِّدُ اتِّجاهه.

ونَتيجَةً لهذا الاخْتِلافِ كَثُرَتْ الآراءُ و التّأويلاتُ، وابْتَعَدَ النّاسُ عن ظاهِرِ النُّصُوصِ، وجَعَلوا النَّظْرَةَ الفَلسَفيَّةَ للأُمورِ الأَصْلَ وما يُعْتَمَدُ عليه في تَفسيرِ النّصُوص، وهكذا مَرّ التَّأويلُ بِمَرْحَلَتين: المَرْحَلَةِ الأولى وهي الّتي كانَ التَّأويلُ يَدُلُّ فيها على أَنّه النَظْرَةُ إلى المَعْنى الظّاهِرِ من النُّصوص، والمَرْحَلَةِ الثّانيَةُ وهي التي أَصْبَحَ يَدُلُّ فيها على البُعْدُ الفَلْسَفي للنُّصوصِ وتَحْميلِ النّصّ أكْثَرَ مِمّا يَحْتَملُ من المَعاني.

أمّا التَّأويلُ النَّحْويّ فقد تَأَثَّرَ بالنَّظْرَةِ المَوْجودَةِ عِنْدَ المُفَسّرين، وأَخَذَ النُّحاةُ بالنَّظْرَةِ الفَلْسَفيَّةِ إلى النُّصُوصِ، وراحُوا بِتَأْويلاتِهم وتَقْديراتِهم يُغَيّرون المَعْنى الّذي يَدُلُّ عليه ظَاهِرُ النّصّ إذا ما خَالَفَ قَاعِدَةً من القَواعِدِ النَّحْويّة. ويَنْقُلُ السُّيوطي في هذا المَوضُوعِ قَوْلاً لأَبي حَيّانَ الأَنْدَلُسيّ في التَّأويلِ، قالَ (١): "قالَ أَبو حَيّانَ في شَرْحِ التَّسْهيلِ: التَّأويلُ إِنَّما يَسُوغُ إِذا كَانَتْ الجَادَّةُ على شَيءٍ ثُمَّ جاءَ شَيءٌ يُخالِفُ الجَادّةَ فَيُتَأَوّلُ، أَمّا إِذا كَانَ لُغَةَ طائِفَةٍ لَمْ تتكَلَّمْ إِلاّ بِها فلا تَأويلَ".

فَهذا الكَلامُ يَدُلُّ على أَنّ النُّحاةَ يَذْهَبونَ إلى التَّأويلِ عِنْدَما يَكونُ هناك نَصٌّ يُخَالِفُ القَواعِدَ الّتي وَضَعوها، فَيَقُومونَ بِإِخْراجِ النّصّ عن المَعْنى الظّاهِرِ له إلى مَعْنًى آخَرَ يَتَناسَبُ مَعْ هذه القَواعِد، وهذا ما كانَ يَحْدُثُ عِنْدَ المُفَسّرين الّذينَ كانوا يُخْرِجونَ النّصّ عن المَعْنى الظّاهر الذّي يُؤديه إلى مَعنىً آخَرَ يُوافِقُ آراءهم،

(١) الاقتراح ١٨٦.

وهذا تَأثُّرٌ طَبيعي، فقد نَشَأَتْ عُلومُ الدّينِ واللُّغَةِ في وَقْتٍ واحدٍ وتَأثّرت ببعضها، وفي كَلامِ أَبي حَيّانَ ما يُشيْرُ إلى أَنّ الأَصْلَ أَنْ لا يَكُونَ في تَفْسيرنا للكَلامِ تأويلٌ.

وأَخَذَ التَّأويلُ يَتّسِعُ عِنْدَ النُّحاةِ كَما اتَّسَعَ عِنْدَ المُفسّرين، ويَرى الدكتور محمد عيد أَنَّ النُّحاةَ قَدْ أَجْهدوا النُّصوصَ بالتَّأويلِ لأَنَّهم خَلَطُوا بَيْنَ أَمرين: المَعْنى الشَّكْلي والمَعْنى الفَلْسَفي، وَجَعَلوا من المَعْنى الفَلْسَفي أَساساً لِما يَجبُ أَنْ تُؤَدّيه النّصوص(١).

وبناءً على ما تَقَدَّمَ يَرَى النُّحاةُ في القاعدَةِ النَّحْوية أَساساً في تَفسير النُّصوصِ وإيضاحِ المَعْنى، فَكُلُّ النُّصُوصِ يَجبُ أَنْ تَنْدَرِجَ تَحْتَ هذه القاعدَة، فإذا جاءَ نَصٌّ يُخالفُ القاعدَةَ قالوا: شَاذٌّ، وهذا ما حَدَثَ لِتَراكيبَ كَثيْرةٍ في العَربيّة، منها لُغَةُ مَنْ قال: أَكَلوني البراغيثُ، فهذه اللُّغَةُ قَدْ نُسبَت إلى أَكْثرِ منْ عَشْرِ قَبائلَ، وقد جاءت في القرآن الكريم والحديث الشريف، ومع ذلك قالوا: هي شاذّةٌ، وذَهبوا يُعربون هذا التركيبَ أعاريبَ مُخْتَلفَة ابتَعدوا فيها عن المعنى.

وأَرى أَنَّ القاعدَةَ النَّحْويَّةَ ضَرُوريّةٌ في تَفسير النّصّ اللّغوي وضَبطه، وهُناكَ كَثيرٌ من القَواعد النَّحْويّة سَاعَدَت الباحثين في فَهْمِ النُّصوص، ولكنّ جَعْلَ هذه القَواعد أَساساً للعَمليّة اللُّغويَّة أَخْرَجَ المَعْنى من هذه العَمَليَة، مع أنّ المَعنى هو أَساسُها، فمنَ المُهمّ وُجُودُ قَواعدَ نَحْويّةٍ تَحْكُم العَمليةَ اللّغويّةَ، ولكن من المُهمِّ أَيْضاً ألاّ تَكونَ هذه القَواعدُ قَسْريَّةً تَحْكُمُ على نُصُوصٍ صَحيحَةٍ بالشُّذوذِ لِمُجَرّد أَنَّها خالَفَتْها.

وأرى أَنَّ جَعْلَ التَّأويلِ والتَّقْديرِ أَساساً في تَفسيرِ كُلِّ نَصٍّ وإِعْرابِه يُخْرِجُ النّصَّ عن المَعْنى الظّاهرِ الّذي يَحْمِلُه، وتَكْثُرُ المَعاني والأعاريب في إيضاحِ النَّصّ في حين إِنَّ المَعنى الّذي يَقْصِدُه المُتَكَلّمُ واحدٌ لا غَيْرَ، وهذا تَعارُضٌ واضطرابٌ، فالمَعنى واحدٌ والأعاريبُ كَثيرةٌ مُخْتلفَةٌ والتَّأويلاتُ كذلك؛ والسّببُ في هذا الاضطراب

(١) انظر أصول النّحو العربي١٨٢.

هو التّأويلُ والتّقديرُ والمُبالَغَةُ في استعْمالِهما.

وقدْ جاءَ الإعْرابُ لِيُوضِّحَ المَعْنى الّذي يُريدُه المُتَكَلّمُ، فالمُعْرِبُ عِنْدَ إعْرابِه التّرْكيبَ يَضَعُ كُلَّ كَلِمَةٍ في بابٍ نَحْوِيٍّ، وهو الوظيفَةُ النَّحْوِيَّةُ الّتي تُمَثّلُها هذه الكَلِمَةُ، وهذه الوَظيفةُ النَّحْويّةُ مُرْتَبطَةٌ بدَلالَة الكَلِمَة داخلَ التّركيب، فَكَلِمَةُ (فاعِل) تَعْني مَنْ قامَ بالفِعْلِ، وكَلِمَةُ (مَفْعول به) تَعْني الشّيءَ الّذي وَقَعَ عليه فِعْلُ الفاعِلِ، وكَلِمَةُ (مَفْعول لأَجْله) تَعْني الغايَةَ من حُدوثِ الفِعْلِ.

وتُعْطي هذه الوَظائفُ النّحْويّةُ مَعْنًى يَراهُ المُعْرِبُ في التّرْكيبِ قَبْلَ إعْرابِه ، فهذا المَعْنى مُرْتَبطٌ بتَفْكيرِ المُعْرِبِ وفَهْمِه النَّصَّ، وأَفْهامُ المُعْربينَ وعُقولُهُم مُخْتَلِفَةٌ، وكذلك الأُسُسُ الّتي يَعْتَمِدونَها في الإعْراب، فلذلكَ تَأتي أَعاريبُهُم مُتَباينَةً؛ فالبَصْريُّ والكُوفيُّ يَفْهَمان المَعْنى فَهْماً واحداً، ولكنّهما عنْدَما يَأتيان للإعْرابِ يَخْتَلِفان، فهذا يَضَعُ المِعيارَ النَّحْويَّ أَساساً لإعْرابِه، وإنْ لَمْ يَتَّفِقْ مع المَعْنى أَوَّلَه، وأَخْرَجَ النّصّ عن ظاهِرِه لِيَتَناسَبَ المَعْنى مَع المِعْيار، وذاكَ لا يَرى ما يَراه غَيْرُه.

وهذا الخِلافُ بَيْنَ النُّحاةِ في إعْرابِ النَّصّ يُعْطي النّصّ أَكْثَرَ من مَعْنى، وهولا يَحْمِلُ سِوى مَعْنًى واحدٍ أَرادَه المُتَكَلّمُ، والإعْرابُ لا يَنْفَصِلُ عن المَعْنى، فالخِلافُ بَينَ النّاسِ في الإعْرابِ يُؤَثِّرُ في فَهْمِ المَعْنى، كَما أَنَّ الخِلافَ في فَهْمِ النّاسِ للمَعْنى يُؤثِّرُ في الإعْرابِ، وقد قالوا: الإعْرابُ فَرْعُ المَعْنى، فالمَعْنى أَصْلٌ للإعْرابِ يَستندُ إليه المُعْربُ عِنْدَ إعْرابِه.

إنّ اخْتِلافَ النّاسِ في الإعْرابِ لَيْسَ نَتيجَةَ الفَهْمِ المُتَعَدِّدِ للنَّصّ كَما ذَكَرْتُ سابقاً،وإنّما نَتيجَةُ التّأويلِ والتَّمَسُّكِ بالمِعيار على حسابِ المَعْنى، وقد دَخَلَ هذا الخِلافُ في إعْرابِ آياتِ القُرآن الكَريمِ، وأَثَّرَ هذا في المَعْنى الّذي يَتَلَقّاهُ النّاظِرُ في كُتُبِ التّفسير، فالمَعْنى الّذي يُقَدّمُه النُّحاةُ في أَعاريبِهم فيه تَبايُنٌ واضْطِرابٌ.

كتابُ المشْكل في إعْرابِ القُرآن لمكّيّ بن أبي طالب

عُني النُّحاةُ بإعْرابِ القُرآنِ وبَيانِ معانيه عناية لَمْ تَنَلْها أَشْعارُ العَرَبِ الّتي كانت مَنْبعاً للشَّواهدِ عِنْدَ النُّحاة، ولكنّها لَمْ تَحْظَ بالاسْتقلالِ في التّأليفِ كما تَناوَلَ النّحاةُ كِتابَ الله، فقد ظَهَرَتْ الكُتُبُ التي عُنيت بالقُرآن وإعْرابه مع بِدايات التّأليفِ النّحْوي، فكانَ أَوّلَ مَنْ صَنَّفَ في هذا الفنّ أَبو عُبَيْدَةَ مَعْمر بنُ المُثَنّى في كِتابه (مَجاز القُرآن)، ثُمّ تبعَتْه المُصَنّفاتُ من قُطْرُب والأخْفَشِ والكِسائي والفرّاء، وهؤلاء من أئمَّة اللُّغَةِ الّذينَ بَذَلوا جُهْداً في جَمْعِ اللغَةِ من البوادي ورافَقوا بِدايات التَّأليفِ النَّحْوي.

ويَنْبَغي التَّوَقُّفُ عِنْدَ تَسْمِياتِ النُّحاةِ كُتُبَهم، فَأَبو عُبَيْدَةَ يُسَمّيه: (مَجاز القُرآن)، والفرّاءُ والأَخْفَشُ والكِسائي (مَعاني القُرآن)، والزّجّاجُ يَجْمَعُ بَيْن المَعاني والإعْراب فيُسَمّي كِتابَه: (مَعاني القُرآن وإعْرابه)، ولأَبي جَعْفَرٍ النّحاسِ كِتابان: (مَعاني القُرآن) و (إعْرابُ القُرآن)، والفَرْقُ بَيْنَها كَبيرٌ.

وما هو ظاهرٌ أنَّ كِتابَ أَبي عُبَيْدَةَ كِتابٌ لُغَويٌ مُعْجَميّ، وهذا لا يَنْفي عنه أنّ فيه كَثيراً من المَواضعِ قامَ أَبو عُبيدة فيها بالإعْرابِ أو بتَوضيحِ المَعْنى، أَمّا كِتابَا الفَرّاء والأخْفش فالاسْمُ هو (مَعاني)، وهذا يَعْني أَنّهما يُعْنَيان بإيْضاحِ مَعاني الآيات، وكُلُّ مَنْ يَقْرَأُ في هذين الكتابَيْن يُدْرِكُ أَنّهما من الكُتُبِ التي تُعنى بالإعْرابِ إلى جَانبِ المَعاني، وتَسْمِيَةُ الزَّجّاجِ صادِقَةٌ في دَلالَتها على مُحْتَوى الكِتاب، أَمّا النّحّاسُ فَمَعانيه تَخْلو من الإعْرابِ إلاّ في مَواضعَ قليلةٍ، وإعْرابُه يَخْلو من المَعاني إلاّ نادراً، والّذي أراه أنّ كُتبَ المَعاني تَتَعَلَّقُ بأمْرَيْن: تَفسيرِ القُرآنِ بما ذَكَرَه أَهْلُ التَّأويلِ من مَعانٍ، وتَفسيرٍ نَحْوِيٍّ للقُرآن؛ أي: هناكَ رُؤيَةٌ نَحْويةٌ أَوّلاً وهذا التّفسيرُ مُسْتَنِدٌ إليها.

ومن ضِمْنِ هذه الكُتب كِتابُ (مُشْكِلِ إِعْرابِ القُرآنِ) لأَبي مُحَمّدٍ مَكّي بن أبي طالبٍ القيسي، وهو كِتابٌ خاصٌّ بإِعْرابِ ما أَشْكَلَ إِعْرابُه من القُرآنِ في رَأْيه، ولا يَكادُ يَلْجَأ إِلى التَّفسيرِ إِلا في مَواضِعَ يُريدُ أَنْ يُؤكِّدَ فيها رأيَه في الإِعْرابِ.

وقَد بَيّنَ مَكّيّ مَنْهَجَه في بِدايَةِ كِتابِه، فهو كِتابٌ خَلا من كَثيرٍ من الزّوائدِ في النّحْو واقْتَصَر على الإِعْرابِ، قال(١): "وقد رَأَيْتُ أَكْثَرَ مَنْ أَلّفَ الإِعْرابَ طَوَّلَه بذِكْرِه لحُروفِ الخَفْضِ وحُروفِ الجَزْمِ وبما هو ظاهِرٌ من ذِكْرِ الفاعِلِ، والمَفْعولِ، واسْمِ إِنّ وخَبَرِها في أَشْباهٍ لذلك يَسْتَوي في مَعْرِفَتِها العالِمُ والمُبتَدئ، وأَغْفَلَ كَثيْراً مِمّا يُحْتاجُ إِلى مَعْرِفَتِه من المُشْكِلات، فَقَصَدْتُ في هذا الكِتابِ إِلى تَفسيرِ مُشْكِلِ الإِعْرابِ وذِكْرِ عِلَلِه وصَعْبِه ونَادِرِه".

وترجع عناية النّحاةِ المُبَكّرةُ بالقُرآنِ وبَيانِ مَعانيه وإِعْرابِه إِلى كَونِ هذا الكِتابِ الكِتابَ المُعْجِزَ المبينَ، وهو شَريعَةُ هذه الأُمَّة، فكانَ يَجِبُ على عُلَمائها أَنْ يَتَناوَلوه بالدّرسِ والتّحْليلِ، ليَنالوا بذلكَ شَرَفَ الحِفاظِ على هذا الدّسْتور، ويَصْدُقُ فيهم قَوله تعالى: ﴿إِنّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإِنّا لَه لَحافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فهم جُنْدٌ مِنْ جُنُودِ الله تَعالى.

وَتَتَّفقُ هذه العناية مَعْ سَبَبِ وَضْعِ عِلْمِ النَّحْوِ، فالمَعْلومُ في تاريخ النَّحْوِ أَنّ هذا العلمَ نَشَأَ بسبب كَثْرَةِ اللَّحْنِ في اللُّغَةِ حَتّى وَصَلَ إِلى كِتابِ الله، فَكانَ لزاماً على العُلماءِ التّصَدّي لِهذا الفَسادِ في اللغة، فَوُضِعَ عِلْمُ النَّحْوِ، وكانَ أَوّلُ جُهْدٍ للنُّحاةِ في الحِفاظِ على كِتابِ الله ما قامَ به أَبو الأَسْوَدِ الدُّؤَليّ من وَضْعِ الحَرَكاتِ على المُصْحَف، ثُمّ تَوالَت الجُهودُ بَعْدَ ذلك فَكانَ منها كُتُبُ المَعاني والإِعْرابِ.

(١) المشكل ٦٣.

نَماذِجُ من كتابِ المُشْكِلِ

أولاً: الفاعل

قَولُه تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ [طه: ١٢٨] وقَولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٢٦].

يَرى المُفَسِّرون أَنَّ فاعِلَ (يَهْدِ) في الآيَتين هو ما يُفْهَمُ من الجُمْلَة (كَمْ) وما بَعْدَها، فالمَعْنى عِنْدَ الطَّبري: أَفَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُم كَثْرَةُ ما أَهْلَكْنا قَبْلَهم من الأُمَمِ[١]، والمَعْنى عِنْدَ القُرْطبي: أَفَلَمْ يَتَبيّنْ لهم خَبَرُ مَن أَهْلَكْنا قَبْلَهم من القُرون[٢]، وبِمِثْل هذا قالَ أَهْلُ التَّأْويلِ، فالرِّوايَةُ الوحيدَة في هذه الآية رُويت عن قتادة، قال[٣]: " قَولُه: ﴿كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُم من القُرون يَمْشُونَ في مَساكِنهم﴾ لأنّ قُرَيْشاً كانت تَتّجِرُ إلى الشّام، فتَمُرّ بِمَساكِنِ عادٍ وثَمودَ ومَنْ أَشْبَهَهُم، فَتَرى آثارَ وَقائِعِ الله تَعالى بِهِم، فلذلكَ قالَ لَهم: أَفَلَمْ يُحَذّرْهم ما يَرَوْنَ مَنْ فَعَلْنا بِهِم بِكُفْرِهم بِنا نُزُولَ مِثْلِه بِهِم".

وهذا ما يُفْهَمُ من ظاهِرِ الآيَة، فالمَعْنى على ما ذكَر الطَّبَري، قالَ القَفّالُ[٤]: جَعَلَ كَثْرَةَ ما أَهْلَكَ من القرون مُبَيّناً لهم" وهو ما عليه كَثيرٌ من المُفسّرين، ويُؤيّدُ هذا المَعْنى ما ذكره الطَّبَريّ منْ قِراءةِ عبدِ الله بن مسعود: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُم مَنْ أَهْلَكْنا﴾[٥]، ولكنَّ النُّحاةَ لَمْ يَكْتَفوا بهذا الوضوحِ في المَعنى، فقد اختَلَفوا في تَعْيينِ فاعِلِ:

(١) انظر تفسير الطبري ٨ / ٤٧٥.

(٢) انظر تَفسير القرطبي ١١ / ١٧٢.

(٣) تفسير الطبري ٨ / ٤٧٥.

(٤) فتح القدير ٣ / ٥١٥ والتفسير الكبير للرازي ٢٢ / ١٣٢.

(٥) انظر القراءة في تفسير الطبري ٨ / ٤٧٥..

(يَهْدِ)، والسَّبَبُ في هذا الخلاف قَاعِدَتان نَحْويّتان، الأولى تَقولُ: إنَّ (كَمْ) لَها صَدْرُ الكَلامِ ولا يَعْمَلُ فيها ما قَبلَها، والثانيةُ أَنَّ الفَاعِلَ لا يَكُونُ جُمْلَةً، فالسَّبَبُ في الخلاف قَسْرِيَّةُ القَواعِدِ النَّحْوِيَّةِ لا السَّعْيُ في الوصولِ إلى مَعنى الآيَةِ الكَرِيمَةِ.

وقد ذَكَرَ صاحِبُ المُشْكِلِ في هذا المَوضِعِ ثَلاثَةَ آراءٍ للنُّحاة، هي:

الأَوّلُ: مَصْدَرٌ للفعْلِ مُضْمَرٌ، قال[1]: "فاعِلُ (يَهدِ) مُضْمَرٌ، وهو المَصْدَرُ تَقْديرُه: أَفَلَمْ يَهْدِ الهُدى لَهُم "، وأَرى أَنّ هذا الرَّأيَ مُتَطَوِّرٌ مِنْ رَأيٍ آخَرَ نُسِبَ لِلمُبَرِّدِ، فهو يَرى حَذْفَ الفاعِلِ ويُقَدِّرُه بالهُدى والنّظر والاعْتِبار[2]، وهذا أَحْسَنُ ما يُقَدَّرُ عِندَ ابنِ عَطيّة[3]، واعْتُرِضَ عليه بأنَّ الفاعِلَ لا يُحْذَفُ عِنْدَهم[4]، فانْتَقَلَ الرَّأْيُ من التَّقْديرِ إلى الإِضْمار، قالَ أَبو حيانَ[5]: " وتَحْسينُه أَنْ يُقالَ: الفاعِلُ مُضْمَرٌ تَقديره: يهدِ هو، أي: الهدى "، فهذان رَأْيانِ وليسا رَأياً واحِداً، وأَحَدُهما مُتطوِّرٌ من الآخر.

والمَعنى في هذا الرّأي أَنَّ الهُدى هو مَنْ قامَ بتَبيينِ كَثْرَةِ مَنْ أُهْلِكُوا، وليسَ الذّي تَبَيّنَ هو كَثْرَةُ مَنْ أُهْلِكوا، والمَفْعولُ به في هذه الآيةِ هو جُمْلَةُ (كَمْ أَهْلَكْنا)، فالمَعنى على هذا أَنّهم اهْتَدوا إلى كَثْرَةِ مَنْ أُهْلِكوا عن طريق الهدى أوْ أَنْ يَكونَ اللهُ قد ألهَمَهم هذه المَعْرِفة.

الثّاني: إِضْمارُ الفاعِلِ، قالَ[6]: "وقيلَ: الفاعِلُ مُضْمَرٌ على تَقْديرِ الأمْرِ،

(١) المُشْكِل ٤٧٤ وانْظر هذا الرّأيَ في تفسير القرطبي ١١ / ١٧٢ وتفسير البَحْر المحيط ٦ / ٢٨٨ -٢٨٩ والدّرّ المصون ٨ / ١١٩ وفتح القدير ٣ / ٥١٥.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط ١١ / ١٧٢ والمحرر الوجيز ١٠ / ١١٠ والدّرّ المصون ٨ / ١١٩.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١٠ / ١١٠.

(٤) انظر تفسير البحر المحيط ٦ / ٢٨٩ والدرّ المصون ٨ / ١١٩..

(٥) تفسير البحر المحيط ٦ / ٢٨٩.

(٦) المشكل ٤٧٤ وانظر هذا الرأي في تفسير القرطبي ١١ / ١٧٢ وفتح القدير ٣ / ٥١٥ والدر المصون ٨ / ١١٩ ومَعاني القرآن وإعْرابه للزّجّاج ٣ / ٣٧٩.

تَقْديرُه: أفلَمْ يَهد الأمرُ لَهُم كَمْ أَهلكْنا "، وهو رَأيُ الزّجّاج، قالَ في مَعانيه (١): " فالمَعْنى: أَفَلَم يُبَيَّنْ لَهُم الأَمْرُ بإِهْلاكِ مَنْ قَبْلَهم من القُرون "، وذَهَبَ بَعْضُهم إلى الرّبْطِ بَينَ هذا المُضْمَرِ والمُضْمَرِ في الرَّأيِ الأوَّل، ورأى أَنّ حَقيقةَ (الأمْرِ) هاهنا هو الهُدى(٢). وأرى أَنّ الزّجّاج قد بيّنَ رَأيَه بحيثُ لا يَدَعُ فُرْصَةً لتَأويله أو تَحويره ليَتَجاوَبَ مع آراءٍ أخْرى، ففَسّرَ (الأَمْرَ) مُباشَرَةً، وهو إِهْلاكُ مَنْ قَبْلَهم،وهذا ظاهرُ مَعنى الآيَةِ الّذي ذَكَرْناه آنفاً، وإنّما خَرَجَ عن هذا المَعْنى للأسْبابِ التي ذكَرْناها.

والفَرْقُ في المَعنى بَيْنَ الرّأيَيْنِ في تَقْديرِ المُضْمَرِ، فالفاعِلُ في الأَوَّل هو الهدى أو ما أَلْهَمَهم الله به، وهم لَمْ يُحَدِّدوا مُضْمَراً واحداً يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ منه المَعْنى الّذي يُريدون، قالَ في الدرّ المصون (٣): " تقْديرُه الهدى أو الأمرُ أو النّظر أو الاعْتبار " فأيْنَ المَعْنى في هذه التَّقْديرات ؟! ولَعلَّ من المُلاحظ أَنّ هذه التَّقْديرات قَد أفْسَدت المَعنى بسَببِ ما فيها من تَكَلّفٍ وخُروجٍ عن ظاهرِ النّصّ، وعِنْدَما فَسَّرَ الزَّجّاجُ ما أَضْمَرَه حَمَلوه على الرّأيِ الأوَّل.

الثّالث: الفاعِل (كَمْ)، قالَ (٤): " وقالَ الكوفيّون: (كَمْ) هو فاعِلُ (يَهْد)، وهو غَلَطٌ عِنْدَ البَصْريّين ؛ لأَنّ (كم) لها صَدْرُ الكَلامِ، ولا يَعْمَلُ ما قَبْلَها فيها ". وأرى أَنّ هذا سُوءُ فَهْمٍ لِرَأيهم، فَهُمْ لَمْ يَقُولوا: إِنَّ (كَمْ) فَاعِلٌ، وإِنْ قالها بَعْضُهم فالمَقْصُودُ منها جُمْلَةُ (كم) لا (كم) ذاتها، فهذا هو الفَرّاءُ يَذْكُرُ أَنَّ (كَمْ) في مَوضِعِ نَصْبٍ لا في مَوضِعِ رَفْعٍ، وهو خَيْرُ مَنْ يُمَثّلُ أَهْلَ الكوفَة.

قالَ الفَرّاءُ في مَعانيه (٥): " و(كَمْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ لا يَكون غَيْرَه، ومِثْلُه

(١) مَعاني القرآن وإعْرابه للزّجّاج ٣ / ٣٧٩.

(٢) انظر فتح القدير ٣ / ٥١٥ والدرّ المصون ٨ / ١١٩.

(٣) الدُّرُّ المصون ٨ / ١١٩.

(٤) المشْكِل ٤٧٤ وانظر هذا الرّأيَ في تفسير القرطبي ١١ / ١٧٢ وتفسير البحر المحيط ٦ / ٢٨٩والتبيان ٢ / ٩٠٧ والدر المصون ٨ /١١٨-١١٩ ومَعاني القُرآن للفرّاء ٢ / ١٩٥ والكشاف٢ / ٤٥١.

(٥) معاني القرآن للفرّاء ٢ / ١٩٥.

في الكَلام : أوَ لَمْ يُبين لك مَنْ يَعْمَل خَيْراً يُجْزَ به، فجُمْلَةُ الكَلامِ فيها مَعنى رَفْعٍ، ومِثْلُه أَنْ تَقُولَ ، قد تَبَيَّنَ لي أَقامَ عَبْدُ الله أَمْ زَيْدٌ" ، فَهَلْ أَرادَ أن تَكونَ الهَمْزَةُ وَحْدَها في مَوضعِ رفْعٍ؟ !، وهو رَأْيُ الزَّمَخْشَريِّ في الكَشّاف، قالَ (١): "فاعِلُ (لَمْ يَهْدِ) الجُمْلَةُ بَعْدَه، يُريْدُ: أَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ هذا بِمَعناه ومَضْمونه" .

فالمَعْنى عِنْدَ الكوفيّينَ والزّمَخْشَري أَنّ الفاعِلَ هو ما يُفْهَمُ من مَعْنى الجُمْلَة الّتي تَصَدّرَتْها (كم) الخبريةُ، وهو : أَلَمْ يُبَيَّنْ لهم كَثْرَةُ ما أَهْلَكنا قبلهم ؟ فكَثْرَةُ من أَهْلَكْهم رَبُّ العالمين هو ما يُعْتَبَرُ به وتُؤخَذُ الدُّروسُ منه، أَمّا الرأيُ الأوَّلُ فالنّظَرُ يُعْطي العبرة،أو الهدى أو الاعتبار أو الأمر كما في الرَّأي الثّالث، فالمعنى مُخْتَلِفٌ، وهو غَيْرُ مَقْبولٍ عَقْلاً فالعبرةُ لا تُعطي العبرة ولا النَّظْرَة تُعْطيها، وإنّما الأَمْرُ الذي نَنْظُرُ إليه هو ما يُقَدِّمُ لنا دَرْساً وعِبْرةً .

وهناكَ رَأيٌ في هذه المَسْألة يحْمِلُ مَعنى رَأي الكوفيّين ولكنّه تَغيّر ليُناسبَ القَواعدَ النَّحْويّةَ القَسْرِيَّةَ، وهو ما ذَهَبَ إليه العكبري والحوفي حَيْثُ رَأيا أَنّ الفاعِلَ ما دَلَّ عليه (أَهْلَكْنا)، أَيْ: إِهْلاكُنا، والجُمْلَةُ مُفَسِّرةٌ له (٢)، وهو رَأيُ الكوفيّين نفسُه ولكن بَعْدَ أنْ أَبْعَدَ (كَم)،فالفاعِلُ مُضْمَرٌ يُفسِّرُه ما دَلّ عليه من الكلام، وسَبَبُ الإِضْمارِ هو البُعْدُ عن قاعِدةِ (كم) ، فالقاعِدَةُ النّحْويةُ كانت سَبباً لإِضْمار ما هو مَوجودٌ.

وفي المَسْألَة رَأيان آخران، الأَوّل: الفاعل ضَميرُ اسْمِ الله تَعالى، والمَعنى: أَفَلَمْ يُبَيّنْ اللهُ لهم العبرَ (٣)، ويَعْضُدُه قِراءةٌ لابنِ عَبّاس والسّلمي: " أَفَلَمْ نَهْدِ " بالنّون(٤)، والثّاني: أَنّه ضَميرُ الرسولِ ﷺ؛ لأَنّه هو المُبَيّنُ لهم(٥).

(١) الكشّاف ٢/ ٤٥١ .

(٢) انظر التبيان ٢/ ٩٠٧ والدر المصون ٨/ ١١٨وتفسير البحر المحيط ٦ / ٢٨٩ .

(٣) انظر الدرُّ المصون ٨/ ١١٧ والتبيان ٢/ ٩٠٧ .

(٤) انظر تفسير البحر المحيط ٦/ ٢٨٨ تفسير النسفي ٣/ ٦٩والتفسير الكبير للرازي ٢٢/ ١٣٢ .

(٥) انظر الدُّرّ المصون ٨/ ١١٩ .

ثانياً: المصدر والإغراء

قَولُه تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ [النساء:٢٤].

تَتَحَدَّثُ هذه الآيات عن بَعْضِ الأحْكامِ الشَّرْعِيَّةِ الّتي أَلْزَمَ اللهُ بها المُسْلمينَ، وهي تَابِعَةٌ في مَعْناها لآيَةٍ سَابِقَةٍ تَتَحَدَّثُ عن تَحْرِيمِ نِكاحِ الأُمَّهات والبَنات والأخوات وغَيْرِهن من المحارِمِ، وهي قَولُه تَعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأخِ وَبَنَاتُ الأخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاّتي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللاّتي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللاّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ [النساء:٢٣]، فَجاءت هذه الآيَةُ مُكَمِّلَةً لما حَرَّمَه اللهُ على عِبادِه فَحُرِّمَت علينا المُحْصَناتُ من النِّساءِ، وهنَّ ذَواتُ الأَزْواجِ، فَمَعْنى الآيَةِ: كُلُّ النّساءِ المُزَوّجاتِ حَرامٌ عليكم إلاّ من كُنْتُم تَمْلِكون عِصْمَتَهُنَّ بالنِّكاحِ وتَمْلِكون الرَّقَبَةَ بالشِّراءِ(١).

فَهاتانِ الآيَتانِ تَتَضَمَّنانِ أحْكاماً شَرْعِيَّةً كَتَبَها اللهُ علينا،، وجاءَ بَعْدَ ذلك ما يُؤكّدُ هذه الفُروضَ والأَوامرَ ووُجُوبَ التزامِها ، وهو قَولُه: " كِتابَ الله عليكم "، وقَدْ فَسَّرَ أَهْلُ التَّأْويلِ هذا القَوْلَ بوَجْهَيْن: وَجْهٍ رَفَضَه المُفَسّرون، فَقَد رُوي عن عُبيدة السّلماني وعَطاء وعُمر بن الخَطّاب وابنِ عبّاس أَنَّ المُرادَ بالكِتابِ هاهنا هو ما

(١) فَتْح القدير ١ / ٥٨٤.

كُتِبَ على المُسْلِمين أَنْ لا يَزِيْدوا على الأَرْبَعِ [١]، قالَ القُرْطبي [٢]: " وفي هذا بُعْدٌ "، ووَجْهٍ آخَرُ وهو المَرْويُّ عن إبراهيم وابن زَيْدٍ، فقد رُوي عن ابن زَيْدٍ أَنّه قال في هذه الآية [٣]: " هذا أَمْرُ اللهِ عليكُم " ورُوِيَ عَنْ إبْراهيمَ قَولُه [٤]: " ما حُرِّمَ عليكم "، ويَرى القُرْطبي أَنّ هذا إشارةٌ إلى التَّحْريمِ الحاجزِ بينَ النّاسِ وما كانت العَربُ تَفْعله، وهو الصّحيح لكونه جامعاً لكُلِّ ما حَرَّمَه اللهُ على المُسْلِمين.

واخْتَلَفَ النُّحاةُ في إعْرابِ قَوْلِه: "كِتابَ اللهِ عليكم"، وذَكَر صَاحِبُ المُشْكِلِ من آرائهم رَأْيَيْن، هما[٥]:

الأَوَّلُ: النَّصْبُ على المَصْدَرِيَّة، قالَ[٦]: "نَصْبٌ على المَصْدَرِ على قَوْلِ سيبويه؛ لأَنَّه لَمّا قالَ ﴿ حُرِّمَتْ عليكم أُمّهاتُكم ﴾ عُلِمَ أَنَّ ذلك مَكْتوبٌ فَكَأَنَّه قالَ: كَتَبَ اللهُ عليكم كتاباً " فسيبَويه يَرى أَنّه مَنْصوبٌ لا بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ وإِنَّما بِمَا أَفادَ الفِعْلِ (حُرِّمَتْ) من مَعْنى التَّشْريعِ [٧]، والتَّشْريعُ في كِتابِ اللهِ كِتابَةٌ قالَ تَعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرائيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ

(١) انظر تفسير الطبري ٤ / ١١ وتفسير ابن كثير ١ / ٦٣٠ والدرّ المنثور ٢ / ٢٤٩.

(٢) تفسير القرطبي ٥ / ٨٢ وانظر تفسير البحر المحيط ٣ / ٢١٤

(٣) انظر تفسير الطبري ٤ / ١١.

(٤) انظر تفسير الطبري ٤ / ١١ والدّر المنثور ٢ / ٢٤٩.

(٥) انظر المُشْكل ١٩٤.

(٦) المُشْكل ١٩٤ وانظر هذا الرَّأيَ في الكتاب ٢ / ٣٨١ والتَّبْيين ٣٧٤ والتّبيان ١ / ٣٤٦ وائتلاف النُّصرة ٣٥ وشَرْح ألفية ابن مُعْطٍ للقواس الموصلي ٢ / ١٠٣٠ والإيضاح العضدي ١٩٢ والصّفوة الصّفية ٢ / ١٧٩ والتّصريح ٤ / ١٦٢ والكافي في الإفصاح ٣ / ١١٥٤ وباهر البرهان ١ / ٣٦٢ وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ١٠٠٧ والدّرّ المصون ٣ / ٦٤٩ ومَعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ومَعاني القُرآن وإعْرابه للزّجاج ٢ / ٣٦ وفتح القدير ١ / ٥٨٥ والمحرر الوجيز ٤ / ٧ وتفسير القرطبي ٣ / ٨٢وتفسير البحر المحيط ٣ / ٢١٤ والتفسير الكبير للرازي ١٠ / ٤٢ وتفسير أبي السّعود ١ / ٥٠٦ وتفسير السّمرقندي ١ / ٣٤٥ والكَشّاف ١ / ٢٦١..

(٧) انظر الكتاب ٢ / ٣٨١.

فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة: من الآية ٣٢]، وقال: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنْفَ بِالأَنْفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: من الآية٤٥]، فالمَعنى هاهنا على أَنَّ ما سَبَقَ من تَشْريعاتٍ كِتابٌ كَتَبَهُ اللّه عليكم، ولا يَخْلو هذا المَعنى من التّوكيد، فهذا مَفْعولٌ مُطْلَقٌ، وهو مُؤكِّدٌ لِما تَحْمله الآياتُ السّابقةُ من تَشْريعاتٍ، فهاهنا تَأْكيدُ أَنَّ هذه التّشْريعاتِ قَد كُتبت عليكم.

الثّاني: النّصْبُ على الإغْراء، قالَ (١): "وقالَ الكوفيون: هو مَنْصوبٌ على الإغْراء بـ(عليكم)"، والحَقُّ أَنَّ نِسْبَةَ هذا الرّأي لِعامَّة الكوفيين فيها شَيءٌ من مُجانَبَة الصّواب، فالفَرّاءُ رَأْسُ الكوفيين يَأْخُذُ بِرأي سيبويه(٢)، والنّصبُ على الإغْراء رَأيُ الكسائي (٣)، والتّقْديرُ هاهنا: عَليكُم كتابَ الله، أيْ: الزَموا كتابَ الله، فَهْو أَمْر مع ما يَحْمِلُه الأَمْرُ الرّبانيّ من تَوكيدٍ بالتزامِ شَرْعه وتَطْبيقه.

وقَد رَدَّ هذا الرّأيَ كَثيرٌ من النُّحاة، واسْتَنَدوا في رَأْيهم إلى القَواعد النَّحْويَّة، ولَمْ يَسْتَندوا إلى ما تُؤَدّيه الآيَةُ من مَعنى، وَذَهَبَ بَعْضُهم إلى أَبْعدَ من هذا إذْ جاء بِرأيٍ ثالثٍ ودلك بِلَيِّ رَأي الكسائي، فذهَبَ الزَّجاجُ في مَعانيه إلى إضْمارِ فِعْلٍ دَلَّ عليه (عليكم)، وهو (الزموا)، فقالَ: المَعْنى: الزَموا كتابَ الله(٤)، وتابَعَه في ذلكَ ابنُ خَروف (٥)، والحَقّ أَنّ ما ذَكَره الزّجاجُ مَأْخوذٌ من معنى رَأي

(١) المُشْكل ١٩٤ وانظر مَعاني القُرآن للفرّاء ١/ ٢٦٠ ومعاني القُرآن وإعْرابه للزّجّاج ٢/ ٣٦ وكَشْف المُشْكلات١/ ٣٠٢ والتّبيان ١/ ٣٤٦ والدّرّ المصون ٣/ ٦٤٩ والتّبيين ٣٧٤ وائتلاف النصرة ٣٥ وشرْح ألْفية ابن مُعْطٍ للقَوّاس المُوصلي ٢/ ١٠٣٠ والصّفوة الصّفية ٢/ ١٧٩ والتّصْريح ٤/ ١٦٢ والكافي في الإفْصاح ٣/ ١١٥٤ وتفسير البحر المحيط ٣/ ٢١٤ والتفسير الكبير للرازي ١٠ / ٤٢ وتفسير أبي السّعود ١/ ٥٠٦ وتفسير السّمرقندي ١/ ٣٤٥ وتفسير القرطبي ٥/ ٨٢.

(٢) انظر مَعاني القُرآن للفراء ١/ ٢٦٠.

(٣) انظر التّصريح ٤/ ١٦٢ والمساعد ٢/ ٦٥٧ وكَشْف المشكلات١/ ٣٠٢ والهمع ٥/ ١٢٠.

(٤) انظر مَعاني القرآن وإعْرابه للزّجاج ٢ / ٣٦.

(٥) انظر شَرْحَ الجمل لابن خَروف ٢/ ١٠٠٧.

الكسائي إنْ لمْ يَكُنْ هو الرّأيَ نفسَه، ولكن أَضْمَروا الفِعْلَ احْتِرازاً من اعْتِراضِهم على عَدَمِ جَوازِ تَقْدِيمِ مَعْمول اسمِ الفِعْلِ عليه.

وممّن رَدّ رَأيَ الكِسائي مَكيّ، قالَ[1]: "وهو بَعيدٌ ؛ لأَنّ ما انْتَصَبَ بالإغْراءِ لا يَتَقَدَّمُ على ما قامَ مَقامَ الفِعْلِ، وهو (عليكم)، وقد تَقَدَّمَ في هذا المَوْضِعِ" ويَرى مَكّي أَنّ المَعنى الصّحيح موجودٌ في رَأيِ الكسائي، ولكن القاعِدة النّحْويةَ لا المَعنى هو ما ألزَمَ مَكيّاً إلى اخْتيار الرَّأيِ الآخرِ، قالَ[2]: "ولو كانَ النّصُّ: عليكم كتابَ الله، لَكانَ نَصْبُه على الإغْراءِ أَحْسَنَ من المَصْدَرِ".

وأرى أَنّ الرّأيَ الصّحيحَ الّذي يَدُلُّ على المَعْنى المَوْجودِ في الآياتِ هو رَأيُ سِيْبَويه، واستَنَدتُ في هذا التّرجيحِ إلى المعْنى الذي ذُكِر عن ابن زيدٍ وإبْراهيم حَيْثُ ذَكَرا أَنّ المراد بالكتاب هو ما حَرَّمَه الله عليكم، ولَمْ يَذْكرْ أَحَدٌ من أهلِ التّأويلِ أنّ في الآيَةِ معنى الأمرِ، وأَرى أَنّ في الآيَةِ معنى التّوكيدِ لا الأمرِ، و أَنّ الأمرَ لا فائدَةَ منه في هذا الموضعِ، فالفِعْلُ: (حُرِّمت) يَكفي لكي يَمْتَنِعَ المُسْلِمُ عمّا حَرّمَ اللهُ، ولا حاجَةَ لنا بأمْرٍ آخَرَ يَدْعونا لالْتزامِ أَمْرٍ سابقٍ مُشَدّدٍ وهو التحْريم.

واستَنَدْتُ أَيْضاً إلى قِراءتين رُوِيتا عن ابن السّميفع[3]، ففي قِراءةٍ: "كَتَبَ اللهُ عليكم" بالفِعْلِ الماضي ؛ أيْ: كَتَبَ الله عليكم تَحْريمَ ذلك، وفي أُخْرى: "كُتُبُ الله عليكم" جَمْعاً ورَفْعاً ؛ أيْ: هذه كُتُبُ الله عليكم ، أيْ: فرائضُه وأَحْكامُه[4]، فهاتان القِراءتان تَدُلاّن على أَنّه ليسَ في الآيَةِ معنى الأمْرِ، وإنّما الأَمْرُ إخْبارٌ مُؤكّدٌ أَنّ هذه تَشْريعاتٌ وأَحْكامٌ كَتَبَها عليكم رَبُّ العالَمين.

(١) المُشْكل ١٩٤.

(٢) المشكل ١٩٤.

(٣) انظرهما في تفسير البحر المحيط ٣ / ٢١٤ وتفسير البيضاوي ١ / ٨٨وتفسير الألوسي ٣ / ٦ والكشّاف ١ / ٢٦٢.

(٤) انظر تفسير البحر المحيط ٣ / ٢١٥.

ثالثاً: المفعول به والمفعول معه والعطف

قَوله تعالى: ﴿وَلَقدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]

في قَوْله تَعالى: " والطَّيْر " قِراءتان، الأُولى بالرَّفْع، وهي قِراءةُ ابنِ أَبي إِسْحاق ونَصْرِ بنِ عاصِم وابنِ هُرمز ومَسْلَمَةَ بنِ عَبْدِ المَلك والسُّلَمي والأَعْرَج ويَعْقوب وأبي نَوْفلَ وأَبي يحيى وعاصم (١)، وذَهَبَ النُّحاةُ والمُفسّرون في إِعْرابه مَذاهِبَ عدَّة(٢)، فَأَكْثَرُهم يَرى أَنَّها مَعْطوفَةٌ على الجبالِ ويُدْخلُها في النِّداء، وهذا هو اختيارُ الخليلِ حَيْثُ يَخْتارُ الرَّفْعَ في المَعْطوف المُحَلّى بالأَلف واللاّم،ويَخْتارُ أَبو عمرو بن العلاء النّصْبَ(٣)، ومنهم من قالَ: إِنَّه مَعْطوفٌ على الضَّميرِ في (أوِّبي)(٤)، ومنهم من قالَ: إِنّه مُبْتَدأ مُضْمَرُ الخبر تَقْديرُه: والطير كذلك(٥)، وأَرى أَنَّ (الطيْرَ) في هذه الآراءِ مُشْتَرِكَةٌ مع الجِبالِ في أداءِ الأَمْرِ المَطْلوب وهو التّأْويبُ.

والثّانيةُ قِراءةُ النَّصْب، وهي قِراءةُ عامّة القُرّاء(٦)، واخْتَلَفَ النُّحاةُ في تسويغِ حَرَكَةِ النَّصْب،وذَكَرَ مَكّيَ في المُشْكِلِ أَرْبَعَةَ آراء في إِعْرابِ (والطَّيْرَ)، هي (٧):

الأَوّلُ: العَطْفُ على مَوْضِعِ الجِبالِ، قال (٨): " منْ نَصَبَ (الطَّيْرَ) عَطَفَه على

(١) انظر تفسير القرطبي ١٤/ ١٧١وتفسير البحر المحيط ٧/ ٢٦٣ والدر المصون ٩/ ١٥٩.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط٧/ ٢٦٣ والدر المصون ٩/ ١٥٩ والفوائد والقواعد ٤٥٢.

(٣) انظر المُلخص ٤٦٠ وتَرْشيح العلل ١٧٠ وشرح جُمل الزّجّاجي لابنِ خَروف ٦٩٣ -٦٩٤..

(٤) انظر الفوائد والقواعد ٤٥٢ والدرُّ المصون ٩/ ١٥٩.

(٥) انظر الدرُّ المصون ٩ / ١٥٩.

(٦) انظر الدّرّ المصون ٩ / ١٥٩ وتفسير القرطبي ١٤/ ١٧١ وتفسير البحْر المحيط ٧/ ٢٦٣.

(٧) انظر المُشْكل ٥٨٣.

(٨) المشْكل ٥٨٣ وانْظر هذا الرّأيَ في الفوائد والقَواعد ٤٥٢ والتبيان ١٠٦٤ والدرّ المصون ٩/ ١٥٩ وكشف المشكلات ٢/ ١٠٩٢ومَعاني القراءات للأَزْهري ٣٩٠ ومَعاني القُرآن للفراء ٢/ ٣٥٥ ومَعاني القُرآن وإِعْرابه للزَّجاج ٤/ ٢٤٣ وتفسير الطبري ١٠/ ٣٥١ وتفسير القرطبي١٤/ ١٧١ وتفسير البحر المحيط ٧/ ٢٦٣.

مَوْضِعِ الجِبالِ ؛ لأَنَّها في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِمَعْنى النِّداءِ، وهو قَوْلُ سيبَويْه "،ولَمْ أجدْ أَحَداً نَسَبَ هذا القَوْلَ لسيبَويه إلاّ مَكيّاً والقُرْطبي،ولَمْ أجدْ في كِتابِ سيبَويه اختياراً في هذه المَسْأَلة، والّذي ذَكَرَه أَنّ اخْتِيارَ الخَليلِ الرّفعُ (١)، وأَجازَ هذا الرّأيَ الفَرّاءُ(٢) والزّجّاجُ، قال الزّجّاجُ في مَعانيه (٣): " المَعْنى: يا جِبالُ أَوِّبي مَعه والطَّيْرَ، كَأَنَّه قالَ: دَعَوْنا الجِبالَ والطَّيْرَ، فالطّيْرُ مَعْطُوفٌ على مَوْضِعِ الجِبالِ في الأَصْلِ "، فهذا الرَّأيُ يَدُلُّ على أَنّ (الطيْرَ) نُوديتْ كَما نُوديَت الجِبالُ ، وَطُلِبَ منها كَما طُلِبَ من الجِبالِ، ولكن اسْتَغْنى عن تِكْرارِ النداء بالعَطْفِ ؛ لأَنّ حَرْفَ العَطْف (الواو) يُشْرِكُ المَعْطُوفَ مع المَعْطوفِ عليه في الفِعْلِ.

الثّاني: هي مَفْعولٌ مَعَه(٤)، وهو رَأْيٌ أَجازَه الزَّجّاجُ(٥) والنَّحّاسُ(٦)، قالَ الزَّجّاج(٧): " ويَجوزُ أَنْ يَكونَ (والطّيْرَ) نَصْبٌ على مَعْنى (مع) كَما تَقولُ: قُمْتُ وزَيْداً، أَيْ: قُمْتُ مَعْ زَيْدٍ، فالمَعْنى: أوّبي معه ومع الطّيْرِ " ، فالمَعْنى ها هنا أَنَّ الجِبالَ اشْتَرَكَتْ في فِعْلِ التَّأويب مع داود عليه السّلام والطيرِ، وهذا يَعْني أَنَّ الطَّيْر أَسْبَقُ من الجِبالِ في التّأويب، وقَد يُقالُ أَيْضاً: إِنَّ المَقْصودَ بقَوْله (والطَّيْر) مُخالفٌ لِتَأْويبِ الجِبالِ ولذلك نُصِبت كَما في: (سِرْتُ وطُلوعَ الشّمسِ)، فَأنا أَسيرُ والشمسُ لا تسيرُ ولكنّ سَيْري مُصاحِبٌ لِطُلوعِها، وهنا إِشارةٌ إِلى أَنّ تَأويبَ

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٨٦ .

(٢) انظر مَعاني القُرآن للفَرّاء ٢ / ٣٥٥ .

(٣) انظر مَعاني القُرآن وإِعْرابه للزّجّاج ٤ / ٢٤٣ .

(٤) المُشْكل ٥٨٣ وانظر مَعاني القُرآن وإِعْرابه للزّجّاج ٤ / ٢٤٣ التبيان٢ / ١٠٦٤ والدُّرُّ المَصُون ٩ / ١٥٩ وكشْف المشكلات ٢ / ١٠٩٣ومَعاني القراءات للأزْهري ٣٩٠ وفَتْح القدير ٤ / ٤١٢وتفسير البحر المحيط ٧ / ٢٦٣وتفسير القرطبي ١٤ / ١٧١ .

(٥) انظر مَعاني القُرآن وإِعرابه للزّجاج ٤ / ٢٤٣ .

(٦) انظر إِعْراب القرآن للنّحّاس ٣ / ٣٣٤.

(٧) مَعاني القُرآن وإِعْرابه للزَّجّاج ٤ / ٢٤٣ .

الطيرِ أَسْبقُ من تَأويبِ الجِبالِ، فقد طُلِبَ من الجِبالِ مُصاحَبَةُ الطيرِ في هذا الفعْلِ، واعْتُرِضَ على هذا الرّأي بأَنَّ قَبْلَه (معه) ولا يَقْتَضي العاملُ أَكْثَرَ من مَفْعولٍ معه واحدٍ، فلا يُقالُ: جاءَ زَيْدٌ مع بكرٍ مع عَمْرٍو (١).

الثّالثُ: قالَ(٢): " وقالَ أَبو عَمْرو: هو مَنْصوبٌ بإِضْمارِ فعْلٍ تَقْديرُه: وسَخَّرْنا له الطَّيْرَ "، وأَخَذَ به الفَرّاءُ وجَعَلَه من مِثْلِ قَولهم: (أَطْعَمْتُه طَعاماً وماءً) يُريدون: وسَقَيْتُه ماءً (٣)، وقد ظَهَرَ هذا الفعْلُ المُقَدَّرُ في آيَةٍ أُخْرى، وهي قَوْلُه تَعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: من الآية٧٩]، والمَعْنى هاهنا أَنّ الطيْرَ مُسَخَّرَةٌ لداود تَفْعَلُ ما يَشاءُ، ولَمْ يُحَدِّدْ هذا التَّأويلُ العَمَلَ المُكَلَّفَ به الطيْرُ، فالجبال مُسَخّرَةٌ للتَّأويب أَمّا الطيْرُ فلا.

الرّابعُ: العَطْفُ على (فَضْلاً)، قالَ(٤): " وقالَ الكِسَائي: تَقْديرُه: وآتيناه الطَّيْرَ "، قالوا: ولا بُدَّ من تَقْديرِ مُضاف، فالمَعْنى: آتيناه فَضْلاً وآتَيْناهُ تَسْبيحَ الطَّيْرِ(٥).

يُلاحَظُ أَنَّ كُلَّ رَأيٍ من هذه الآراءِ الأَرْبَعَةِ يُخالفُ غيرَه في المَعنى الذي يُؤدّيه، وتُؤدّي هذه المُخالَفَةُ إلى البُعْدِ عن ظاهرِ النَّصّ وما ذَهَبَ إليه المُفسّرون من مَعنى، فالرَّأيُ الأَوَّلُ فيه نداءٌ مُشْتَرَكٌ إلى الجِبالِ والطّيْرِ معاً، وفيه طَلَبٌ للاثْنين بالتَّصَرُّف على ما يَتَصَرَّفُ داودُ أو التسبيحِ معه، فالطيرُ مُناداةٌ كَما هي الجِبالُ. ولَيْسَ في

(١) انظر الدّر المَصون ٩ / ١٥٩.

(٢) المُشْكل ٥٨٣ وانظر الفوائد والقَواعد ٤٥٣ والتبيان ٢ / ١٠٦٤ والدرّ المَصُون ٩ / ١٥٩ وكَشْف المُشْكلات ٢ / ١٠٩٣ ومَعاني القراءات للأزهري ٣٩٠ وفتح القدير ٤ / ٤١٢ ومَعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٥ ومَعاني القرآن وإعْرابه للزّجاج ٤ / ٢٤٣.

(٣) انظر مَعاني القُرآن للفَرّاء ٢ / ٣٥٥.

(٤) المُشْكل ٥٨٣ وانظر هذا الرّأيَ في الفَوائد والقَواعد ٤٥٢ والتبيان ٢ / ١٠٦٤ والدُّرّ المَصُون ٩ / ١٥٩ وفَتْحَ القدير ٤ / ٤١٢ وتفسير القرطبي ١٤ / ١٧١ وتفسير البحر المحيط ٧ / ٢٦٣.

(٥) انظر التّبيان ٢ / ١٠٦٤ وتفسير البحر المحيط ٧ / ٢٦٣ والدُّرّ المَصون ٩ / ١٥٩.

الرّأي الثّاني نداءٌ ألبَتّةَ، والجبالُ ـ في هذا الرّأي ـ تُصَاحِبُ الطّيْرَ في عَملية التّأويب، فَبينَ النداءِ والمَفْعولِ معه بَونٌ شاسعٌ. والرأْيُ الثّالثُ مُخَالفٌ للاثنين في مَعْناه فالطير مُسَخَّرَةٌ لداودَ، واعتَمَدوا في هذا الرّأي على الآية في سورةِ الأنبياء، وهي ليْست بدليل، فقد تَكونُ دليلاً على المَفْعول معه في " يُسَبّحْنَ والطيْرَ "، وقَدْ تَكون دليلاً للرَّأي الأوّلِ في مَعْنى التّأويب، وأنّ الاثنين مُشْتَركان في تَنْفيذِ الأمْرِ نَفْسه، أما الرّأيُ الرّابعُ فالمعنى يَأباه، ولا يَخْلو من تَكَلُّفٍ ناتجٍ عن التّقدير، وهو مُخالفٌ للآراءِ الثّلاثة، فهو بَعيدٌ عن مَعنى النّداءِ والمَعيّةِ والتّسْخير، ولا أَدْري لِماذا يَعْطِفُه على الفَضْلِ وتَسْبيحُ الطير من فَضْلِ الله على داودَ عليه السّلام! فهذا تَكْريرٌ للكَلامِ.

وأَرى أَنَّ الرَّأيَ الأَوَّلَ هو الأَقْرَبُ إلى الصّواب، فـ(الطير) مَعْطُوفَةٌ على مَحَلِّ المُنادى (الجبال)، ويَعْضُدُ هذا الرَّأيَ أمْران:

الأَوّلُ: أَنَّ الطيرَ مُشْتَرِكَةٌ في تَنْفيذِ الأَمْرِ نَفْسِه، وهو التّسْبيحُ (التّأويبُ)، والدّليلُ على هذا الاشْتِراكِ ما جاءَ في سورة الأنْبياءِ: " يُسَبِّحْنَ والطّيْرَ "، وما جاءَ في التّقديرِ الّذي نُسِبَ للكِسائي، وقد رُوي عن ابن عباس ومجاهد وقَتادة وابن زيد والضّحاك أَنَّ التّأويبَ هو التّسبيحُ (١)، كَما رُويَ عن وَهْبِ بنِ منبه قَولُه: "أَمَرَ اللهُ الجِبالَ والطَّيْرَ أَنْ تُسَبّحَ مع داودَ عليه السّلامُ إِذا سَبَّحَ "(٢)، فبالأَولى أَنْ يَكونَ النّداءُ للاثْنَيْنِ أَيْضاً.

والثّاني: ما رُوي عنْ أَهْلِ التَّأويلِ في مَعنى هذه الآيَةِ، فقد رُويَ عن ابنِ زَيْدٍ أَنّ الطَّيْرَ نُوديَتْ كَما نُوديَت الجِبالُ، قالَ: يا جِبالُ أَوّبي معه، قالَ: والطَّيْرُ أَيْضاً(٣).

(١) انظر تفسير الطبري ١٠ / ٣٥٠.

(٢) الدّر المَنْثور ٥ / ٤٢٧.

(٣) انظر تفسير الطبري ١٠ / ٣٥٠.

رابعاً: المفعول له والحال

قَوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ هُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [آل عمران: ١٩].

يُخْبِرُنا اللهُ تعالى في هذه الآيَةِ عن اخْتِلافِ أَهْلِ الكِتاب، وأَنَّ هذا الاخْتِلافَ ما وُجِدَ بَيْنَهُم إلاّ من بَعْدِ عِلْمِهِم بالحَقائِقِ، واخْتَلفَ المُفسّرون في ذِكْرِ سَبَبِ الاخْتِلافِ (١)، فقيل: اخْتَلفوا في نُبوّةِ محمّدٍ ﷺ، وقيل: اختلافهم في نبوّةِ عيسى عليه السّلامُ، وقيلَ اخْتِلافُهم في ذاتِ بينِهم، ويَكادُ يُجْمِعُ المُفَسِّرون على أَنَّ الباعث على هذا الاختلاف هو البغيُ على الدّنيا وطَلَبُ المُلْكِ والسُّلْطان(٢)، واعتَمَدوا في هذا على تَفسير أَهْلِ التَّأْويلِ لِقَوْلِه: " بَغْياً بَينَهم "، فقد رُويَ عن ابنِ عُمَر رضي الله عنهما أَنَّه قالَ في تَفسيره لِهذه الآية: " يَقولُ: بَغياً على الدُّنيا وطَلَبِ مُلْكِها وسُلْطانِها من قبلها " (٣)، ورُويَ هذا أَيْضاً عن أبي العالية والربيع(٤)، ولَمْ يَذْكُرْ أَهْلُ التّأويلِ مَعنًى آخر غَيْرَ هذا، وكذلك المُفَسّرون، وعلى هذا التّفسير فالبَغيُ وطَلب الملك غَايَةٌ من غاياتهم، وهذه هي الغايَةُ من الاخْتِلاف، فلولا البغيُ وطَلَبُ المُلك ما اختَلَفوا.

واخْتَلَفَ أَهلُ العَربيّةِ في إِعْرابِ كَلِمَةِ: (بَغْياً) في الآيَةِ المَذْكورَةِ، وذَكَر مَكّي في المُشْكِلِ رَأْيَيْن، هما (٥):

(١) انظر فتح القدير ١/ ٤٢٣.

(٢) انظر تفسير الطبري ٣/ ٢١٣ وتفسير القرطبي ٤/ ٢٩ وتفسير النسفي ١/ ١٥٠وتفسير أبي السُّعود ١/ ٣٤١ وتفسير البيضاوي ٢/ ١٠٤ وتفسير الألوسي ٢/ ١٠٤ والدر المنثور ٢/ ٢٢.

(٣) انظر تفسير الطبري ٣/ ٢١٣ وتفسير القرطبي ٤/ ٢٩.

(٤) انظر تفسير الطبري ٣/ ٢١٣ والدرّ المنثور ٢/ ٢٢.

(٥) انظر المُشْكل ١٥٢.

الأوّلُ: مَفْعولٌ من أَجْله(١)، وهو رَأيُ الأَخْفش، قال(٢): " يَقولُ: وما اختَلَفَ الذين أوتوا الكِتابَ بَغْياً بَيْنَهم إلاّ من بعد ما جاءَهم العِلْمُ "، ففي الكَلامِ تَقْديمٌ وتَأخيرٌ، وتَقْديرُه في التبيان: اخْتَلَفوا بَعْدَما جَاءَهم العِلْمُ للبَغْيِ(٣)، والمَعْنى في هذا الرّأي أَنَّ البَغيَ عِلَّةٌ لِلاخْتِلاف، فما وُجِدَ الاخْتِلافُ إلاّ لِحُصُولِ البَغْي وهو عند المُفسّرين طَلَبُ الملك والبغي في الدنيا.

والثّاني: النّصْبُ على الحال(٤)، أَجازَه العكبري في التبيان(٥)، وقالَ فيه السّمين الحلبي(٦): "وليسَ بِقَويّ"، وتقديرُه، ما اختَلَفوا إلا في حالِ البغيِ(٧)، فالبغيُ بيانٌ لِحالَةِ أهلِ الكِتابِ عِنْدَ اخْتِلافهم.

وما أَراه أَنّ الإِعْرابَ الثّاني لا يَنْسَجِمُ مع مَعنى الآيَة، فكَلِمَةُ البَغْيِ لا تُبَيّنُ حالَ أَحَدٍ، ولا تَدُلّ في ذاتِها على حالٍ، ولا نَحْتاجُ لِبَيانِ حَالَتهم وهم مُخْتَلفون، فحالَةُ النّاسِ وقت الاخْتِلافِ مُدْرَكَةٌ، ولكنّا أَحْوَجُ إلى مَعْرِفَةِ سَبَبِ اخْتِلافهم، وهو ما ذكَره أَهْلُ التَّأويلِ في معنى هذه الآيَة، وأَجْمَعَ عليه المُفسّرون.

والفرق بَيْنَ المَفْعولِ لأَجْله والحالِ كبيرٌ، فالمَعنى في المَفْعولِ لأَجْله أَنّ البَغيَ في الدنيا وطَلَب الملك والسُّلْطانِ عِلَّةٌ وسَبَبٌ لِحُصُولِ الاخْتِلاف، والمعنى في الحالِ أَنَّكَ تُبَيّنُ هَيئةَ أَهْلِ الكِتابِ وقتَ اختلافهم، فالمَعنى الثاني مُغايرٌ للمَعْنى الأَوّل.

(١) انظر المشكل ١٥٢وانظر هذا الرّأيَ في الدرّ المصون ٣/ ٩٠ والتبيان ١/ ٢٤٨ ومعاني القرآن للأخْفش ١/ ٢١٤ وفتح القدير ١/ ٤٢٣ وتفسير النسفي١/ ١٥٠ وتفسير القرطبي ٤/ ٢٩..

(٢) مَعاني القرآن للأَخْفش ١/ ٢١٤.

(٣) انظر التبيان ١/ ٢٤٨.

(٤) انظر المشْكل ١٥٢ وانظر التبيان ١/ ٢٤٨ والدرّ المصون ٣/ ٩٠.

(٥) انظر التبيان ١/ ٢٤٨.

(٦) الدر المصون ٣/ ٩٠.

(٧) انظر الدر المصون ٣/ ٩٠.

وهُناكَ رَأيٌ ثالثٌ في هذه الكَلِمَة، وهو للزَّجّاج(١)، قالَ(٢): " والّذي هو الأجود أنْ يَكُونَ (بَغْياً) منْصُوباً بِما دَلّ عليه (وما اختَلَفَ) فيكون المَعنى: اخْتَلَفوا بَغْياً بَيْنَهم " فهو يَرى أنّ الاخْتلافَ بَغْيٌ، فكَأنّه قالَ: بغى بَغْياً، فانتَصَبَ على المَصْدَر، وهذا مَعْنى ثالثٌ، فالغايَةُ من وجود (بغياً) هو تَأْكيدُ الاخْتلاف، وهذا المَعْنى مُغايرٌ للمَعنَيَيْن السّابقين، ومُغايرٌ لما عليه المُفسّرون.

خامساً: الحال والتّمييز والنّعت وخبر كان

قَوْله تَعالى: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء: ١٢].

نَزَلت هذه الآيَةُ في جَابر بن عبد الله ،فقد رُوِيَ عن مُحَمّد بن المُنكدر أنّه "سَمِعَ جابرَ بنَ عبدالله يَقولُ: مَرِضْتُ فَأَتاني رَسُولُ الله ﷺ يَعودُني هو وأَبو بكرٍ معه، وهما ماشيان وقَدْ أُغْمِيَ عليّ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ الله ﷺ فَصَبَّ عليَّ من وُضوئه، فقُلْتُ: يا رَسُولَ الله كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ كَيْفَ أَقْضي في مالي ؟ حَتّى نَزَلت آيَةُ الميراث في آخرِ النّساء ﴿ وإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلالَةً ﴾ و ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللهُ يُفْتيكُم في الكَلالَة ﴾ الآيَة "(٣).

---

(١) انظر مَعاني القُرآن وإعْرابه للزجّاج ١ / ٣٨٧.

(٢) مَعاني القُرآن وإعْرابه للزّجاج ٣٨٧ وانظر رَأيَه في الدُّرِّ المَصون ٣ / ٩٠ وكشف المشكلات ١ / ٢٢٠ وباهر البرهان ١ / ٢٨١.

(٣) الحديث في سُنن ابن ماجة كتاب الفرائض رقم ٢٧١٨، وانظر صحيح البخاري كتاب الوضوء رقم ١٨٧ وكتاب المرضى رقم ٥٢٤٤ وصحيح مسلم كتاب الفرائض ٣٠٣٤ ومسند الإمام أحمد كتاب باقي مسند الأكثرين رقم ١٣٦٧١.

واختَلَفَ العُلَماءُ في الدّلالة اللغوية لِكَلِمَة (كَلالَة) ، وتَرَتّبَ على هذا الخِلاف خِلافٌ في إِعْرابِ الكَلِمَة، ولَهُم في مَعنى (كَلالَة) عِدّةُ آراء هي :

الأوّلُ : الوَارِثُ، وهذا قَوْلُ الفَرّاءِ[١] وقُطْرِبَ [٢]، والمَقْصُود به أولئك الّذين يَرِثونَ ما عدا الأَبَوين والولدَ، ويَعْضُدُ هذا القَولَ ما ذَكَرَه الزَّرْقاني في شَرْحِه نَقْلاً عن مَراسيل أبي داود قالَ [٣]: "وفي مَراسيل أَبي داود عن أَبي سَلَمَةَ بن عبدالرحمن قال : قالَ رَجُلٌ : يا رَسُولَ الله، ما الكَلالةُ ؟ قال : من لَمْ يَتْرُكْ وَلَداً ولا والِداً فَوَرَثَتُه كَلالَةٌ " ولَمْ أَجِدْ الحَديثَ في سُنن أَبي داود، كَما يَعْضدُه أقْوالٌ للصّحابَة تُفيد أَنَّ الكَلالَةَ هي الوارثُ وقد رُويت هذه الأقوال عن أَبي بكرٍ وعمر وابنِ عباس وغيرهم [٤]، وذَكَرَ في (زاد المسير) أَنّ هذا مَذْهَبُ أَبي بَكْرٍ وعامّةِ العُلَماءِ [٥].

الثّاني :المَوْروثُ، فالكَلالَةُ اسْمٌ للمَيّتِ المَوروث، واخْتَلَفوا في صِفته، فقالوا : هو من لا وَلَدَ له ولا والِدٌ، ويَعْضُدُ هذا ما نَقَلَه الحَنْبليّ في المبدعِ عن الحاكم، قالَ[٦]: " قد سُئِلَ النّبيُّ ﷺ عنها، فقالَ : أَما سَمِعْتَ الآيَةَ الّتي أُنْزِلت في الصّيْف : ﴿ يستَفْتونَكَ قُل الله يُفتيكم في الكَلالَةِ ﴾، وهي مَن لَمْ يَتْرك وَلَداً ولا والِداً، رواه الحاكم في المُستدرك من حديث أبي هريرة "، ولَمْ أجِدْه عند الحاكم، ووجدت الإِمامَ مالكاً يَرْوي نِصْفَه [٧]، كما يَعْضدُ هذا الرّأي رواياتٌ عن أبي بكر وعمر

(١) انظر مَعاني القُرآن للفراء ١ / ٢٥٦ .

(٢) الدُّر المصون ٣ / ٦٠٦ .

(٣) شرح الزرقاني ٣ / ١٤٩ .

(٤) انظر تفسير الطبري ٣ / ٦٢٦-٦٢٨ .

(٥) انظر زاد المسير ٢ / ٣١ .

(٦) المبدع ٦ / ١٤٤ .

(٧) انظر الموطأ ٢ / ٥١٥ .

وابن عباس وقتادة وغيرهم من الصّحابَةِ رِضوانُ اللهِ عليهم (١).

وقالوا: هو من لا والِدَ له فقط (٢).

وقالوا: هو من لا وَلَدَ له، وهو قولُ طاووس ، وفيه روايةٌ عن عمر(٣) وأُخرى عن ابن عباس (٤).

وقالوا: هو من لا يَرثُه أبٌ ولا أُمٌّ (٥).

الثّالثُ: المالُ، رُويَ هذا عن عَطاء (٦)، وقيلَ: هو شاذٌّ (٧).

الرّابع :الإرْثُ (٨)، وأَرى أَنَه هو نَفسُ ما سَبَق.

الخامس: هم بنو العمّ الأباعد، ونُقل عن ابن الأعرابي (٩).

السادس: القرابَةُ(١٠).

فالمُلاحَظُ في هذه الآراءِ تَبايُنُ العُلَماءِ في تبْيينِ المَعنى اللُّغوي لِكَلِمَة (كَلالَة)، وأَرى أَنَّ الكلالةَ في الآيَةِ هم الوارِثون بِدَليلِ قِراءةِ الحَسَن البصريّ: " يُورِّثُ كَلالَةً " بكَسْرِ الرّاءِ مع تشديدِها وتَخفيفِها بالبِناءِ للفاعِلِ (١١)، والميّتُ لا يُوَرّثُ إلاّ وارِثاً.

(١) انظر تفسير الطبري ٣/ ٦٢٦-٦٢٨ وانظر معاني القرآن للنّحاس ٢/ ٣٤.

(٢) انظر الدر المصون ٣/ ٦٠٦.

(٣) انظر مَعاني القُرآن للنحاس ٢/ ٣٦.

(٤) انظر زاد المسير ٢/ ٣١ وتفسير الطبري ٣/ ٦٢٧ والدر المصون ٣/ ٦٠٦.

(٥) انظر الدرّ المصون ٣/ ٦٠٦.

(٦) انظر معاني القرآن للنّحاس ٢/ ٣٦ والبحر المحيط ٣/ ١٨٩ وفتح الباري ٨/ ٢٤٤.

(٧) انظر معاني القرآن للنّحاس ٢/ ٣٦.

(٨) انظر البحر المحيط ٣/ ١٨٩ والدرّ المصون ٣/ ٦٠٧.

(٩) انظر زاد المسير ٢/ ٣١.

(١٠) انظر الكشّاف ١/ ٢٥٥ والتفسير الكبير للرازي ٩/ ٢٢٢ والبحر المحيط ٣/ ١٨٨ والدرُّ المصون ٣/ ٦٠٦.

(١١) انظر إعْراب القراءات الشّواذ للعكبري ٣٧٤ وتفسير البحر المحيط ٣/ ١٨٩.

أمّا إعْرابُ (كلالَةً)، فذكَرَ في المُشْكِلِ أَرْبعَةَ آراءٍ في إعْرابِها، وهذه الآراءُ تَعْتَمِدُ على الدّلالةِ اللُّغويَّةِ لِهذه الكَلِمَة، وهي [١]:

الأوَّلُ: النَّصْبُ على التَّمْييزِ ، قالَ[٢]: " (كانَ)بِمَعْنى وَقَعَ و(يُورَثُ) نَعْتٌ لـ(رجل) و(رجلٌ) رَفْعٌ بـ(كانَ)، و (كَلالَةً) نَصْبٌ على التّفسيْرِ " وذَكَر هذا ابن الأنباري في البيان [٣]، ويرى أبو حيّانَ أنّ هذا تفسيرٌ للوارث، قالَ [٤]: " أَبْهَمَ الوارِثَ فَكَلالَةٌ عنده تمييزٌ يُفسّرُ الوارثَ لا المَوْروث"، والمعنى ها هنا: إنْ وُجِدَ رَجُلٌ مَوروثٌ من الكَلالَةِ وهم الورَثَةُ،والإبْهامُ وقَعَ في جُمْلَةِ (يُورَثُ)، ويرى مكي أنَّ هذا الإعْرابَ لا يكون إلاّ إذا كانَ معنى الكلالةِ الميّتَ الموروث، وهذا غيرُ دقيق فهي تُفسّر الوارثين كما ذكر في الارتشاف.

الثّاني: النَصْبُ على الحالِ، قالَ [٥]: " وقيلَ: هو نَصْبٌ على الحالِ عَلى أنّ الكَلالَةَ هو الميّتُ في هذين الوجْهين " وهذا أَيْضاً غيرُ دَقيق؛ إذْ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حالاً في حالِ كون معنى كَلالة: الوارثَ، ولكن يَحْتاجُ إلى تَقْديرِ مُضاف، وذلك لأنَّ الضميرِ في (يورثُ) لا يعودُ عليه، فالتّقدير: يُورَثُ ذا كَلالَةٍ[٦]، وهذا إذا كانت (كانَ) تامّةً أيْضاً، وهذا الرّأيُ أَجازَه الأَخْفشُ ، قال[٧]: " وإنْ شِئتَ جَعَلْتَ (كانَ) تَسْتَغني عن الخبر نحو (وقع)، وجَعَلْتَ نَصْبَ (كلالةً) على الحالِ أي: يُورَثُ كَلالةً كما تقول: يُضْرَبُ قائماً " .

(١) انظر المشكل ١٩٢.

(٢) المشكل ١٩٢ و انظر هذا الرّأيَ في الدر المصون ٣ / ٦٠٩ والارْتشاف ٤ / ١٦٢٢.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٤٥.

(٤) الارتشاف٤ / ١٦٢٢.

(٥) المشكل ١٩٢ وانظر تفسير البحر المحيط ٣ / ١٨٩والدرّ المصون ٣ / ٦٠٨ والتبيان١ / ٣٣٦ والكشّاف ١ / ٢٥٤ وتفسير الطبري ٣ / ٦٢٧..

(٦) انظر التبيان ١ / ٣٣٦ وتفسير البحر المحيط ٣ / ١٨٩والدرّ المصون ٣ / ٦٠٩.

(٧) معاني القُرآن للأخفش١ / ٢٥١.

الثّالثُ: النَّعْت، قالَ[1]: " وقيلَ: هو نَصْبٌ على أَنَّه نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ محذوفٍ تَقْديرُه: يورثُ وراثَةً كَلالةً على أنَّ الكَلالَةَ هو المالُ الّذي لا يَرِثُه وَلَدٌ ولا والِدٌ وهو قَولُ عطاء" وتَكونُ (كان) ها هنا ناقصَةً، وجُمْلَةُ (يورَثُ) خَبرُها.

الرّابعُ: خَبَرُ كان، قالَ[2]: "وقيلَ : هو خبرُ كانَ على أنَّ الكَلالَةَ اسمٌ للوَرَثَة، وتقديرُه: ذا كلالة"، ولا يَصِحُّ هذا الإعْرابُ إلاّ بِتَقْديرِ مُضافٍ كَما ذكَرَ، وتكون (يورث) صِفَةً للرّجُلِ.

هذه آراءٌ أربَعةٌ ذَكَرَها مَكّي وهناكَ آراءٌ غَيرها في هذه المَسْأَلة،وهي آراءٌ كثيرةٌ تَدُلُّ على اضطِرابِ المُعْربين في تفسير هذه الكلمَة، وتَدُلُّ هذه الآراءُ على أهميّة الدّلالة اللغويّة للكَلمة، فاخْتلافُ المَعنى اللُّغوي لهذه الكَلمة هو سَبَبُ الاضْطِراب في إعْرابها.

وقد ذَكَرْتُ سابقاً أَنَّ المَعنى الصّحيح لِهذه الكَلمَة هو الدَّلالةُ على الوارثين بدَليلِ قِراءة الحَسَن، فَنَبْتَعِدُ هنا عن القَوْل: إنَّها نَعْتٌ أو مَفْعولٌ به[3] لِخُصوصيّة هذا الإعْراب بمعنى المالِ المَوروث، ونَبْتَعِدُ عن قَوْلِ بَعْضِهم: إنّها مَفْعولٌ لأجْلِه[4]، فهذا مَخْصوصٌ بمَعنى القرابَة.

وأرى أَنّ الرأيَ الأقْرَبَ هو التّمييز، ففي هذه الآية إبْهامٌ في قَوْلِه: (يُورثُ)، وهو إبْهام في الجُمْلَة لا إبْهامٌ في الفاعِلِ أو المَفْعول، فهو حاصلٌ من إسْنادِ الفاعِلِ المَنْوي إلى الفعْل: (يُورَثُ المَوْروثُ) فهو كَقَوْلِهم: (امْتَلأَ الكُوزُ) و (تَفَقَّأَ زَيْدٌ)، فاحتاجَتْ هذه الجُمْلَةُ إلى تَبيينٍ وتفسيرٍ، فجاءت كَلالةً لِتَدلّ على أنّ الوارثين لهذا الميراث كَلالةٌ، فهي تُفسِّرُ الجُمْلَةَ، أمّا الحالُ فليست هناك هيْئةٌ في الجُمْلَة تبيّنها إلاّ هَيْئةَ الموروث، والاختيارُ أَنّ الكلالةَ هي الوارث.

(١) المشكل ١٩٢ وانظر الدر المصون ٣/ ٦٠٨ وتفسير البحر المحيط ٣/ ١٨٩.

(٢) المُشْكلُ ١٩٢ وانظر معاني القُرآن للأخفش ١/ ٢٥٠ والدّرّ المصون ٣/ ٦٠٨.

(٣) انظر التبيان ١/ ٣٣٦ والدر المصون ٣/ ٦٠٩.

(٤) البحر المحيط ٣/ ١٨٩والدر المصون ٣/ ٦٠٩.

سادساً: المستثنى والبدل

قَولُه تَعالى: ﴿ لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً إِلاّ سَلاماً وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيّاً ﴾ [مريم: ٦٢].

يَخْتَلِفُ النُّحاةُ كَثيراً في تفسير مِثْلِ هذه الآيات، ومن ذلك الخلافُ في قَوْلِه تَعالى: ﴿ قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاّ مَنْ رَحِمَ ﴾ [هود: من الآية ٤٣][١]، وقَوله تَعالى: ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلاّ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ﴾ [سبأ: من الآية ٣٧][٢]، وخِلافُهُم واقِعٌ بينَ الاسْتِثناءِ والبَدَلِ، والسَبَبُ في ذلك خُصُوصِيَّةُ العَلاقَةِ بَيْنَهما.

ويَتَرَتّبُ على هذا الخِلاف فَرْقٌ كَبيرٌ في الدّلالة، فهذه مواضيعُ ثَلاثَةٌ: الاسْتِثْناءُ المُنْقَطِعُ، والاسْتِثْناءُ المُتَّصِلُ، والبَدَلُ، وكُلُّ واحدٍ منها يَحْمِلُ دَلالَةً مُغايِرَةً للأُخْرى، فالأَوّلُ عند النّحاةِ هو ما كانَ ما بَعْدَ (إلاّ) من غَيْرِ جِنْسِ المُسْتَثْنى منه، والثاني عَكْسُ الأَوّلِ، والبَدَلُ في تَرْكيبِ الاسْتِثناءِ تابِعٌ للمُسْتَثنى منه في الحَرَكَةِ، وهو مِثْلُ الثّاني في أَنّه من جِنْسِ المسْتَثْنى منه، فقد يكونُ بَعْضَه أو نعته.

وخِلافُ النُّحاةِ في هذه الآيَةِ في هذه الأُمورِ الثّلاثَةِ، فقد ذَكَرَ مَكّي رَأْيَيْن في إِعْرابِ ما بَعْدَ (إلاّ) هما[٣]:

الأَوّلُ: النّصْبُ على الاسْتِثْناءِ المُنْقَطِعِ[٤]، وهذا ما ذَهَبَ إليه الأَخْفشُ،

(١) انظر المشكل ٣٦٦.

(٢) انظر المشكل ٥٨٩.

(٣) انظر المشكل ٤٥٧.

(٤) انظر المُشْكِل ٤٥٧ وانظر مَعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٩ ومعاني القُرآن وإعرابه للزّجاج٣/ ٣٣٧ ومَعاني القُرآن للنّحاس ٤/ ٣٤٢ وفتح القدير ٣/ ٤٤٦ والدّر المصون ٧/ ٦١٣وتفسير الطبري ٨/ ٣٧٥ وتفسير القرطبي١١/ ٨٥ وابن كثير ٣/ ١٧٥ وتفسير أبي السعود ٣/ ٤٣٤ وزاد المسير ٥/ ٢٤٧ وتفسير النسفي ٣/ ٤٠ وتفسير البحر المحيط ٦/ ٢٠٢والتفسير الكبير للرازي ٢١/ ٢٣٧ وأضواء البيان ٤/ ٣٣٥..

قالَ(١): " فهذا كالاسْتِثْناءِ الّذي لَيْسَ من أَوّلِ الكَلامِ " وهذا رَأيُ الأَكْثرين من المُفسّرين، فالمَعْنى في هذا الرّأي أَنّ السّلامَ ليسَ من جِنسِ اللغْوِ، والمقصود بالسّلامِ هنا سَلامُ بَعْضِهم على بَعْض أو سَلامُ المَلائكة عليهم أَوْ تَسْليمُ ربِّ العالَمين عليهم، ويرى الزّجّاج أَنّ السّلامَ اسمٌ مُتَضَمِّنٌ للسَّلامَة قال (٢): " فالمعنى أَنَّ أهلَ الجَنّة لا يَسْمَعونَ إِلاّ ما يُسْلِمُهم"، وأَخَذَ عنه هذا القَولَ النّحاسُ (٣) وغيرُه من المفسرين.

الثّاني: البَدَلُ من اللّغْوِ(٤)، ولا يَصِحُّ هذا الرّأي إِلاّ بالتّأويلِ والتّقدير، فلا يُمْكِنُ قُبولُ أَنْ يَكُونَ السّلامُ من اللّغوِ، ويَجُوز في هذا الرّأي النَصْبُ على الاستثْناء، فهذا من الاسْتِثناءِ المُتّصِلِ، فَذهبوا إلى تَأويلِ مَعنى السَّلام أَكْثَرَ من تَأويل حَتّى يَصِحَّ الرَّأيُ.

قالوا: إنَّ مَعْنى السّلامِ هو الدّعاءُ بالسّلامَة، ودارُ السّلامِ هي دارُ السّلامَة، وأَهْلُها عن الدُّعاءِ بالسَّلامَة أَغْنياء، فكانَ ظاهره من بابِ اللّغْوِ وفُضولِ الحديث، لولا ما فيه من فائدةِ الإِكْرام(٥).

وقالوا: هو اسْتِثْناءٌ مُتّصِلٌ بَطَريقِ التَّعْليقِ بالمُحالِ، أيْ لا يسْمَعون لَغواً ما إلاّ سَلاماً، فحيثُ اسْتَحالَ كَونُ السّلامِ لَغْواً اسْتَحالَ سَماعُهم له بالكُلّيّة(٦)، وذلك

(١) معاني القرآن للأخْفش ٢ / ٤٣٩.

(٢) مَعاني القُران وإعرابه للزّجاج ٣ / ٣٣٧.

(٣) انظر معاني القرآن للنّحاس ٤ / ٣٤٢.

(٤) انظر المشكل ٤٥٧ وانظر مَعاني القُرآن للأخْفش ٢ / ٤٣٩ والدر المصون ٧ / ٦١٣ وتفسير النسفي ٣ / ٤٠ وتَفسير البحر المحيط ٦ / ٢٠٢ والتفسير الكبير للرازي ٢٢ / ٢٣٧ وتفسير أبي السعود ٣ / ٤٣٤ وتفسير البيضاوي٢ / ١٨ وتفسير الألوسي٨ / ٤٢٩ والكشّاف ٢ / ٤١٦.

(٥) الكَشّاف ٢ / ٤١٦ وانظر هذا المعنى في تفسير البحر المحيط ٦ / ٢٠٢ وتفسير النّسفي ٣ / ٤٠ والتفسير الكبير للرازي ٢٢ / ٢٣٧ وتَفسير أبي السعود ٣ / ٤٣٤ وتفسير البيضاوي ٢ / ١٨ وتفسير الألوسي ٨ / ٤٢٩.

(٦) تفسير أبي السّعود ٣ / ٤٣٤ وانظر هذا التفسير في الكشّاف ٢ / ٤١٦ والدّر المَصون ٧ / ٦١٣ وتفسير الألوسي ٨ / ٤٢٩.

كما في قَوْلِ الشّاعِرِ (١):

ولا عيبَ فيهم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ

قالَ الألوسي في هذا المَعنى (٢): " وهو يَفيدُ نَفي سَماعِ اللّغْوِ بالطّريقِ البرهانيّ الأَقْوى، والاتّصالُ على هذا على طريقِ الفَرْضِ والتّقْدير، ولولا ذلك لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَه من الحُسْنِ والمُبالَغَةِ ".

هذان رَأْيان في هذه الآيَة، ويَظْهرُ اخْتلافُ المَعْنى بَيْنَهما واضحاً جَليّاً، كَما يَظْهَرُ كَيْفَ خَرَجَ أَصْحابُ الرَّأيِ الثاني بتَأْويلاتِهم عن ظاهر النّصّ، فالسّلامُ الّذي يَجدُه أهلُ الجَنَّةِ ذَكَرَه رَبُّ العالَمين في آياتٍ عِدَّةٍ، وكانَ الاعتمادُ عليها يُغْني عن التَّأويلِ والتّقدير، فالسّلامُ إمّا تَسْليمُ المَلائكَةِ عليهم كَما قال مُقاتل(٣)، ووردَ ذلك في قَوْلِه تَعالى: ﴿ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [الرعد: من الآية ٢٣، ٢٤]، وإمّا تَحيَةُ بَعْضِهم بَعْضاً، وقد وَرَدَ هذا في قَوْلِه تَعالى: ﴿ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلامٌ ﴾ [إبراهيم: من الآية٢٣]، وقَوْلِه تَعالى: ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْراً كَرِيماً ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، وإمّا أَنْ يَكُونَ سَلامَ الله عليهم كَما في قَوْلِه تعالى: ﴿ سَلامٌ قَوْلاً مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ ﴾ [يّس: ٥٨]، وأرى أَنَّ أَصْحابَ الرّأيِ الثّاني قد بالَغوا في تَأْويلاتِهم، والظّاهرُ عندي أَنّ إِعْرابَهم سَبَقَ تَفْسيرَهم.

سابعاً: العطف

١ ـ قَوْلُه تَعالى: ﴿ يَسْأَلونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ

(١) البيت للنابغة في ديوانه ٣٢وانظر الشاهد في الكتاب ٢ / ٣٢٦ وشرح أبيات مغني اللّبيب ٥ / ٣٠٥ والبحر المحيط ٦ / ٢٠٢.

(٢) تفسير الألوسي٨ / ٤٢٩.

(٣) انظر زاد المسير ٥ / ٢٤٧.

عَنْ سَبِيلِ اللَّه وَكُفْرٌ به وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِه مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّه وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِه فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

أَشارَ مَكّي في المُشْكِلِ إلى خِلافِ النُّحاةِ في عطفِ (المسْجدِ الحَرامِ)؛ وذَكَرَ في هذا الخلاف رَأْيَيْن، هما (١):

الأَوّلُ: قالَ (٢): " والمَسْجِدُ الحَرامُ عَطْفٌ على سبيلِ الله ، أيْ: قِتالٌ في الشّهر الحرامِ كَبيرٌ وهو صَدٌّ عن سبيلِ اللهِ وعن المَسْجِدِ" وهذا رَأْيُ الأَخْفَش(٣) والنّحاس(٤)، وأَخَذَ به الزَّمَخْشريّ (٥) وابن عطيَّةَ(٦)، والتَّقْديرُ هنا: وصَدٌّ عن سَبيلِ الله وصَدٌّ عن المسجدِ الحَرامِ، إِذْ كانَ كُفّارُ قُريش يُخْرِجونَ أَهل المسْجِدِ الحَرامِ من المُسْلِمين ويَصُدّونَ عنه (٧).

وردَّ العُكبري وأبو حَيّانَ والسّمين الحلبي(٨) هذا الرّأْيَ مُعْتَمِدينَ على قَواعِدِ النُّحاة، قالَ أبو حَيّان(٩): " ورُدَّ هذا القَوْلُ بأَنَّه إِذا كانَ مَعْطوفاً على سبيلِ اللهِ

(١) انظر المشكل ١٢٨ .

(٢) المُشْكِل ١٢٨ وانظر مَعاني القرآن للنحاس ١ / ١٦٩ ومعاني القُرآن للأخْفش ١ / ١٨٤ وكشف المُشْكِلات١ / ١٥٩ والتبيان ١ / ١٧٥ والدّر المصون ٢ / ٣٩٣ وتفسير البحر المحيط ٢ / ١٤٧وتفسير النسفي ١ /١٠٨ والكشّاف ١ / ١٣١ وفتح القدير ١ / ٢٨٢ .

(٣) انظر مَعاني القُرآن للأَخْفَش ١ / ١٨٤ .

(٤) انظر مَعاني القُرآن للنّحاس ١ / ١٦٩ .

(٥) انظر الكشّاف ١ / ١٣١ .

(٦) انظر المحرّر الوجيز ٢ / ٢٢١ .

(٧) انظر تفسير الطبري٢ / ٣٦٠ .

(٨) انظر التبيان ١ / ١٧٥ وتفسير البحر المحيط ٢ /١٤٧ والدُّر المصُون ٢ / ٣٩٣ .

(٩) تفسير البحر المحيط ٢ / ١٤٧ .

كانَ مُتَعَلِّقاً بقَوْلِه: (وصَدٌّ) إذْ التَّقْديرُ: وصَدٌّ عن سبيلِ اللهِ وعن المَسْجِدِ الحَرامِ، فهو من تَمامِ عَمَلِ المَصْدَرِ وقَدْ فُصِلَ بينَهما بقَوْلِه: (وكُفْرٌ به) ولا يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَينَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ".

الثّاني: قالَ (١): "وقالَ الفَرّاءُ: والمَسْجِدُ مَعْطوفٌ على الشَّهْرِ الحَرامِ"، وهو ـ كَما ذَكَرَ ـ رَأْيُ الفَرّاءِ، قالَ في مَعانيه (٢): "والمَسْجِدُ الحَرامُ مَخْفُوضٌ بقَولِه: يَسْأَلونَكَ عن القِتالِ وعن المَسْجِدِ"، وقَدْ رُدَّ هذا الرّأيُ من جِهَةِ المَعْنى(٣)، فالمَعنى هنا يُشيرُ إلى أَنَّهم سَأَلوا عن القِتالِ في الشَّهرِ الحَرامِ وعن المَسْجِدِ الحَرامِ، وهذا تَفسيرٌ بَعيدٌ، قال في المُشْكِلِ (٤): "وفيه بُعْدٌ؛ لأَنَّ سُؤالَهُمْ لَمْ يَكُن عن المَسْجِدِ الحَرامِ، إنَّما سأَلوا عن الشَّهْرِ الحَرامِ هلْ يَجُوزُ فيه القِتالُ، فقيلَ لَهُم: القِتالُ فيه كَبيرُ الإثْمِ، ولكنَّ الصَّدَّ عن سَبيلِ اللهِ وعن المَسْجِدِ الحَرامِ والكفر باللهِ وإخْراجَ أهْلِ المَسْجِدِ الحَرامِ منه أَكْبَرُ من القَتْلِ، أيْ: والكُفْرُ باللهِ الّذي أَنْتُم عليه أَيُّها السّائلون أَعْظَمُ إثْماً من القَتْلِ في الشَّهرِ الحَرامِ الذي سَأَلْتُم عنه وأَنْكَرْتُموه، فهذا التّفسير يُبيّنُ إعْرابَ هذه الآيَةِ" فالواضحُ أَنَّ مَكّيّاً يُرَجّحُ الرّأْيَ الأَوَّلَ.

والفَرقُ بينَ المَعْنَيَيْن وما يَتَرَتَّبُ على ذلك واضحٌ لكُلِّ ذي لُبٍّ، ففي الرَّأيِ الثاني يَسْأَلُ المُسْلِمون عن القِتالِ في الشَّهرِ الحَرامِ وعن المَسْجِدِ الحَرامِ، أَمّا في الرّأيِ الأَوَّلِ فلا يَسْأَلونَ عن المَسجِدِ، وإنَّما يَتَعَلَّقُ المَسْجِدُ بالصَّدِّ، فالحَديثُ عن صَدِّ المشركين المسلمين عن المسجدِ الحرامِ وإخراجِ أَهْلِه منه، وهذا الفَرْق في المَعنَى ناتِجٌ عن الاخْتِلافِ في الإعرابِ، والمَعْنى الّذي يُرادُ في هذه الآيَةِ أو غيرِها واحدٌ يُحاولُ

(١) المشكل ١٢٨ وانظر التّبيان ١/ ١٧٥ والدُّر المَصون ٢/ ٣٩٦ وتفسير البحر المحيط ٢/ ١٤٧.

(٢) مَعاني القُرآنِ للفَرّاء ١/ ١٤١.

(٣) انظر الردّ في المشكل ١٢٨ وتفسير الطبري ٢/ ٣٦٥ وتفسير البحر المُحيط ٢/ ١٤٧ والتبيان ١/ ١٧٥ والدر المَصون ٢/ ٣٩٦.

(٤) المشكل ١٢٨.

أَهْلُ العَربيّةِ الوُصُولَ إليه.

وفي المَسْألَةِ رَأيان آخَران، أَوّلُهُما للعكبري إذْ يَرى تَقْديرَ فِعْلٍ يَدُلُّ عليه: (وصَدٌّ) المَصدَرُ، تقديره: ويَصُدّون عن المَسْجِد (١)، وأَرى أنّ هذا هُروبٌ من المَحْظور المَوجود في الرّأيِ الأَوّلُ، إذْ المَعْنى هو هو، فهاهنا يَلْجَأ إلى التّقدير حتّى يَبْتَعِدَ عن مَحْظورِ القَواعدِ النّحْويّة، قالَ السّمينُ الحَلبي في رَدّه (٢): " وهذا غيرُ جَيّدٍ ؛ لأَنّه يَلْزَمُ منه حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ وإبقاءُ عَمَلِه ولا يجوزُ ذلك ".

وثانيهما: ما نُسِبَ إلى الفَرّاء(٣) وليسَ له، وهو عَطْفُ المَسجِد على الضّميرِ في: (وكفر به)، والتَّقْديرُ: وكُفرٌ بالله وكُفْرٌ بالمَسْجِدِ الحَرامِ، ولا أَدْري ماذا يَعْني الكُفْرُ بالمَسْجِد الحَرام ؟ فكُفّارُ قُريش كانوا يُعَظّمون المسجدَ الحَرامَ قبل وُجودِ المسلمين، إلاّ أَنْ يُرادَ الحَجّ المفروض على المسلمين إلى البيتِ الحَرامِ، وهذا خِلاف الظّاهِرِ، وهو اخْتِيارُ أَبي حَيّانَ (٤).

وهُناك قراءةٌ في الآيَةِ برَفْعِ (المسجدِ)، وتوجيهها عندَ أبي حَيّانَ على العطْفِ على (وكفرٌ به) ويكونُ على حَذْفِ مُضافٍ؛ أيْ: وكفرٌ بالمَسْجِدِ الحرام(٥)، وأَرى أنَّ هذا التّوجيه مُخالفٌ للمَعْنى إذْ لَيْسَ المَقْصود بقَوله: (والمسجدِ الحرامِ) هو المسجد وإنّما إخْراجُ أَهلِ المَسْجِد، وقد أَصابَ الزّجّاجِ في تفسيره إذْ يَقولُ (٦): "والمَعنى: وصَدٌّ عن سبيلِ الله وكُفْرٌ به وإخْراجُ أَهْلِ المَسْجِدِ الحَرامِ منه"، وإخْراجُهم منه صَدٌّ عن سبيلِ الله.

(١) انظر التبيان ١ / ١٧٥.

(٢) الدّر المصون ٢ / ٣٩٧.

(٣) انظر كشف المشكلات ١ / ١٥٩ وتفسير القرطبي ٣ / ٣٢ وتفسير البحر المحيط ٢ / ١٤٧.

(٤) انظر تفسير البحْرَ المحيط ٢ / ١٤٧.

(٥) انظر تفسير البحر المحيط ٢ / ١٤٧.

(٦) مَعاني القُرآن وإعْرابه ١ / ٢٩٠.

وأرى أنّ المَعْنى الّذي تشيرُ إليه الآيةُ هو الرَّأْيُ الأَوَّلُ، وقد جاءَ هذا المَعنى بَيِّناً في آيَةٍ أُخْرى هي قَولُه تَعالى: ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الفتح: من الآية٢٥]، فالمُسْلِمونَ لَمْ يَسْأَلوا عن المَسْجِد الحرام وإِنَّما كانَ هناك صَدٌّ عنه، وليس هناك كُفرٌ بالمسجدِ أيْضاً، فالمَعنى هو الّذي ذهب العُكبري إليه ولكن من غير التّقديرِ الّذي ذَكَره.

٢ ـ قَوْلُه تَعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيراً ﴾ [النساء:٧٥].

ظَاهِرُ مَعنى الآيَةِ أَمْرٌ من اللهِ عزَّ وجلَّ بالقِتالِ في سَبيلِ اللهِ وتَخْليصِ المُسْلِمين المُسْتَضْعَفين من الأَسْرِ وممّا هم فيه من الجُهْدِ والعَناءِ، وهؤلاءِ المُسْتَضْعَفون كانوا قَدْ أَسْلَموا بمَكَّةَ فَغَلَبَتْهُم عشائِرُهم على أَنْفسهم بالقهر لهم وآذوهم ونالوهم بالعَذابِ والمَكارِه في أَبْدانِهم لِيَفْتِنوهم عن دينهم(١)، وقد اخْتَلَفَ أَهلُ التّأويلِ في تَفسير قَوله: (والمُسْتَضْعفين) فَرُوِيَ عن ابنِ عباس قَوْلان: قالَ: وفي المُسْتَضْعفين(٢)، وهي في هذا المعنى مَعْطوفَةٌ على: (سبيل)، وقالَ: وسبيلِ المستَضْعفين(٣)، وهي في هذا التّأويل مَعْطوفَةٌ على اسمِ اللهِ تَعالى، ونُقِلَ عن مُحَمّد بن مسلم بن شهاب أَنّه قال: في سبيل اللهِ وسبيلِ المُسْتَضْعفين (٤)، وعن الزُّهْري: المَعنى في سبيلِ اللهِ وفي سبيلِ المُسْتَضعفين (٥)، ونُقِلَ عن السدي: وما لكم لا تُقاتلون في سبيلِ اللهِ وفي المستضعفين(٦). ورُوي عن مُجاهِد قَوْلُه: أمَرَ المُؤْمنينَ أَنْ يُقاتِلوا

(١) انظر هذا المعنى في تفسير الطبري ٤ / ١٧١ وفتح القدير ١ / ٦٣٥ وتفسير القرطبي ٥ / ١٨٠.

(٢) انظر تفسير الطبري ٤ / ١٧٢.

(٣) انظر الدرّ المَنْثور ٢ / ٣٢٨.

(٤) انظر تفسير الطبري ٤ / ١٧٢.

(٥) انظر معاني القُرآن للنّحاس ٢ / ١٣٣.

(٧) انظر تفسير الطبري ٤ / ١٧١.

عن مُسْتَضْعفين مُؤْمنين كانوا بِمَكَّةَ (١).

وبناءً على هذا الاخْتِلاف في التَّأويلِ اخْتَلَفوا في الإعراب، وهذا يَدُلُّ على أَنَّ خِلافاتِ النُّحاةِ في إِعْرابِ آياتِ القُرآنِ ناتِجَةٌ عن اخْتِلافهم في التأْويلِ، وقد ذَكَرَ صاحِبُ المُشْكل في إِعْرابِ (المُسْتَضْعَفين) رَأْيَيْن، هما(٢):

الأَوَّل: قالَ (٣): "عَطْفٌ على اسْمِ اللهِ في مَوْضِعِ خَفْضٍ" وهو اختيار الزّجّاج(٤)، قالَ في مَعانيه(٥): "المَعنى: وما لَكُم لا تُقاتلونَ في سبيلِ اللهِ وسبيلِ المُسْتَضْعَفين" والمَعنى هنا أَنَّ سبيلَ اللهِ وسبيلَ المُسْتَضْعفين واحدٌ، فتَخْليص المسلمين من العذابِ هو من سبيلِ اللهِ.

الثّاني: قالَ (٦): "وقيلَ هو مَعطوفٌ على سبيل" وهذا هو رَأي المبرد (٧)، والمَعنى هنا: وفي المسْتَضْعفين لتَخْليصهم من العذاب، يعني: في سبيلِ اللهِ وفي المُسْتَضْعفين، وهذا يشيرُ إلى أنَّ سبيلَ اللهِ وسبيل المُسْتَضْعفين سبيلانِ مُخْتَلفان(٨).

فهذان رَأْيان أَحَدُهما مُسْتَنِدٌ إلى أَحدِ تَأْويليّ ابنِ عباس والزهري ومحمد بن مسلم بن شهاب، والثاني مُسْتَنِدٌ إلى التّأويلِ الثّاني لابنِ عباس والسدي، والفَرقُ

(١) انظر تفسير الطبري ٤ / ١٧١.

(٢) انظر المشكل ٢٠٣.

(٣) المشكل ٢٠٣ وانظر مَعاني القُرآن وإعرابه ٢ / ٧٧ وفتح القدير ١ / ٦٣٥ والتبيان ١ / ٣٧٣ والبحر المحيط ٣ / ٢٩٥ والدر المصون ٤ / ٢٧ والتفسير الكبير للرازي ١٠ / ١٨٢ وتفسير القرطبي ٥ / ١٨٠ وتفسير النسفي ١ / ٢٣٦ والمحرر الوجيز ٤ / ١٣٣ وكشف المشكلات ١ / ٣١٨.

(٤) انظر مَعاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٧.

(٥) مَعاني القُرآن وإعْرابه ٢ / ٧٧.

(٦) المشكل ٢٠٣ وانظر التبيان ١ / ٣٧٣ ومعاني القرآن للنّحاس ٢ / ١٣٣ والدر المصون ٤ / ٢٧ والبحر المحيط ٣ / ٢٩٥ وتفسير القرطبي ٥ / ١٨٠ والكشاف ١ / ٢٨١.

(٧) انظر معاني القرآن للنحاس ٢ / ١٣٣ وفتح القدير ١ / ٦٣٥ والتبيان ١ / ٣٧٣ والدر المصون ٤ / ٢٧ والبحر المحيط ٣ / ٢٩٥ والكشاف ١ / ٢٨١ وتفسير النسفي ١ / ٢٣٦ وتفسير القرطبي ٥ / ١٨٠.

(٨) انظر تفسير القرطبي ٥ / ١٨٠.

بَيْنَهما في المَعنى واضحٌ، ففي الرّأي الأوّلِ سبيلُ المُسْتَضْعفين من سبيلِ اللهِ، وفي الرّأي الثّاني سبيل المُسْتَضْعفين مُغايرٌ لسبيل الله.

وأرى أنَّ الّذي يُؤيّدُه المَعْنى هو الرّأيُ الأوّلُ، فتَخْليصُ المسلمين المُسْتَضْعفين من عذابهم وأَسْرِهم من سبيلِ اللهِ، وإنَّ من الواجبِ على المسْلمين العملَ على ذلك، فهو من سبيل الله لا غيره، ويُؤيّدُ ذلك قراءةُ ابنِ شهاب: "في سبيلِ اللهِ المُسْتَضْعفين" بغير واو العطف(١)، و(المستضْعفين) هنا بَدَلٌ من سبيلِ اللهِ؛ لأنّه هو هو لا غيره.

وفي الآيَةِ رَأْيٌ ثالثٌ لَمْ يَذْكُره مَكّي وهو للزَّمَخْشَري، قالَ(٢): "ومَنْصوباً على الاخْتصاصِ يَعني: وأخْتَصُّ من سبيلِ اللهِ خَلاصَ المُسْتَضْعَفين؛ لأنّ سبيلَ اللهِ عامٌّ في كُلّ خيرٍ،وخَلاصُ المُسْتَضْعَفينَ من أَيْدي الكُفّارِ من أَعْظَمِ الخَيْرِ وأَخَصُّه"، قالَ أبو حيّانَ(٣): "ولا حاجَةَ إلى تَكَلُّفِ نَصْبِه على الاخْتصاصِ إذْ هو خلافُ الظّاهر".

ثامناً: لغة أكلوني البراغيث

قَوْلُه تَعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٧١].

وَرَدَ في كتابِ اللهِ تَعالى آيَتان على لُغَةِ مَنْ قالَ: (أَكَلُوني البَراغيثُ) أَو لُغَة: (يَتَعاقَبُون فيكُم مَلائكَةٌ)، وهاتان الآيتان هما: قَوْلُه تعالى: ﴿فَعَمُوا وصَمّوا كَثيرٌ منْهُم﴾ وقَولُه تَعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء:٣]، وهذه اللُّغَةُ لَيْسَتْ بِمُنْكَرَةٍ، فقد نُسِبَتْ إلى قَبائلَ عِدَّةٍ جَاوزَ عَدَدُها العَشْرَ، وعليها شَواهدُ

(١) انظر تفسير البحر المحيط ٣/ ٢٩٥والدر المصون ٤/ ٣٧

(٢) الكشّاف ١/ ٢٨١.

(٣) تفسير البحر المُحيط ٣/ ٢٩٥.

شعْرِيَّةٌ ونَثْرِيَّةٌ كثيرةٌ، ولكنّها خَالَفَتْ قَواعدَ النُّحاةِ فقالوا: شاذّةٌ.

واخْتَلَف النّاسُ في تَوجيهِ هذه اللّغَةِ وإعْرابِ هاتَيْن الآيَتَيْن، وقَدْ ذَكَرَ في المُشْكِلِ في إعْرابِ قَوْلِه: " فعَمُوا وصَمُّوا كَثيرٌ منهم " ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ، هي (١):

الأوَّلُ: قال (٢): " إنَّما جُمِعَ الضَّميرُ رَدّاً على المَذْكورين، و(كثيرٌ) بَدَلٌ من الضَّمير "، وهذا رَأْيُ سيبَويه (٣) والفراء(٤) والأَخْفش(٥) قَالَ الأَخْفَشُ (٦): "لأنَّه أَخْبَرَ عَنْ قَوْمٍ أنَّهُم عَمُوا وصمُّوا، ثُمَّ فَسَّرَ كَمْ صَنَعَ ذلك منهم " فالمَعنى في هذا الرّأي أَنَّ (كَثير) هو الفاعِلُ الّذي قامَ بالعَمى والصّمَمِ، وقَدَّرَه الزَّجاجُ بِـ(عَميَ وصَمَّ كَثيرٌ منهم)(٧)، والنّحاةُ على أَنَّه بَدَلٌ من الواو الأُولى(٨)، وأَجازَ الباقولي أَنْ يكون بَدَلاً من الثانية والتَّقْديرُ عِنْده: ثُمَّ عَمُوا وصَمَّ كَثيرٌ منهم(٩)، ويَرى الرّازي أَنَّ هذا الإبْدالَ في غَايَةِ الحُسْنِ ؛ لأَنَّه لَو قالَ: عَمُوا وصَمُّوا لأَوْهَمَ ذلك أَنَّ كُلَّهُم صاروا كَذلك، فَلَمّا قالَ : كَثيرٌ منهم دَلَّ على أَنَّ ذلك حاصِلٌ للأكْثَرِ(١٠).

---

(١) انْظر المُشْكِل ٢٣٤.

(٢) المُشْكِل ٢٣٤ وانْظر هذا الرّأي في الدر المصون ٤ / ٣٧١ والتّبيان ١ / ٤٥٣ ومعاني القرآن للأخْفش ١ / ٢٨٦ ومَعاني القُرآن للفراء ١ / ٣١٦ ومعاني القُرآن وإعْرابه للزّجاج ٢ / ١٩٥ وفتح القدير ٢ / ٨٣ وكشف المشكلات ١ /٣٦٧وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٢والبحر المحيط ٣ / ٥٣٤ والمحرر الوجيز ٤ /٥٢٧ والتفسير الكبير للرازي ١٢ / ٥٨ وتفسير القرطبي ٦ / ١٦١والفوائد والقواعد ١٨٢ والتصريح ٣ / ٦٣٦.

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٤١.

(٤) انظر معاني القُرآن للفراء ١ / ٣١٦.

(٥) انظر معاني القرآن للأخْفش ١ / ٢٨٦.

(٦) معاني القُرآن للأخفش ١ / ٢٨٦.

(٧) انظر مَعاني القُرآن وإعرابه للزجاج ٢ / وانظر زاد المسير ٢ / ٤٠١.

(٨) انظر التبيان ١ / ٤٥٣ والتصريح ٣ / ٦٣٦.

(٩) انظر كَشف المشكلات١ / ٣٦٧.

(١٠) انظر التفسير الكبير للرّازي ١٢ / ٥٨.

الثّاني: قالَ (١): " وقيلَ: كَثيرٌ رَفْعٌ على إِضْمارِ مُبْتَدَأ دَلَّ عليه عَمُوا وصمّوا، تَقْديره: العُمْيُ والصُّمُّ كَثيرٌ منهم، وقيل: التَّقْديرُ: العَمَى والصَّمَمُ منهم كثيرٌ " وهذا رَأْيٌ أَجازَه الفَرّاءُ، قالَ (٢): "وإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الكَثيرَ مَصْدَراً فَقُلْتَ: أَيْ ذلك كثيرٌ منهم " والزّجّاجُ يُقَدِّرُه: ذَوو العمى والصَّمَمِ كَثيرٌ منهم(٣)، والمَعنى هنا أَنَّ العمى والصَّمَمَ يَصْدُرُ منهم كَثيراً،وقَد فَرَّقَ السَّمينُ الحلبي بين تَقْديري مكيّ فقال (٤): "فَعَلى تَقْديره الأَوّل يَكونُ (كثير) صادِقاً عليهم ومنهم صفةٌ لـ(كثير)، وعلى التّقدير الثّاني يكون (كثير) صادِقاً على العَمى والصَّمَمِ لا عليهم و(منهم) صِفةٌ له بِمَعْنى أنّه صادِرٌ منهم " فهُناكَ فَرْقٌ في المَعنى بين التّقديرين، فالتقديرُ الأَوَّل يَدُلُّ على أَنَّ (كثير) خَبرٌ عن اليهود، فَكَأَنّه: هم كثيرٌ، أَمّا التّقديرُ الثاني فيدلُّ على أَنَّ الفعلَ صادِرٌ عنهم، وقالَ الأَلوسي في هذا التّقدير(٥): "وقيلَ: أَيْ العَمى والصمم كثيرٌ منهم، أيْ: صادِرٌ ذلك منهم كثيراً وهو خِلافُ الظاهِر "، وذَهَبَ الزّمَخْشري إلى تَقديره بـ(أولئك كثيرٌ منه)(٦)، وهو ما أَرادَه مكي في التَّقدير الأَوّل.

الثالثُ: قالَ(٧): " وقيلَ: جُمِعَ الضّميرُ على لُغَةِ من قالَ: (أَكَلوني البَراغيثُ)

(١) المُشكل ٢٣٤ وانظر هذا الرّأي في مَعاني القُرآن للفرّاء ١ / ٣١٦ ومَعاني القُرآن للزّجّاج ٢ / ١٩٦ والدُّرّ المصون ٤ / ٣٧١ والتبيان ١ / ٤٥٣ والبحر المحيط ٣ / ٥٣٤ وتفسير القرطبي ٦ / ١٦١ .

(٢) مَعاني القُرآن للفرّاء ١ / ٣١٦.

(٣) انظر معاني القُرآن وإعرابه ٢ / ١٩٦.

(٤) الدرّالمصون٤ / ٣٧١.

(٥) تفسير الألوسي ٣ / ٣٧١.

(٦) انظر الكشاف ١ / ٣٥٥.

(٧) المشكل٢٣٤ وانظر هذا الرّأي في مَعاني القُرآن للأخفش ١ / ٢٨٦ ومعاني القرآن للفرّاء ١ / ٣١٦ ومعاني القُرآن وإعرابه للزّجاج ٢ / ١٩٥ والتّبيان١ /٤٥٣ والدّرّ المصون٤ / ٣٧٠ وكشف المشكلات١ / ٣٦٨ أمالي ابن الشجري١ / ٢٠١ والبحر المحيط ٣ / ٥٣٤ تفسير القرطبي٦ / ١٦١ والفوائد والقواعد ١٨٢ وسر الصناعة ٦٢٩.

وكثير رَفْعٌ بِما قبله" .

وهذا الرّأيُ أَجازَه كَثيرٌ من النُّحاةِ منهم الأَخْفشُ(١) والفرّاء(٢) والزّجاج(٣) وغيرهم، فالواوُ عندهم زائدةٌ دالّةٌ على الجَمْع مُجَرَّدَةٌ من الضّميرِ،وكثيرٌ فاعلٌ للفعلِ الأَوّل أو الثاني، هذا ما ذكَره ابنُ جنّي(٤)، ويَرى السيرافي أَنّ هذا ضَميرٌ، وقد أَضْمَروا الفاعلَ قبلَ جَري ذِكْره لَمّا كانَ ما بَعده يُفَسِّرُه ويَدُلُّ عليه(٥)، أَمّا الفارسي فنُسِبَ إِليه أَنَّ هذا حَرْفٌ والفاعل هو ما بعده(٦).

وقالوا: هذه لُغَةٌ شاذّةٌ ، قالَ الوَرّاقُ(٧): " إِنَّما يُحْكى مِثْلُ هذا على طَريق الشُّذوذ، وليسَ بِمُستقيمٍ في كَلامِهم" ، والصحيح أَنّها لُغَةٌ لقبائلَ عِدَّةٍ، قالَ الثَمانيني(٨): " هذه لُغَةٌ مَشْهورَةٌ للعَرَبِ " ، ونقلَ أَبو حَيّانَ عنْ أَحَدِهم (٩): "والصّحيح أَنَّها لُغَةٌ حَسَنَةٌ " .

وأَرى أَنّ الذي دَفَعَهُم إِلى القَولِ بالشُّذوذِ ما يَقولُه بَعْضُهم من دَعْوى اجْتِماعِ فاعلين لفعْلٍ واحدٍ وعجْزِهم عن تَفسير هذا التركيب اعْتِماداً على ما يَحْمله من قيمَةٍ دَلاليّةٍ ؛ وذلك لتَناقُضِ هذه القيمة الدّلالية مع القَواعد، فاضطَرَبَ النُّحاةُ في تَفسيرِ الواو فقالوا: زائدةٌ مُجَرَّدةٌ من الضّمير، ولمْ يُفسّر ابن جنّي وغيره كيفيّةَ وُقوع الواو مُتّصِلَةً بفعلٍ زائدَةً وليست ضميراً !، وقالوا: هي حرفٌ، وقالوا: هي ضميرٌ.

(١) انظر معاني القُرآن للأخفش ١ / ١٨٦ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٦ .

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ٢ / ١٩٥ .

(٤) انظر سر الصناعة ٦٢٩ .

(٥) انظر الفوائد والقواعد ١٨٢ .

(٦) انظر الفوائد والقواعد ١٨٣ وشرح المفصّل لابن يعيش ٣ / ٨٧، ٧ / ٧ .

(٧) علل النحو ٢٧٢ .

(٨) الفوائد والقواعد ١٨٣ .

(٩) البحر المحيط ٦ / ٢٩٧ .

وأَرى أنَّ القَوْلَ بوقُوعِ فاعلين لفعْلٍ واحدٍ قَولٌ غيرُ دَقيقٍ، ولا يَقْبَلُه العَقْلُ، ولا الفكْرُ اللُّغَويّ إلاّ إذا رَبَطَ بينَهما حَرْفٌ أَو مُيِّزَ بَيْنَهما بالحَركَة، فقالوا: (جاء مُحَمّدٌ وزَيدٌ) ولَمْ يَقُولوا: (جاءَ محمّدٌ زيدٌ)، وقالوا: (شارَكَ بَكْرٌ عَمْراً) فالاثنان فاعلان دَلالَةً ومُيِّزَ بَيْنَهما بالحَركَة، فهذا القَولُ لا يُقْبَلُ لُغَةً ولا عَقْلاً، فَكَيْفَ يُنْسَبُ هذا إلى لُغَةٍ إعْجازيَّةٍ شَرَّفَها اللهُ تَعالى بكتابه الكَريم؟ !.

وأَرى أَنّ دَلالَةَ الآيةِ تُشيرُ إلى أَنّ الواو تَعود على من قامَ بفعْلِ العَمى والصّمَم، وهو كَثيرٌ من اليهود، ولا أَرى بَأْساً في عَوْدِ الضّميرِ على لاحقٍ فقد جاءت العربيةُ بذلكَ ومنه: (في بيْته يُؤْتى الحَكَمُ)، وقد ذكرتُ في هذه المسألة رأيَ السّيرافي ، فقد أَجازَ الإضْمارَ قبلَ جَري الذكْر، قالَ (١): "ومثْلُ هذا في اللُّغَة كَثيرٌ " فالّذي أَراهُ أَنَّ الأَصْلَ في الجُملة: (عَمي وصَمّ كَثيرٌ كثيرٌ)، فالجُمْلَةُ تَحْملُ مَعْنى التّوكيد، ففيها تكْرارٌ كالتّكْرار المَوْجود في: (في بيت الحَكَم يُؤْتى الحَكَمُ)، والتّكْرارُ تَوكيدٌ، وبينَ هذه الدّلالة والرّأي الأوّل اتّفاقٌ كبيرٌ، فالبَدَلُ كَأَنّه تكْرارٌ للمُبْدَل منه، ويَدلُّ على أنَّ في الآيَة شَيْئاً من التّوكيد تكْرارُ حُدُوث العَمى والصَّمَم منهم ففي بدايَة الآية: " فعَمُوا وصَمّوا " ثُمّ: " ثُمّ عمُوا وصمّوا كثيرٌ منهم "فأرادَ سبحانَه أَنْ يُؤَكّدَ حُصُولَ العَمَى والصّمَم منهم، ثُمّ إنّه لَمّا احْتاجَ إلى الإضْمارِ جَعَلَ الضّميرَ مُتّصلاً بالفعْلِ، فصارت الجُمْلَةُ: (عَمُوا وصمّوا كَثيرٌ منهم).

فهذه هي المَعاني الثّلاثَةُ التي ذَكَرَها مَكيّ، ويُلاحَظُ فيها أَنّ الفَرْقَ بينَها قي الدّلالَة واضحٌ لَمن له أَدْنى بَصيرة، ففي الرّأي الأَوَّل (كَثيرٌ) هو الفاعل في الدّلالة، وفي الرّأي الثالث هو الفاعلُ في الدّلالَة والإعْراب، أَمّا الرَّأيُ الثّاني فالمَعنى فيه مُخالف لهذين الرّأيين، فـ(كثير) يَتَعَلّقُ بمَصدر الفعلِ، أيْ: العَمى والصّمَمُ صادرٌ عنهم بكَثْرَة .

والذّي عليه أهْلُ التّفسير أَنَّ (كَثير) هو فاعلُ فعْلِ العَمى والصَّمَم، قالَ الطَبريّ

(١) الفوائد والقواعد ١٨٢ .

في تَفسيرِ هذه الآيَة(١): " عَميَ كَثيرٌ من هؤلاء الّذينَ كُنتُ أَخَذْتُ مِيْثاقَهم من بني إسرائيلَ باتِّباعِ رُسُلي والعَمَلِ بما أَنْزَلْتُ إليهم من كُتُبي عن الحقّ وصَمّوا بَعْدَ تَوبَتي عليهم " وهذا الكَلامُ يَدُلُّ أَيْضاً على أَنَّ في الآيةِ معنى التَّوكيد، فقد أَخَذَ عليهم المواثيق فعموا عن الحق ثمّ تابَ عليهم وأَمْهَلَهم ثُمَّ عموا مَرَّةً أُخْرى، فهناكَ تَكْرارٌ للفعْلِ منهم، وهذا داعٍ من دواعي التَوكيد، ولذلكَ أَرى أَنّ القَوْلَ بأَنَّ هذه الآيَةَ جاءت على لُغَةِ من قالَ: (أَكَلوني البراغيث) قَوْلٌ صَحيحٌ غيرَ أَنّ تَفسيرَ النُّحاةِ لهذه الظّاهرةِ ليسَ صَحيحاً، وهذا يَدْعوني إلى الأخْذِ بالرّأْيِ الأَوّلِ لِكَونِهِ أَقْرَبَ الآراءِ إلى التّفسير الذي ذَكَرْتُه في لُغَةِ من قالَ: (أَكَلوني البراغيث).

وفي هذه الآيَةِ رأيٌ رابعٌ لَمْ يَذْكُره مكّيّ، وهو: أنَّ (كَثير) مُبْتَدأ والجُمْلَةُ الفعْليّةُ قبلَه خَبَرٌ، والتَقْديرُ: كَثيرٌ منهم عَمُوا (٢)، قال العكبري(٣): " وهو ضَعيف؛ لأَنّ الفعْلَ قد وَقَعَ موقعه، فلا يُنْوى به غيره ".

تاسعاً: موضع المبني

ـ الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة

١- قَولُه تعالى: ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الأَنْعَامُ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ [الحج: ٣٠].

الخلافُ في إِعْرابِ اسمِ الإِشارَةِ في هذا المَوْضِعِ كالخلافِ في إِعْرابِه في قَوْلِه تَعالى: ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ ﴾ [الحج: من الآية٣٢]، وقَولِه: ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ [ص: ٥٥]، وقَوْلِه: ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص: ٥٧](٤).

(١) تفسير الطبري٤/ ٦٥١.

(٢) انظر الدرّ المَصون ٤ / ٣٧٢ والتّبيان ١ /٤٥٣ وكشف المشكلات ١ / ٣٦٨ وشرح الرضي ١ / ٢٥٨.

(٣) التبيان ١ / ٤٥٣.

(٤) انظر المشكل ٤٩٢، ٦٢٧ والدرّ المَصُون ٨ / ٢٦٩، ٢٧٢ ومعاني القُرآن وإعرابه للزّجّاج ٣ / ٤٢٤، ٤ / ٣٣٨ وكشف المشكلات ٢ / ١١٥١، ٩٠٤.

وقَدْ ذَكَرَ في المُشْكِلِ ثَلاثَةَ آراءٍ في إِعْرابِه، هي[١]:

الأَوَّل: قالَ[٢] " ذا في مَوْضِعِ رَفْعٍ على إِضْمارِ مُبْتَدَأ مَعْناه: "الأَمْرُ ذلك" وهذا رَأْيُ الزَّجّاجِ[٣] والزَّمَخْشَري[٤]، وأَخَذَ به كَثيرٌ من المُفسِّرين منهم النّسفي[٥] وأَبو السُّعود[٦] والرازي[٧] وصاحب زاد المَسير[٨]، وأَخَذَ به ابنُ عَطِيّة بتَقْديرٍ آخَر هو: (فَرْضُكُم ذلك) أَو(الواجبُ ذلك)[٩]، وكانت هذه الآيَةُ قد سُبِقت بالحَديث عن الحجّ وأَرْكانه، ومن قَدَّر الكَلامَ بالأَمْر قَصَدَ به واجباتِ الحَجّ المَذْكورَةَ آنِفاً.

الثّاني: قالَ[١٠]: " أَو على الابْتِداءِ على مَعنى: ذلك الأَمْرُ " والمَقْصُودُ بالأَمْرِ في هذا المَوْضِعِ واجباتُ الحجِّ، فالمَعْنى ها هنا: هذا الّذي أُمِرَ به من قَضاءِ التّفثِ والوفاءِ والنُّذور هو الفَرْضُ الواجبُ عليكم أَيُّها النّاس[١١]، فاسْمُ الإِشارَةِ مُبْتَدَأ والخَبَرُ محذوفٌ فكَأَنَّه تَعالى يُريدُ أَنْ يُشيرَ إِلى ما فَرَضَه على النّاسِ.

والفَرْقُ بينَ المَعنَيَيْن فَرْقٌ في دَرَجَةِ التّأكيد، فلا يُقَدَّمُ الخَبَرُ على المُبْتَدَأ إِلاّ لِغايَةٍ في المعنى، وسيبويه يَقول[١٢]: " كَأَنَّهم إِنّما يُقَدّمون الّذي بَيَانُه أَهَمُّ لهم، وهم

(١) انْظُر المُشْكل ٤٩٢.

(٢) المُشْكل ٤٩٢ .

(٣) انظر مَعاني القُرآن وإِعْرابه ٣ / ٤٢٤، ٤ / ٣٣٨.

(٤) انظر الكشّاف ٣ / ٣١.

(٥) انظر تفسير النّسفي ٣ / ١٠١.

(٦) تَفسير أبي السُّعود ٤ / ١٧.

(٧) انظر التفسير الكبير للرّازي ٢٣ / ٣١.

(٨) انظر زاد المَسير ٥ / ٤٢٨.

(٩) انظر المحرر الوجيز ١٠ / ٢٧٢.

(١٠) المشكل ٤٩٢.

(١١) انظر تفسير الطبري ٩ / ١٤٣.

(١٢) الكتاب ١ / ٣٤.

بِبَيانه أَعْنى، وإِنْ كانا جَميعاً يُهَمّانِهم ويَعْنيانِهم" فهُناكَ فَرْقٌ بينَ قَولكَ: (ذلك مُحَمَّدٌ) وقَوْلكَ: (مُحَمّدٌ ذلك)، فالْمُتَكَلِّمُ في الجملة الثانيَة أَرادَ التَّرْكيزَ على (محمَّد) أَكْثَرَ من الجُمْلَة الأُولى، ولا يُوجَدُ في الجُمْلَة الأولى سوى الإِخْبارِ عن (مُحَمَّدٍ)، وكَذلك في الآيَة المَذكورة لا يُقْصَدُ بالرّأي الثّاني سوى الإِخْبارِ عن فرض الحجِّ وواجباته، أَمّا في الرّأي الأوَّل ففيه تَوكيد وتَرْكيزٌ على الفَرْض، فَكَأَنَّ فيه تَوكيدَ خطاب الأَمْرِ، ولِذلك اشْتَمَّ بَعْضُهم رائحَةَ الأمْر في هذه الآيَة كَما سَيَأْتي.

الثّالثُ: قالَ (١): " مَوْضِعُ نَصْبٍ على مَعْنى: اتَّبِعوا ذلك من أَمرِ الله "، وقيلَ: امْتَثِلوا (٢)، والمَعنى هنا أَمْرٌ من الله تعالى باتّباعِ ما سَبَقَ ذِكْرُه من واجبات الحَجِّ.

وهذا المَعْنى يَخْتَلف عنه في الرّأيين السابقين، فالمَعنى هناك إِخْبارٌ بهذه الفروض، والمعنى هنا أَمْرٌ باتِّباعِ هذه الفُرُوض، فالجُمْلَةُ في الرَّأيَيْنِ السابقين جُمْلَةٌ خَبرية تَحْتَملُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، والجُمْلَةُ في الرَّأْيِ الثّالث جُمْلَةٌ إِنْشائيّةٌ لا تَحْتَملُ ما تَحْتملُه الجُمْلَةُ الخَبَريّةُ.

وهناك رأْيٌ رابعٌ في هذه المسْأَلَة ذَكَرَه صاحبُ كَشْف المُشْكلات، قالَ (٣): " يَجوزُ أَنْ يَكونَ (ذلك) في موضع الجرّ صفةً للبيت العتيق"، وذلك في قَوْله تعالى: "ولْيَطَّوَّفوا بالبيت العَتيق ذلك ومن يُعَظِّم"، وكَأَنَّ المَعنى: وليطّوّفوا بالبيت المشار إليه، وفيه تقديمٌ وتَأْخيرٌ فهو مِثْلُ: (هذا زيدٌ) و (زيدٌ هذا).

وإِذا كانَ من الضَروريّ اختيارُ رأْيٍ من هذه الآراء فالرّأيُ القريبُ من دَلالَة الآيَة هو الأَوَّل، والَّذي أَراه أَنَّه لا يُوجدُ في هذه الآيات مُشارٌ إليه واضحٌ، وأرى أَنَّ هذا

(١) المُشكل ٤٩٢.

(٢) انظر الدرّ المصون ٨ / ٢٦٩.

(٣) كشف المُشكلات ٩٠٤.

أُسْلوبٌ من أَساليبِ العربيةِ، وهو أُسلوبٌ مَأْلوفٌ نَصّ عليه الزَّمَخْشري في كَشّافه، قالَ (١): " كَما يُقَدِّمُ الكاتبُ جُمْلَةً من كِتابه في بَعْضِ المَعاني ثُمَّ إِذا أَرادَ الخَوضَ في مَعْنىً آخَرَ قالَ: هذا وقد كانَ كذا " فمَعْنى كَلامِ الزّمَخْشري أنَّ اسْمَ الإِشارَةِ هنا فَصَلَ فيه بين جُمْلَتين، فهو لا يَتْبَعُ الجُمْلَةَ الأولى ولا يَتْبَع الجُمْلَةَ الثانية، ومع ذلك فالزّمَخْشَري أَتْبَعه بالجُمْلة السّابقة، وأَرى أَيْضاً أَنّ اسمَ الإِشارة هنا جيءَ به لربطِ الكَلامِ أَعني بذلك أَداةً لاسْتِمْرارِ المُتَكَلِّمِ بكَلامه، وهذا هو الرَّأْيُ عِنْدي فهو أَداةٌ للفَصْلِ بينَ جُمْلَتين يَلْجأُ المتكَلّمُ إليها عندما يريدُ الانْتقالَ بها منْ معنىً إلى آخَرَ كَما يرى الزّمخشري، وهي أَداة لاسْتِمْرارِ المُتَكَلِّمِ بكَلامه وكأَنَّه جاءَ بها لربطِ الكلامِ السّابقِ باللاحقِ، ومِثْلُ هذا قَولُ زُهير(٢):

هذا وليسَ كَمَنْ يَعْيا بِخُطْبَتِه ... وَسْطَ النَّدى إِذا ما نَاطِقٌ نَطَقا

٢- قَولُه تَعالى: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:١٠٢].

اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأويلِ في بَيانِ المَقْصُودِ بـ(ما) في قَوْلِه تعالى: " وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ "(٣)، وقد ذَكَر مَكّيّ في مُشْكِلِه خِلافاً بينَ النُّحاةِ في إِعْرابِ (ما) في

(١) الكَشاف ٣/ ٣١.

(٢) ديوانه ٥٥ وانظر المُحرر الوجيز ١٠/ ٢٧٢ والبحر المحيط ٦/ ٣٦٦ والدّرّ المَصون ٨ / ٢٦٩.

(٣) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٩٧ وتفسير القرطبي ٢/ ٣٥ والبحر المحيط ١ / ٣٢٨ والتفسير الكبير للرازي ٣/ ٢١٧ والدرّ المنثور ١ /١٨٣-١٨٤والمُجيد ٣٦٠ ومعاني القرآن وإعرابه للزّجاج ١ / ١٨٣ والتبيان١ / ٩٩ والدّرّ المَصون ٢/ ٣١وكشف المشكلات ١ /٨٢..

هذه الآيَةِ (١)، وأرَى أنّ الخلاف النَّحْوي ناتجٌ عن خِلاف أَهْلِ التَّأْويلِ في نَظْرَتِهم إلى المَعْنى في هذه الآيَةِ، وما ذَكَرَه مَكّي ثَلاثةُ آراء، هي(٢):

الأَوَّلُ : (ما) مَوْصولَةٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ، وهي مَعْطُوفَةٌ على السِّحْرِ في قَوله: "يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ "(٣)، والمَعنى على هذا الإِعْرابِ: يُعَلّمون النّاسَ السِّحْرَ ويُعَلِّمونهم الّذي أُنْزِل على المَلَكَيْن ، وهذا المَفْهومُ وظاهرُ النّصّ من غيْر تأْويلٍ وتَقْدير،وهو ما اخْتارَه الزَّجاجُ(٤) والزَّمَخْشَري(٥).

ويُفْتَرَضُ في العَطْفِ أَنْ يَكونَ المَعْطوفان مُتَغايرَيْن، فالّذي أُنْزِلَ على المَلَكين يَخْتَلف عن السِّحْرِ، وقَدْ رُوي عن أَهْلِ التَّأويلِ ما يُؤيّدُ هذا الرّأيَ، فعن ابن عباس أَنَّ الّذي أُنْزِلَ على المَلَكين هو التَّفْريقُ بينَ المَرْءِ وزَوْجِه(٦)، وعن ابن زيد أَنَّه قالَ: الشَّياطينُ والمَلَكان يُعلّمون النّاسَ السّحْرَ (٧)، وروي عن قتادة أنّه قالَ: السِّحْرُ سِحْران سِحْرٌ تُعَلِّمُه الشَّياطين وسِحْرٌ يُعَلِّمُه هاروت وماروت(٨)، وعن السّدي أنَّه قال: أَمّا ﴿وما أُنْزِلَ على المَلَكَيْن﴾ فهذا سِحْرٌ آخَرُ(٩).

واعْتُرِضَ هذا الرّأي من جِهَةِ أَنّ السِّحْرَ لا يَنْضافُ إلى المَلائكَة، لِكَون مَنْ تَعَلّم السِّحْرَ من النّاسِ وعَمِلَ به كانَ كافِراً (١٠)، ورُدَّ هَذا الاعْتِراضُ بِأَنَّ تعليم القبيح

(١) انظر المُشْكل ١٠٦.

(٢) انظر المشكل ١٠٦.

(٣) انظر المشكل ١٠٦.

(٤) انظر معاني القرآن وإعْرابه للزّجّاج ١ / ١٨٣.

(٥) انظر الكشّاف ١ / ٨٥.

(٦) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٩٨ والدرّ المنثور ١ /١٨٣-١٨٤.

(٧) انظر تفسير الطبري ١ /٤٩٨.

(٨) انظر تفسير الطبري ١ /٤٩٨.

(٩) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٩٨.

(١٠) انظر التفسير الكبير للرّازي٣ / ٢١٤، ٢١٧ وتفسير الطبري ١ / ٤٩٨ والقرطبي ٢ / ٣٥وباهر البرهان ١ /١١٧..

لاجتنابه واجب وأن العلم به لا يناسب العمل وأنّ لله سُبحانَه أنْ يَمْتَحِنَ عِبادَه بِما شاءَ(١)، وقالوا: ليسَ في العِلْمِ بالسّحرِ إِثْمٌ كَما لا إِثْمَ في العِلْمِ بِصَنْعَةِ الخَمْرِ(٢).

الثّاني: (ما) مَوْصُولَةٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ، وهي مَعْطوفَةٌ على (ما) في قَوْلِه: ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ﴾(٣)، والمَعنى في هذا الإِعْرابِ: واتَّبَعوا ما تَتْلو الشَّياطينُ على ملكِ سُليمان واتَّبَعوا الّذي أُنْزِلَ على المَلَكين، فالمَعنى هنا إِخْبارٌ باتّباعِ اليَهودِ ما أُنْزِلَ على المَلَكين، وهو السِّحْرُ أو التّفريق بينَ المرءِ وزَوجِه على حَسَبِ الخِلافِ بَيْنَ أهلِ التَّأويلِ.

الثّالَثُ: (ما) حَرْفُ نَفْيٍ(٤)، وهو ما ذَهَبَ إِليه القُرْطُبي(٥)، والواوُ في هذا الرَّأْيِ تَعْطِفُ هذه الجُمْلَةَ على قَوْلِه: "وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ"، فالمَعنى في هذا الإِعْرابِ: وما كفر سليمان وما أُنْزِلَ على المَلَكين، وفي الكلامِ تَقْديمٌ وتَأخيرٌ، فالتَّقْديرُ عندَ القُرْطبي(٦): وما كَفرَ سُليمانُ وما أُنْزِلَ على المَلكين ولكنَّ الشّياطينَ كَفَروا يُعَلِّمونَ النّاسَ السِّحْرَ ببابل هاروت وماروت، ويَكُونُ هاروت وماروت على هذا التَّأويلِ بدلاً من الشّياطين.

وهذا ما يراه بَعْضُ أَهلِ التَّأويل، فرُوي عن ابنِ عبّاس(٧) والرّبيعِ بن أَنَس(٨) وأَبي العالِيَةِ(٩) أَنّ الله لَمْ يُنَزِّلْ عليهما سِحْراً.

(١) انظر التفسير الكبير للرّازي ٣/ ٢١٧ وتفسير الطبري ١/ ٤٩٨ وباهر البرهان ١/ ١١٨.

(٢) انظر تفسير الطبري ١/ ٤٩٨.

(٣) انظر المشكل ١٠٦.

(٤) انظر المشكل ١٠٦.

(٥) انظر تفسير القرطبي ٢/ ٣٥.

(٦) انظر تفسير القرطبي ٢/ ٣٥.

(٧) انظر تفسير الطبري١/ ٤٩٧.

(٨) انظر تفسير الطبري١/ ٤٩٧.

(٩) انظر تفسير ابن كثير ١/ ١٩٢والدر المنثور ١/ ١٨٤.

هذه ثَلاثَةُ آراءٍ في إِعْرابِ هذه الآيَةِ، والمَعْنى في كُلِّ رَأْيٍ مُخْتَلِفٌ عن الآخَرِ، فالمعنى في الرّأيِ الأَوَّلِ أَنَّ هاروت وماروت مَلَكان نَزَلَ عليهما نَوْعٌ من السِّحْرِ،وأَنَّ الشّياطينَ يُعَلِّمونَ النّاسَ السِّحْرَ والّذي أُنْزِلَ على المَلَكَيْنِ، وفي الرَّأْيِ الثّاني لا يوجَدُ تَعْليمٌ وإِنَّما إِخْبارٌ بِأَنَّ اليَهودَ اتَّبَعوا ما تتلو الشياطينُ على ملك سليمان واتَّبَعوا الّذي أُنْزِلَ على المَلَكَيْن، وفي الرَّأْيِ الثّالثِ نفي نُزولِ أَيِّ شيءٍ على المَلَكَيْن، كما أَنَّ هاروت وماروت ليسا مَلَكَين كما هو في الرّأيين السّالفَيْن.

وأَرى أَنْ يُحْمَلَ النَّصُّ على ظاهِرِه أَوْلى من تَكَلُّفِ آراءٍ تَقْلِبُ المَعنى،فانْظر إلى ما في الرّأيِ الثّالثِ من تَأْويلٍ، إِذْ قَدَّمَ وأَخَّر في الكَلامِ حتّى يَصِحَّ الرّأيُ، ولو لم يَفعل ذلك لَما صحَّ، والرّأيُ الثّاني ابْتَعَدَ عن ظاهِرِ النّصِّ وإِنْ صَحّ المَعْنى، وقد أصابَ الشوكاني إِذْ يَقولُ(١): "وعِنْدي أَنّه لا مُوجِبَ لهذا التَّعَسُّفِ المُخالِفِ لِما هو الظّاهِرُ فَإِنَّ لله سُبْحانَه أَنْ يَمْتَحِنَ عِبادَه بِما شاءَ كما امتَحَنَ بِنَهْرِ طالوت، ولِهذا يَقُولُ المَلَكان: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾.

وفي هذه الآيَةِ رَأْيٌ رابِعٌ وهو القَوْلُ بِأَنَّ (ما) موصولةٌ في مَحَلِّ جَرٍّ، وهي مَعْطوفَةٌ على (ملك سُليمانَ)، والتّقْديرُ: ما تتلو الشَياطينُ افْتِراءً على مُلْكِ سُلَيْمانَ وافْتِراءً على ما أُنْزِلَ على المَلَكَيْن، وهذا رَأيُ أبي مُسْلِم ويُنْكِر فيه أَنْ يَكون قد نَزَلَ شَيءٌ على المَلَكَيْن(٢).

- المصدر المؤول

١- قَوْلُه تَعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلاَّ خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٤].

(١) فتح القدير ١/ ١٥٧.

(٢) انظر هذا الرّأي في البحر المحيط ١/ ٣٢٩ والتفسير الكبير للرازي ٣/ ٢١٧.

اخْتُلِفَ في مُناسَبَةِ نُزُولِ هذه الآيَةِ (١)، فقيل: هو نبوخذ نصّر عِنْدما عَمِلَ على خَرابِ بيتِ المَقْدِسِ، وقيل: هم النّصارى كانوا يَطْرحون الأذى في بيتِ المَقْدِسِ فيمنعون النّاسَ من الصّلاةِ فيه، وفي أَسْبابِ النُّزُولِ هم مُشْرِكُو مَكَّةَ عِنْدَما منَعوا النَّبيَّ ﷺ الصّلاةَ عندَ الكَعْبَةِ، وعلى الجُمْلَةِ فَتَعْطيلُ المَساجِدِ عن الصَّلاةِ وإِظْهارِ شَعائرِ الإِسْلامِ مَنْعٌ لِذِكْرِ اللهِ، فالمُرادُ بالمَنعِ مَنْعُ الصّلاةِ والتِّلاوَةِ والذِّكْرِ وجَميعِ الأُمورِ الّتي بُنِيت المَساجِدُ لها كَتَعَلُّمِ العِلْمِ وتَعْليمِه(٢).

واخْتَلَفَ النُّحاةُ في مَوْقِعِ المَصْدَرِ (أَنْ يُذْكَرَ) من الإِعْرابِ(٣)، وذَكَرَ صاحِبُ المُشْكِلِ في هذه المَسْألةِ رَأْيَيْن، هما (٤):

الأَوّلُ: النّصْبُ على البَدَلِيَّةِ، قالَ(٥): "(أَنْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ بَدَلٍ من مَساجِدَ، وهو بَدَلُ اشْتِمالٍ"، وهو رَأْيُ أَجازَه الأَخْفَشُ(٦) وأخذَ به الزَّجّاجُ، والمَعْنى عِنْدَهما: ومن أَظْلَمُ ممّن منع أَنْ يُذْكَرَ في مساجِدِ اللهِ اسْمُه(٧)، فَذِكْرُ اللهِ هو المَقْصودُ بالمَنْعِ لا المساجِدِ، فهم لا يَمْنَعُونَ المَساجِدَ وإِنَّما يَمْنَعون الأُمور التي تَكونُ في المساجِدِ.

الثّاني: المَصْدَرُ المُؤَوّلُ في مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعولٍ من أَجْلِه (٨)، ويَحْتاجُ صَاحِبُ هذا الرَّأْيِ إِلى تَقْديرِ مُضافَيْن، والمَعنى: ومن أَظْلَمُ ممّن منعَ دُخولَ مَساجِدِ اللهِ

(١) انظر تفسير الطبري ١/ ٥٤٥ والقرطبي ٢/ ٥٣.

(٢) انظر تفسير القرطبي٢/٥٣ وفَتح القدير ١/ ١٧١.

(٣) انْظر التّبيان ١/ ١٠٧ والدر المَصون٢/ ٧٨ والبحر المحيط ١/٣٥٨ والقرطبي ٢/٥٣والكشّاف ١/٨٩ والطبري١/ ٥٤٥ والتفسير الكبير للرازي ٤/ ١٠وفتح القدير ١/ ١٧١.

(٤) انظر المشكل ١٠٩.

(٥) المشكل ١٠٩.

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش١/ ١٥١.

(٧) انظر معاني القُرآن وإعرابه ١/ ١٩٦ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٥١..

(٨) انظر المشكل ١٠٩.

كَراهِيَةَ أَنْ يُذْكَرَ فيها اسْمُه(١)، فالمُضافُ الأوَّلُ لكَونِ المَساجِدِ ليست المَقْصودةَ بالمَنْعِ، والمُضافُ الثّاني هو المَفْعولُ لأَجْلِه، فالمَعنى هنا أَنَّ دُخولَ المَساجِدِ ممنوعٌ والعِلَّة في ذلك هي ذِكْرُ الله، فَكَراهَةُ ذِكْرِ الله عِلَّةٌ للمَنْعِ.

والفَرْقُ بينَ الرّأيين بَيِّنٌ ؛ ففي الرَّأيِ الأَوَّلِ ذِكْرُ الله هو المَقْصودُ بالمَنْعِ، بَيْنَما هو عِلّةٌ له في الرَّأيِ الثّاني والمَقْصودُ بالمَنْعِ هو دُخولُ المَساجِدِ، واحْتاجَ أَصْحابُ الرَّأيِ الثّاني إلى التّقديرِ، ولا يَصِحّ المَعنى عندَهما بغَيرِه، وأَرى أَنَّ هذا التَّقْديرَ تَكَلَّفَه أَصْحابُه حَتّى يَصِلوا إلى مَعْنًى قَريبٍ فَأَفْسَدوا التَّركيبَ وقَلَبوا المَعنى، كَما أَرى أَنَّ الرَّأيَ الأَوَّلَ يُوافِقُ ما ذَكَرَه المُفَسِّرون من مَعْنًى لهذه الآيَةِ دونَ الحاجَةِ إلى تَقْديرٍ أَو تأويلٍ، ولكن يَحْتاجُ هذا الرَّأيَ إلى القَوْلِ إِنّه يُفْهَمُ من الآيَةِ أَنَّه مُنِع ذِكْرُ الله من الارْتِفاعِ والعُلُوِّ والوجُودِ وهذا لا يَحْتاجُ إلى جُهدٍ في التَّأويلِ والتَّقديرِ، فهم لا يُريدون لِذِكْرِ الله صَوتاً يَرْتَفِعُ فَكَأَنَّ المَعنى: ومن أَظْلَمُ ممن منعَ ذِكْرَ الله من العلوِّ والوجودِ.

وفي هذه الآيَة رَأْيانِ آخَران: أَحَدُهما ما ذَكَره الأَخْفَشُ وهو تَقْديرُ حَرْفِ جَرٍّ، قالَ(٢): " إِنَّما هو: من أَنْ يُذْكَرَ فيها اسْمُه ولكنَّ حُروفَ الجَرّ تُحْذَفُ مع أن كثيراً "، فلمّا حُذِفَ حَرْفُ الجر نُصِبَ المَصْدَرُ، وثانيهما أَنّه مَفْعولٌ ثانٍ لـ(منع)(٣)، والّذي أَراه أَنّ المَفْعول الثّاني لَيسَ من مُدْرَكاتِ (مَنَعَ) ومُقْتَضَياتِها، كَما أَنَّ المَساجدَ في الآيَة ليستَ من مُقْتَضَيات: (منع)، وأَنّ هذا المَنْصوبَ الثّاني مَفْعولٌ بِنَزْعِ الخافِضِ، وقد جاء الحرف (من) ظاهراً في القُرآن الكريم، وذلك في قَولِه تعالى: ﴿ وَنَمْنَعكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: من الآية ١٤١] وقَوله: ﴿ مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ ﴾ [يوسف: من الآية ٦٣].

(١) انظر البحر المُحيط ١ / ٣٥٨ والدُّر المَصُون ٢ / ٧٨.

(٢) معاني القُرآن للأخفش ١ / ١٥١.

(٣) انظر التبيان ١ / ١٠٧ والدر المصون ٢ / ٧٨ وفتح القدير ١ / ١٧١ وتفسير النّسفي ١ / ٦٩.

٢- قَوْلُه تَعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرائيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

تَتَحَدّثُ هذه الآيَةُ عن بَني إسرائيل بَعْدَ وفاةِ موسى عليه السلامُ، فعندما أُخْرِجُوا من ديارِهم طَلبوا من نَبِيٍّ لهم أَنْ يَبْعثَ أَميراً يَرجِعون إليه ويَعْمَلون على رَأيه، ويُقاتِلون في سَبيلِ الله الّذين أَخْرجوهم من ديارهم، وهذا النَبي هو شَمويل ابن يار بن علقمة ويُعْرَفُ بابْنِ العَجوز(١)، فَأُرْسِلَ إليهم طالوت، فَلَمّا فُرِضَ عليهم القِتال تَوَلّوا، وفي الآيَةِ إِخْبارٌ عن نيّاتِ اليَهودِ وضَعْفِ عَزيمَتِهم.

وأَشارَ في المُشْكِلِ إلى خِلافٍ بَيْنَ النُّحاةِ في مَوْقِعِ المَصْدَرِ في: ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾، وذَكَرَ رَأيَين، هما(٢):

الأَوّلُ: النَّصْبُ على نَزْعِ الخافضِ عندَ سيبَويه والجَرُّ عند الخليل(٣)، قالَ(٤): "أَنْ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على حَذْفِ الخافضِ تَقْديرُه: وما لَنا في أَنْ لا نُقاتلَ " وهذا رأيُ الكسائي(٥) والزّجاجُ حَيْثُ ذَكَرَ في معانيه أَنّ المعنى هو: أَيُّ شَيءٍ لنا في أنْ لا نُقاتِلَ (٦)، وأَخذ به الفارسي(٧)، وكلُّ هذا مُتَعَلّق بالاستِقْرارِ أو بِما

(١) انظر فتح القدير ١ / ٣٤٢ وتفسير الطبري ٢ / ٦١١.

(٢) انظر المشكل ١٣٤.

(٣) انظر التبيان ١ / ١٩٦ وكشف المشكلات ١ / ١٧٦والدر المصون ٢ / ٥١٧ وتفسير الطبري ٢ / ٦١٤ والقرطبي ٣ / ١٦٠ والبحر المحيط ٢ / ٢٥٦.

(٤) المشكل ١٣٤.

(٥) معاني القُرآن للفرّاء ١ / ١٦٥.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ١ / ٣٢٦.

(٧) انظر التّفسير الكبير للرازي ٦ / ١٧١.

يَتَعَلَّقُ به: (لنا)(١)، وردَّ الفراء والطّبري هذا الرّأي بأنّه لو كانَ ذلك جائزاً لَجازَ أَنْ يُقَالَ: ما لك أنْ قُمْتَ وما لَكَ أَنَّكَ قائمٌ(٢).

الثّاني: زيادَةُ (أَنْ)(٣)، وهو رَأْيُ الأَخْفَشِ(٤)، ومَعْناه: وما لنا لا نُقاتلُ، وجُمْلَةُ: (لا نقاتلُ) في مَوْضِعِ الحالِ، والتّقديرُ: ما لنا غيرَ مُقاتلين، وقَد أَجازَ الفَرّاءُ هذا الرّأيَ وذَكَرَ أَنَّه جِهَةُ العَرَبِيَّةِ الّتي لا عِلَّةَ فيها، قال(٥): "فَمَنْ أَلْقى (أَنْ) فالكَلِمَةُ على جِهَةِ العَرَبِيَّةِ التي لا عِلَّةَ فيها، والفِعْلُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ كَقَوْلِ اللهِ ـ عَزّ وجَلّ ـ: ﴿فَمَا لَلَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾ [المعارج: ٣٦] وكَقَولِه: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: من الآية٨٨] فهذا وَجْه الكَلامِ في قَوْلِكَ: ما لك".

ومَعْنى كَلامِ الفَرّاءِ أَنّ: (ما لك) و(ما بالك) و(ما شأنُك) أُسْلوبٌ مَسْكوكٌ وتَرْكيبٌ لا يَتَغَيّرُ، والأَصْلُ فيه أَنْ يَأْتي بلا (أَنْ) المَصْدَرِيَّة، ويُنْصَبَ الفِعْلُ بَعْدَ ذلك على الحالِ، ويُشارُ هنا إلى أَنّ الفرّاءَ يُفَرّقُ بين التّركيبِ الذي تَظْهَرُ فيه (أَنْ) والذي لا تَظْهَرُ فيه(٦).

ويُذْكَرُ هنا أَنَّ هذا الأُسْلوبَ جاء في القُرآنِ بإِسْقاطِ (أَنْ) وظُهُورِها، وكُلُّها تُشيرُ إلى أَنَّ وُجُودَ (أَنْ) كَعَدَمِه، ولا يُؤَثِّرُ سُقوطُها في المَعْنى، فمما أُسْقِطَتْ فيه قَوْلُه تَعالى: ﴿وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّه﴾ [المائدة: من الآية٨٤]، وقَولُه: ﴿مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: من الآية١١]، و قَولُه: ﴿مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً﴾ [نوح: ١٣] وقَولُه: ﴿مَا لَكُمْ لا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]، وقوله:

(١) انظر الدر المصون ٢ / ٥١٧.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٥ وتفسير الطبري ٢ / ٦١٤.

(٣) انظر المشكل ١٣٤.

(٤) انظر معاني القُرآن للأخفش ١ / ١٩٤..

(٥) معاني القرآن للفرّاء ١ / ١٦٣.

(٦) انظر معاني القُرآن للفَراء ١ / ١٦٣.

﴿ مَا لَكُمْ لا تَنْطِقُونَ ﴾ [الصافات: ٩٢]، وقولُه: ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم: ٣٦]، وقولُهُ: ﴿ وَمَا لَكُمْ لا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [الحديد: من الآية ٨]، وهذا هو وجْه العربية عند الفراء في هذا التّركيبِ المسكوك.

أمّا ما ظَهَرَتْ فيه (أنْ) فَمنه قَولُه تَعالى: ﴿ مَا لَكَ أَلاّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر: من الآية ٣٢]، وقَوْلُه: ﴿ وَمَا لَنَا أَلاّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾ [إبراهيم: من الآية ١٢]، والمعنى ظاهرٌ في الآيتين لا يَخْرُجُ عَمّا هو في التركيب الأَصْلِ، فالمعنى: ما لك لا تَكونُ مع الساجدين، وما لنا لا نَتوكّلُ على الله.

والفرّاءُ ـ في رأيٍ آخر ـ حَمَلَ هذه الآياتِ على المَعْنى، ففيها معنى المنع وكَأَنَّ المَعنى: ما مَنَعَنا أن نُقاتِلَ، واسْتَدَلَّ على ذلك بأَنَّ المَعنى في قَولِه تعالى: ﴿ مَا لَكَ أَلاّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر: من الآية ٣٢] هو مِثْلُ المَعنى في قَوْلِه: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُك ﴾ [الأعراف: من الآية ١٢][١]، فَحَمَلَ الفرّاءُ التركيبَ على المعنى، ولم يحمله على التركيب الأصْل كما يَراه هو. وأَخَذ به ابنُ مالك فَعِنْدَه يَتَضَمّنُ قَوْلك: (ما لك) معنى المنع[٢].

وهناك من يَرى أنَّ المَعنى: ما لنا ولأنْ لا نُقاتِلَ ثُمّ حُذِفَت الواوُ، وقد أَشارَ إلى هذا المعنى الطبري[٣]، قالَ السمينُ الحلبي[٤]: "هو أَضْعَفُها"، وذهبَ بَيانُ الحَقِّ محمود بنُ أبي الحسن النَّيْسابوري إلى أَنّ المَعنى: أَنْ نُقاتلَ[٥]، فَجَعلَ (لا) زائدةً، و(لا) هنا مِثْلُها في قَوْلِه تَعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُك ﴾ [الأعراف: من الآية ١٢] فالمَعنى: ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ.

(١) انظر رأيَه في معاني القُرآن للفراء ١ / ١٦٣.

(٢) انظر شَرْح الكافية الشافية ١٥٢٩.

(٣) انظر تفسير الطبري ٢ / ٦١٤.

(٤) الدر المَصون ٢ / ٥١٨.

(٥) انظر باهر البرهان ١ / ٢٤٣.

فهذه تَأويلاتٌ عِدَّةٌ لِهذه الآيَةِ، والمَعنى فيها قريبٌ، إلاّ أنّ المَعنى لا يُسْتَساغُ في تَقْديرِ الاسْتِقرارِ الّذي يَتَعَلّق به المَصْدَرُ، ولا يُمْكِنُ قَبُولُه أو تَصَوّره في هذا الموضع، وقد يَكونُ تَعَلُّقُه بالمعنى على رأي الفرّاء مُسْتَساغاً أكْثَرَ من ذلك الاسْتِقْرارِ، وما أراه أنَّ هذا تَرْكيبٌ مَسكوكٌ يَتَكَوَّنُ من:

[ما + جارٌّ (اللام) + اسم مجرور + حال منصوب]

وهذه الحالُ تَكونُ أَحْياناً اسما ظاهراً، وتَكونُ جُمْلَةً فِعْلِيَةً يُنْصبُ فِعْلُها أَحياناً بـ(أَنْ) زائدة، فالحالُ لا يُمْكِنُ تَصوُّرُها مَصْدراً إلا في مواضعَ غيرِ مَقيسَةٍ، وقد لُوحِظَ أَنَّ هذا الحرفَ لا يُؤَثّر في المعنى، فالمعنى بِوُجوده كالمَعنى بِإِسْقاطِه.

ـ موضع الجملة

١ـ قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرائيلَ لا تَعبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَليلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [البقرة :٨٣].

ذَكَرَ في المُشكِلِ خلافاً بين النّحاة في موضعِ إِعْرابِ قوله تعالى: ﴿ لا تَعْبدون إلا الله ﴾، وأَشارَ إلى رأْيين، هما(١):

الأوّل: ما ذَكَرَه الأخْفَشُ، وهو أنّ هذا الفعلَ قد ارتفع بعدَ أَنْ حُذِفَ حَرْفُ النَّصب، والتقديرُ عنده: أَنْ لا تَعْبُدوا (٢)، وهذا الكلام الذي ذكَرَه مَكّيّ ليسَ له علاقةٌ بمحلِّ الجُمْلةِ وإِنَّما هو تَفسيرٌ لِحالَةِ الرَّفْعِ لهذا الفِعْلِ، فالأخْفَشُ يَرى أَنَّ هذا أسْلوبُ نَفْيٍ، فـ(لا) في الآيَةِ نافيَةٌ، والأَصل في الفعلِ أنْ يَكونَ مَنْصوباً بـ(أنْ)، وقد قَرَأَ أُبَيّ وابنُ مَسعُودٍ هذه الآيةِ بجَزْمِ الفعْلِ: " لا تَعْبدوا " (٣)، وهذا ما دَفع

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١٠١.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣٣.

(٣) انظر فتح القدير ١ / ١٤٠والدر المصون١ / ٤٥٩والبحر المحيط١ / ٢٨٢ والمجيد٣١٤ والتفسير الكبير ٣ / ١٦٤وتفسير أبي السعود١ / ١٤٨ وتفسير النسفي١ / ٥٩ والحجة للفارسي ١ / ١٢٥.

كثيراً من النّحاة إلى القول أنّ هذا الأسلوب أسلوبُ نفيٍ يَحْمِلُ مَعْنى النَّهْيِ(١)، ولَمْ يُفْهَمْ هذا من القراءة فقط وإنَّما من مَضْمون الآيات وما تَحملُه كلمةُ (الميثاق) من دلالةٍ عُرْفية، ويُضافُ إلى ذلك ما جَاءَ به القُرآنُ الكريمُ، فقد جاءَ الفِعْلُ مَرْفوعاً بأسلوبٍ خَبَريّ، والمرادُ الأَمرُ، وذلك في قَوله تَعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ باللَّه﴾ [الصف: من الآية١١] وكان جوابَ الأمر قَولُه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: من الآية١٢]، ولا أَرى مانعاً من الأخْذِ برَأْيِ الأخْفَشِ،فهو لا يُنْكِر ما تَحْمِلُه هذه الآية من أوامر،كما أنّ من قالَ بالنَّهْيِ أَو الأَمْرِ لا يُنْكِرُ أنّ (لا) في هذا الموضع ليْسَتْ ناهيةً، ولو كانَتْ كذلكَ لَجَزَمَتَ الفِعْلَ، ولكنّ دلالة العبارة كاملةً دلالة أمْرٍ أَوْ نَهيٍ.

وسواءٌ كانَ الأسلوبُ خَبَرِيّاً أم إِنْشائياً، فهذه الجُمْلَةُ تَحْمِلُ قيمةً دلاليةً تَتَوافَقُ مع سياق الآي، وهي دَلالةُ أُسْلوبِ الحَصْرِ، ففي هذه العِبارَةِ دلالةُ حصرِ العبادَةِ بالله عَزّ وجلَّ فلا مَعْبودَ سواه، وفي هذا التوكيد التّامّ أَنّ العبادةَ مَخَصَّصَةٌ بالله جلَّ اسْمُه، وهو أَمْرٌ يتناسبُ مع الأَوامِرِ الأُخْرى الموجُودَةِ في الآيَةِ وهي: "وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً" و "وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً" و "وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ" و "وَآتُوا الزَّكَاةَ".

ولا يَحْمِلُ رأيُ الأَخْفَشِ ـ كما ذَكَره مَكّيّ ـ بَياناً واضِحاً لموضعِ هذه الجملةِ من الإعراب، فقد بَيَّنَ سببَ رَفْعِ الفِعْلِ فقط، ونُسِبَ إليه أَنّ الجُمْلَةَ في مَحَلّ نَصبِ مَفْعول على إِسقاطِ حَرف الجرِّ(٢)، والتقْديرُ عنده: أخذنا ميثاقهم بأن لا تعبدوا أو على أن لا تعبدوا.

وفي هذا الرأيِ تَقْديرٌ لحرف الجرِّ قبلَ (أَنْ) المصدرية المحذوفة،أَمّا حذف حرف

(١) انظر الحجة للفارسي ١/ ١٢٥و كشف المشكلات ١/ ٦٢ والكشاف ١/ ٧٨ والتبيان ١/ ٨٤ وفتح القدير ١/ ١٤٠ وتفسير البيضاوي١/ ٣٠ وتفسير النسفي١/ ٥٩ والتفسير الكبير٣/ ١٦٤وتفسير أبي السعود ١/ ١٤٨.

(٢) انظر البحر المحيط ١/ ٢٨٣ والمجيد ٣١٣ والدر المصون ٤٥٩ والتفسير الكبير ٣/ ١٦٤.

الجر فهو مُطَّردٌ مع أنْ وأَنَّ، وأمّا حَذْف (أنْ) المَصدريَّة فلا يَنْقاسُ عليه(١)، وهو شاذٌّ قليلٌ خِلافاً للكوفيّين(٢)، ويُسْتَدَلُّ على هذا الرَّأْيِ بقولِ طَرَفَة(٣):

ألا أَيُّهذا الزّاجِري أَحْضُرُ الوغى وأنْ أَشْهَدَ الّلذّاتِ هل أنْت مُخْلِدي

وبقولِ العرَب: (مُرْه يَحْفِرُها)، والتَّقْديرُ: عن أَنْ أَحْضُرَ، وبأَنْ يَحْفِرَها(٤).

والنصبُ على المَفْعوليّة بنَزْع الخافض يَتَّفق في دَلالته مع دَلالة الفعل الناصب ودلالة الآية، فالنَّصْبُ على المَفْعوليَّة يَدُلُّ على أَنَّ مَضْمون هذه الجُمْلَةِ هو ما تَمَّ أَخْذُه من عُهودٍ ومَواثيقَ على اليهود.

الثّاني: رَأْيُ سيبويه(٥)، فهو يرى أَنَّ هناك مَجْموعةً من الأسماء والأفْعالِ تَقُومُ مَقامَ القسَمِ، قال(٦): " واعْلَمْ أَنَّكَ إذا أَخْبَرْتَ عَنْ غَيْرِك أَنَّه أَكَّد على نَفْسه أو على غَيرِه فالفعلُ يَجْري مَجْراه حيثُ حلفتَ أنت ؛ وذلك قَولُكَ: أَقْسَمَ لَيَفْعَلَنَّ ، واستَحْلَفَه لَيَفْعَلَنَّ، وحلفَ لَيَفْعَلنَّ ذلك، وأخَذَ عليه لا يَفْعَلُ ذلكَ أَبَداً"، وممن سارَ على نَهْجِه ابنُ مالك حَيثُ أَجْرى (نَشهَدُ) و (خِفْتُ) و (عاهدتُ) و(واثقت) وغيرَها من الألفاظِ التي تَجْري مجْراها (٧)، واسْتشْهدَا بقَوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾ [البقرة: من الآية٨٤](٨)، واسْتِناداً

(١) انظر الدر المصون ١ / ٤٦٠ والبحر المحيط١ / ٢٨٣ والمجيد ٣١٣.

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٩.

(٣) البيت لطَرَفة بن العبد في ديوانه ٣١ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٩٩ والمُقتضب ٢ / ٨٥ و أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٤ والإنصاف ٥٦٠ وشرح ألفية ابن معطٍ ٢٠٤ والهمع ١ / ٥ والبحر المحيط ١ / ٢٨٣ والتفسير الكبير ٣ / ١٦٤ ..

(٤) انظر الدر المصون ١ / ٤٦٠ والبحر المحيط ١ / ٢٨٣ والمُجيد ٣١٣.

(٥) انظر الكتاب ٣ / ١٠٦.

(٦) الكتاب ٣ / ١٠٦.

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٨.

(٨) انظر الكتاب ٣ / ١٠٦ وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٥٨.

إلى هذا فقولُه: "لا تعْبدون إلا الله" جُمْلَةُ جَوابِ القَسَمِ لا مَحَلَّ لها من الإعْرابِ، وأَخَذَ بهذا الرَّأيَ جملةٌ من النحاة منهم الكسائي والمبرّد(١) والفَراء(٢).

هذان الرَّأْيان هما أَبْرزُ الآراء في هذه الآية وهناك غيرُهما، فمنهم من قال: إن هذه الجملة في محلّ نصب بدل من (ميثاق)، ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع نصب حالٍ، ومنهم من عَلّقها بقولٍ محذوف(٣).

وتَتَحدَّث هذه الآيةُ عن بني إسرائيلَ ونَقْضِهم الميثاقَ، وكانت الآياتُ قبلها قد تَحَدَّثت عن النِّعَمِ التي خَصّ بها ربُّ العالمين بني إسرائيلَ والعهود التي قطَعوها على أنْفسهم، قال تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠] وقد تَضمَّن هذا العهد الإيمانَ بما أنزل اللهُ، وعدم الكفر به، وإقام الصلاة، وإيتاء الزّكاة إلى غير ذلك من أمر طاعة العبد لرَبِّه، ثُمّ تحدّثت الآيات عن النعم التي أنعمها عليهم، فنجّاهم من آل فرعون، وفَرَقَ بهم البحرَ، ثُمّ ينقضون ما عاهدوا اللهَ عليه فاتّخذوا العجل إلهاً لهم، ثّمّ عفا عنهم رب العالمين، وأنعَمَ عليهم بعد ذلك بنعمٍ كثيرة، ثُمّ خانوا العهدَ مرة أخرى، وبعدَ ذلك أخَذَ الله عليهم الميثاق بأنْ يَتّبعوا ما أُنزل على موسى عليه السلام، ونقضوا هذا الميثاق، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٣، ٦٤] فبُنودُ هذا الميثاق هو اتباع ما في التوراة، واستمرّ بنو إسرائيل يَنْقُضون العهود والمواثيق.

(١) انظر الدر المصون ١/ ٤٥٩ والبحر المحيط ١/ ٢٨٢ والمجيد ٣١٣.

(٢) انظر معاني القرآن للفرّاء ١/ ٥٤.

(٣) انظر هذه الآراء في الدر المصون ١/ ٤٥٩ والبحر المحيط ١/ ٢٨٢-٢٨٣ والمجيد ٣١٢ وكشف المشكلات ١/ ٦١ والتبيان ١/ ٨٣ والحجة للفارسي ١/ ١٢٣.

أما الميثاق الّذي بين أيدينا فلا خلافَ بين سيبويه والأخفش في بُنوده، فقد نصّ هذا الميثاق على عبادة الله وحده والإحْسان إلى الوالدين وإقام الصّلاة وإيتاء الزّكاة، وإنّما الخلاف بين هذين الرأيين والرأي الّذي يقولُ: إنّ الجملة في مَحَلِّ نصب على الحال، فالتقدير: أخَذْنا ميثاقهم عابدين موحدين(١)، وهذا يعني أنّهم كانوا موحدين وقت أخذ العهد عليهم، وهذا يدلّ على أنّ عبادة الله ليست من بنود الميثاق.

أمّا الخلاف بين سيبويه والأخفش فهو خلاف في درجة التّوكيد ثُمّ التزام هذا الميثاق، فتَوجيه سيبويه يشيرُ إلى دَرَجَةٍ عاليةٍ من التّوكيد ومن ثَمَّ التزامُ هذا العهد، وهذا ما ينفيه سياق الآيات فاليهودُ لم يلْتَزموا عهداً، قال تَعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة ١٠٠]، قال الراغب في العهد(٢): "وليسَ بلازمٍ في أَصْلِ الشّرْعِ كالنذور وما يَجْري مَجراها"، وعرّف الميثاقَ بأنّه عَقْدٌ مؤَكَّدٌ بيمين وعهد(٣)، فالعهود والمواثيق ليست مُلْزِمَة في أَصل الشَّرع كالأيمان، فالميثاق يختلف عن القسم.

ولا أَرى أَنَّ كلَّ (واثقت) و (عاهدت) و (أَشْهَدُ) و (خفت) تَقومُ مَقامَ القسَمِ، والأَصْل في هذه الأفْعال أَنْ تتَعَدّى إلى مَفْعولٍ بحرف الجر فتَقولُ: عاهدت زيداً على أنْ يفعلَ كذا، وكذلك (واثقت)، و(أشهدُ)، وأمّا (خفت) فالأَصلُ فيه أَنْ لا يَدُلَّ على قسم، ولكنه يَخْرجُ هو وغيرُه من الأَفْعالِ للدَّلالة على أَغراض مُخْتلفة، ولا أراك تَفهَمُ معنى القَسَمِ أو غيره من المعاني إلاّ إذا وُجدت قرينَةٌ تدلُّ على ذلك المَعْنى.

(١) انظر التبيان ١/ ٨٣ والقرطبي ٢/ ١١.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن للراغب ٥٩٢.

(٣) انظر مفردات ألفاظ القرآن ٨٥٣.

وأرى أنَّ الأَخْفش في رَأْيه يَلْتَزِمُ بهذا المعنى، وهو المعنى الذي يقبله السياق، ولا يُخالف القواعد النحوية إلاّ في إضمار (أنْ) عند البصريين، وممّا يُؤَيِّدُ رَأْيَه أنَّه قد ظَهَرت (أَنْ) في آيَةٍ أُخْرى فيها الألفاظ نفسها والمعنى، وهذا في قَولِه تعالى: ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [الأعراف: من الآية١٦٩]، ونَسَبَ الرّازي هذا الرّأي للكسائي وأجازه الأخفش والفراء والزّجاج وقطرب والرّماني(١).

ـ موضع شبه الجملة

= قَولُه تَعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ [الأنفال: ٥].

اختلَفَ النُّحاةُ في مَحلِّ هذه الآيَة من الإعراب كما اختَلفوا في تَفْسيرِها، فَذَكَرَ أَبو حَيّان في تفسيرها وإعرابها خَمْسَةَ عشرَ وجْهاً (٢)، وذَكَرَ السَّمينُ الحلبي ثَمانيةَ عشرَ وَجْهاً (٣)، والمعنى في كلِّ وَجْهٍ مُخْتَلفٌ عن الآخَرِ، أَمّا صاحبُ المُشْكِلِ فاختار خَمسةً من هذه الأوجه، وهاجَمَه ابنُ الشَّجَري وعدّ هذه الأوجه من الأَغاليطِ الشَّنيعةِ والأَقوالِ الرّديئةِ المُنْحَرِفةِ عن الصِّحّةِ انحرافاً كُلّيّاً(٤)، وهذه الأوجه هي(٥):

الأَوّل: قال(٦): "الكافُ في (كما) في مَوضعِ نَصْبِ نَعْتٍ لِمَصْدَرِ (يُجادِلونَك)

---

(١) انظر التفسير الكبير٣/ ١٦٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٤/٤٥٩-٤٦٢..

(٣) انظر الدُّر المصون ٥/٥٥٩.

(٤) انظر الأمالي الشجرية ٣/١٨٣.

(٥) المُشكل ٣٠٩.

(٦) المشكل ٣٠٩.

أَيْ جِدالاً كَما "، وهذا رَأْيُ الكِسائي، قالَ النّحاس(١): "قالَ الكِسائي: المَعْنى: يُجادِلونَكَ في الحَقِّ مُجادَلَتَهُم كَما أَخْرَجَكَ ربّك من بيتك بالحق " وهو مَعنى كلام مجاهد(٢) واستَحْسنه الطبري(٣) وابن عطية(٤).

ويَرى ابنُ الشَّجَري أنَّ هذا تَشْبيهٌ فاسِدٌ والسبب في ذلك أَنّهم جادَلوه في خُرُوجِه للقِتالِ وخُرُوجِهم معه، ويُشيرُ إلى هذا المعنى مُعْظَمُ المُفسّرين(٥)، فطَرَفا التشبيهِ على هذا المعنى واحدٌ، فالمُشَبَّه هو جِدالُهم حَولَ خُروجِه من بَيْتِه، والمُشَبَّه به هو إِخْراجُ اللهِ عزّ وجلّ رسُولَه ﷺ من بيتِه للقتالِ، فهو تَشْبيهُ الشّيءِ بنَفْسِه(٦).

الثّاني: قال(٧): " هي نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ دَلّ عليه معنى الكَلامِ تَقْديره: قُلْ: الأَنْفالُ ثابِتَةٌ لله والرسولِ ثُبُوتاً كَما أَخْرَجَكَ "، والكاف حيثُ وُجِدت يُعْرِبُها صاحِب المشكلِ بِهذا الشكلِ: نعت لِمَصْدَرٍ محْذُوفٍ(٨)، وهذا رَأْيُ الزَّجّاجِ(٩) في هذه المَسألَةِ واستَحْسنه الزَّمخشَري(١٠).

والفرق بين هذا الرأيِ وما قبله في المعنى كبير، والسببُ في ذلك الفرق هو التفسير النحوي، فالكسائي علّق الكاف بِما بَعدها، والزجّاج يُعلّقها بِما قبلها،

(١) معاني القرآن للنحاس ٣/ ١٣١.

(٢) انظر معاني القرآن للنحاس ٣/ ١٣٢ والطبري ٦/ ١٨٠.

(٣) انظر تفسير الطبري ٦/ ١٨١.

(٤) انظر المحرّر الوجيز ٦/ ٢٢٠.

(٥) انظر القرطبي ٧/ ٢٣٤ والمحرر الوجيز ٦/ ٢٢٠ وفتح القدير ٢/ ٣٧١.

(٦) انظر الأَمالى الشجرية ٣/ ١٨٥.

(٧) المُشْكِل ٣٠٩.

(٨) انظر المشكل ٧٩، ١٠٨، ١١٤، ١١٦، ١٢٠، ١٢٤، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٣، ٢٦١، ٢٧١، ٢٨٧ وغيرها.

(٩) انظر معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ٢/ ٤٠١ و انظر رأيه في البحر المحيط ٤/ ٤٦٢ والقرطبي٧/ ٢٣٤ وفتح القدير ٢/ ٣٧٠ والنَّسفي ٢/ ٩٤ والدُرّ المصون ٥/ ٥٥٩ وكشف المشكلات ١/ ٤٩٣ والتبيان ٦١٦..

(١٠) انظر الكشّاف ٢/ ١١٤.

والمعنى في الأَوَّل تَشْبيه المجادلةِ بالإخراجِ، وهنا تَشبيهُ ثَباتِ الأَنْفال بالإِخراج، فالمعنيان مختلفان.

وقد رَدّ ابنُ الشجري هذا الرَّأْيَ بقَوله(١): "فهذا أيْضاً ضَعيفٌ لِتَباعُدِ ما بينهما". والمَعنى فيما أرى مَقبولٌ، ففيه تشبيه ثَباتِ الأَنْفالِ لله والرسول بثباتِ إِخراجِ الله عزَّ وجلّ رسوله ﷺ، ويُمْكنُ فهمُ هذا المعنى من السِّياق، لكنْ لا أرى أنَّ هذا هو المَعنى الصحيح، والذي جعلَ هذا المعنى مَقْبولاً هو التأْويلُ والتَّقديرُ، فَلا ضَرورَةَ لوُجودُ هذا المَصْدَرِ أَوْ غيره، فالمعنى واضحٌ دون الحاجَةِ لمثْله.

الثّالث: قالَ(٢): "هي نعتٌ لِحَقٍّ، أَيْ: هم المُؤمنون حقّاً كما". وهذا رأْي الأَخْفَشِ(٣)، والمشَبَّه هنا هو كونُهُم المُؤمنين حَقّاً، والمشبه به هو كون إِخراجه من بيته حقّاً، فوجه الشبه في هذا الرأي وصف الأَمرين بالحقّ، والكاف نعتٌ لهذا الوصف، فالمُلاحَظُ أَنَّ هذا المعنى بعيدٌ عن المعنيين السَّابقين.

أَمّا ابنُ الشَّجَري فَلم يَأْخُذْ بهذا الرّأي وإِنْ حَسّنه، قال(٤): "وأَقْربُ هذه الأَقْوالِ إِلى الصِّحَّة قَوْلُه: إِنَّ الكافَ تَكونُ نَعْتاً للمَصْدَرِ الّذي هو (حقّاً) لأَمرين: أَحَدُهما تَقاربُ ما بَيْنهما، والآخرُ أَنَّ إِخْراجَه من بَيْته كانَ حَقّاً، بدَلالَةِ وَصْفه له بالحَقِّ في قَوْله: (كما أَخْرَجَكَ ربُّك من بَيْتك بالحقِّ)".

وأرى أَنّ هذا المَعْنى كَسَابقه يُمْكنُ فهمه من النصّ، وذلك عنْ طَريقِ الربطِ بين شبه الجُملَةِ المُرادِ بَيانُها وغيرها من الجُمَلِ الموجودَةِ في النّصّ، ولا أرى أَنّ التَّقاربَ - كما يرى ابن الشجري - يُمْكِنُ أنْ يَكونَ عُنْصُرَ تَقْويَةٍ لهذا المعنى أو غيره، وما أَراه أَنّ هذا المعنى لا يَنْسَجِمُ مع قَوله بَعْدَ ذلك مبيّناً حال المؤمنين عند إِخراجه

(١) الأمالي الشجرية ٣/١٨٥.

(٢) المشكل ٣١٠.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٣٤٥ والبحر المحيط ٤/٤٦٢ والقرطبي ٧/ ٢٣٤ وفتح القدير٢ /٣٧٠.

(٤) الأمالي الشّجرية ٣/ ١٨٥.

وحالهم عند تقسيم الأنفال: ﴿ وإنَّ كثيراً من المُؤمنين لكارهون ﴾، فَلَمْ يُفَسِّر هذا الرَّأيُ علاقةَ كَراهيَةِ المُؤْمنين للحق وهو وجهُ الشَبَه.

الرّابع: قال (١): "الكافُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ، والتَّقْديرُ: كَما أَخْرَجَك رَبُّكَ من بيتِكَ بالحَقِّ فاتَّقوا اللهَ، فهو ابتداءٌ وخبر". ولا أدري ما العلاقةُ بين المبتدأ والخبر في هذا التّأويل؟ قالَ ابنُ عطية فيه(٢): "وهذا المعنى وَضَعه هذا المُفَسّر وليسَ من أَلْفاظِ الآيةِ في وردٍ ولا صَدْرٍ".

وهو أَوغَلُ الآراءِ في الرَّداءةِ عند ابن الشَّجري، وقال في هذا المعنى(٣): "وتَمثيلُ هذا الّذي قد قرَّره قائلُه ـ وهو تَقريرٌ باطلٌ ـ قَولُكَ: فاتَّق الله كما أَخْرَجَك زيدٌ من الدار، وأيُّ فائدَةٍ في انْعقادِ هذين الكَلامَيْن ؟".

وهذا مَعْنًى آخرُ يَخْتَلِفُ عن المَعاني السّابقة، وهو تشبيه التّقوى بإخراجِ الرسولِ ﷺ من بيته، وهو معنى رفضه المفسرون، والسَّبَبُ في ذلك أنّه لا علاقةَ بين عناصرِ هذا التّأويل، ولا علاقةَ بينه وبين سياق الآيات.

الخامسُ: قالَ (٤): "الكافُ بمعنى الواو للقسمِ، أَيْ: الأَنْفالُ لله والرَّسول والّذي أَخْرَجَكَ"، وهذا رأْيُ أَبي عُبيدة(٥)، وعلى هذا التقدير يكونُ جَوابُ القسم قد تقدّم، وهو (الأنفالُ لله والرسول)، والتقديرُ عند ابن عطية يَختلفُ عن هذا وهو(٦): لهم درجاتٌ ومغفرةٌ ورزقٌ كريم كما أخرجك، فجواب القسم هو:

(١) المشكل ٣١٠ وانظر هذا الرأي في المحرر الوجيز ٦ / ٢٢١ والبحر المحيط ٤ / ٤٦٢ والأمالي الشجرية ٣ / ١٨٣.

(٢) المحرر الوجيز ٦ / ٢٢١.

(٣) الأمالي الشجرية ٣ / ١٨٤.

(٤) المشكل ٣١٠.

(٥) انظر مجاز القرآن ١ / ٢٤٠ وانظر هذا الرّأي في معاني القرآن للنّحاس ٣ / ١٣١ والأمالي الشجرية ٣ / ١٨٤ والتبيان٦١٦ والدر المصون ٥ / ٥٦٠ والبحر المحيط ٤ / ٤٥٩ والمحرر الوجيز ٦ / ٢٢١.

(٦) انظر المحرر الوجيز ٦ / ٢٢١.

(لهم درجاتٌ)، والتّقديرُ عندَ أبي حيّان والسّمين الحلبي هو(١): والله الّذي أَخْرَجَكَ من بيتك يُجادلونك.

ولا أدري كيف يُمْكنُ فهمُ معنى القَسَمِ في هذا السياق؟ فالآياتُ ليسَ فيها أيُّ دلالَةٍ على القَسمِ، كما أنَّ استعمالَ الكاف بمعنى الواو غير واردٍ في لغة العَرَب، قالَ ابنُ الشّجري(٢): "وما علمتُ في مَذْهب أَحَدٍ ممّن يُوثَقُ بعلْمه في النَّحو، بصريٍّ ولا كُوفيٍّ، أَنَّ الكافَ تَكُونُ بمنزلة الواو في القسم". وردَّ هذا الرّأيَ جميعُ النّاسِ(٣).

هذه خَمْسَةٌ من التّأويلات والأعاريب النَّحويَّة ذَكَرها مكي في المُشكل، وكُلٌّ إعْرابٍ منها يَخْتلفُ عن الآخَرِ، ونتَجَ عن اختلاف الإعراب اخْتلافُ المعنى، فالمعنى في كُلّ رَأيٍ منها يَخْتَلفُ عن الآخر، بينما المعنى الّذي تَحملُه الآياتُ واحدٌ، والسبب في ذلك ـ فيما أرى ـ أَنَّ الإعرابَ قد سُبقَ بالتقديرِ والتَّأْويلِ، فاستَنَدَ المُعْربُ في إعْرابه عليه.

وأرى أَنَّ المَعنى في هذه الآية ليسَ بحاجَةٍ إلى هذه التَّأْويلات، فَمناسَبَة الآيات تَدُلُّ عليه، فبدايةُ السّورَةِ نَزَلَت في الصّحابَة وقد جادَلوا رَسول الله ﷺ في الغنائم(٤)، فعن عبادة بن الصامت قال: "فلمّا اختلفنا في النفل وساءت فيه أَخلاقنا، انتزعه اللهُ من أَيْدينا فجعله إلى رسوله، فقسمه على الناس عن بواء فكانَ في ذلك تقوى الله وطاعته وطاعة رسوله"(٥)، فأَصْبحت الغنائم بيد الرسول ﷺ يَقْسمها كيف يشاء، فقسمها بين المسلمين، فَسكتَ الصّحابة وهم كارهون لهذه القسمة(٦).

(١) انظر البحر المحيط ٤/ ٤٥٩ والدرّ المصون ٥/ ٥٦٠.

(٢) الأمالي الشّجرية ٣/ ١٨٤.

(٣) انظر الدر المصون ٥/ ٥٦٠.

(٤) انظر سنن البيهقي الكبرى ١٣/ ٣١٣ حديث رقم ١٨٣٥٧ ومسند الإمام أحمد ٦/ ٤٢٦ حديث رقم ٢٢٣٨٣.

(٥) سنن البيهقي الكبرى ١٣/ ٣١٤ حديث رقم ١٨٣٥٨ وانظر فتح القدير ٢/ ٣٦٦.

(٦) انظر البحر المحيط ٤/ ٤٦٣ والمحرر الوجيز ٦/ ٢١٩-٢٢٠..

والتشبيه فيه صورتان: الأولى حالُ الصحابةِ وقد انتُزِعت منهم الغنائم، والثانية حالُ إخراجِ الله عزَّ وجلّ رسول الله من بيته، ووجه الشبه هو كراهيةُ بعض الصحابة للأمرين، ويُشيرُ إلى هذا قوله: "وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون"، فهذه الكراهية ليست للخروج فقط، وإنّما لتقسيم الأنفالِ أيضاً، ومَعلومٌ أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ لم يُشر إلى كراهيتهم لتقسيم الأنفال في بداية السورة، فالذي أراه أنَّ هذا الجزء من الآية هو وجه الشبه، وهو الرّابط بين هذه الآية ومقدّمة السورة.

واستناداً إلى هذا التفسير فالكافُ في مَحَلِّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، وأوّلُ من ذهب إلى هذا الفرّاءُ، فالتّقديرُ عنده: امضِ لأَمْرِكَ في الغنائم، ونَفّل من شئتَ وإن كَرِهوا كما أخرجك[1]، فالفراءُ بهذا التفسير ربط الآية بمقدّمة السورة، وقد فسّر ابن عطية هذا الرّأي وأخَذ به قالَ[2]: "وتحريرُ هذا المَعنى عندي أنْ يُقالَ: إنّ هذه الكاف شَبَّهت هذه القصّةَ التي هي إخْراجُه من بيته بالقصّة المتقدّمة التي هي سُؤالهم عن الأنفالِ كأنّهم سَألوا عن النّفل وتشاجروا، فأخرج الله ذلك عنهم فكانت في ذلك الخيرة، فتشاجرهم في النّفلِ بمثابةِ كراهيتهم للخروج"، وهذا ما ذهب إليه الزَمخشري[3] وابنُ الشجري[4] وأبو السعود[5] والبيضاوي[6].

عاشراً: حروف المعاني

١- قَوْله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الأَنْعَامُ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٣.

(٢) المحرر الوجيز ٦/ ٢١٩.

(٣) انظر الكشاف ٢/ ١١٤.

(٤) انظر الأمالي الشجرية ٣/ ١٨٦.

(٥) انظر تفسير أبي السعود ٢/ ٣٤٢.

(٦) انظر تفسير البيضاوي ١/ ١٨٢.

يشكّلُ البحثُ في خِلافاتِ النُّحاةِ في الأَدَواتِ مادَّةً خصْبَةً للبَحْثِ في القيمةِ الدّلاليَّةِ في هذه الخلافات، والسببُ في ذلك أَنَّ خِلافَ النُّحاةِ كانَ مُنْصَبًّا على معاني هذه الحروفِ، وأنْ يُقالَ: إِنَّ هذا الحرْفَ يَدُلُّ على معنًى دون معنًى آخر يُعطينا أَكْثَرَ من دلالةٍ للتَّركيبِ.

ومن هذه الخلافاتِ الخِلافُ في دلالةِ (من) في قَوْلِه تَعالى: " فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ"، فقد نقلَ لنا صاحبُ المُشْكِلِ رأْيَيْن في دلالتها، هما (١):

الأَوّلُ: بيانُ الجنسِ، قالَ في معناها (٢): "ومنْ جَعَلَ (من) لإِبانَةِ الجِنْسِ فَمَعناه: فاجْتَنِبوا الرجْسَ الذي الأوثانُ منه" وهو مذهب كثيرٍ من النّحاةِ، منهم الزّجاج(٣) والنحّاس(٤) وابن بابشاذ(٥) وابن مالك(٦) وابن الحاجب(٧) وابن خَروف(٨) وابن هشام (٩)، وذَكَروا لها علامتين(١٠):

الأولى: أَنْ يَصِحَّ وُقُوعُها صِفَةً لِما قَبلها.

والثانية: أن يَحْسُنَ مَكانَها الموصول (الّذي) إِذا كانَ المُبيّنُ بها مَعْرِفَةً.

وتَقْديرُ النّحاةِ: (فاجتنبوا الرجْسَ الذي هو الوثنُ)(١١)، ووصَفَها الثمانيني بأنْ

(١) انظر المشكل ٤٩٢.

(٢) المشكل ٤٩٢.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٢٥.

(٤) انظر معاني القرآن للنحاس ٤ / ٤٠٥.

(٥) انظر المساعد ٢ /٢٤٧.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٧٩٩.

(٧) انظر شرح المقدمة الكافية ٩٤٠.

(٨) انظر شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٣.

(٩) انظر شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٣٩.

(١٠) انظر شرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ١ /٣٨٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٦٠٣ والصّفوة الصّفية في شرح الدّرة الألفية ١ /٢٨٣.

(١١) انظر هذا التقدير في البحر المحيط ٦ / ٣٦٦ وفتح القدير ٣ / ٥٩٢ الدر المصون ٨ / ٢٧٠ ومعاني=

يَكُونَ ما بَعْدَها أَقلَّ ممّا قبلَها(١)، وهذا يعني أَنّ الرجْسَ أَعمُّ من الأَوثانِ، فكلُّ وثَنٍ رِجْسٌ وليسَ كلُّ رجسٍ وثَناً، والمعنى على هذا أَنَّ الله تعالى نهانا عن رجْسِ الأوثانِ فقطْ، أَيْ: جِنسٌ واحِدٌ من الرّجْسِ، أَمّا بقية الأَرْجاسِ فنَهانا عنها في غيرِ هذا المَوضعِ(٢).

والثّاني: التَّبْعيضُ، وهو رَأْيُ الأخْفَشِ(٣)، قالَ في المشكل(٤): "وجَعَلَها الأَخْفَشُ للتَّبْعيضِ على مَعنى: فاجتنبوا الرّجْسَ الذي هو بعضُ الأوثانِ"، وأَخَذَ به ابنُ أَبي الرَّبيع(٥).

وقَد فُهِمَ من هذا الرَّأيِ مَعْنَيان:

المعنى الأَوَّل: ما فَهِمَه جُلُّ النّحاةِ، وهو اجتنابُ بعض الأوثان(٦)، وهذا المعنى مرفوضٌ عندهم حتّى قالَ ابنُ عطيّة فيه(٧): "ومن قالَ: إِنَّ (من) للتَّبعيضِ قَلَبَ معنى الآيَةِ وأَفْسَدَه"، وقالَ النيليّ فيه(٨): "ولا يَجوزُ أَنْ تَكونَ في هذه الآيةِ للتّبْعيضِ إِذْ ليسَ المُرادُ اجتنابَ بَعْضِ الأوثانِ؛ لأَنَّ بعضَ الأَوْثانِ رِجْسٌ وبعْضَها غير رجسٍ، بل كلّها رِجْسٌ يجب اجتنابه".

= القرآن للنحاس ٤ / ٤٠٥ شرح الكافية الشافية ٧٩٩ وشرح المقدمة الكافية ٩٤٠ وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٣ وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٣٩ وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ١ /٣٨٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٦٠٣ والصفوة الصفية ١ / ٢٨٣.

(١) انظر الفوائد والقواعد ٣٣٥..

(٢) انظر هذا المعنى في تفسير القرطبي ١٢ / ٣٧ والفوائد والقواعد ٣٣٥..

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٣٨.

(٤) المشكل ٤٩٢.

(٥) انظر الملخص ٥١٤.

(٦) انظر البحر المحيط ٦ / ٣٦٦ والدر المصون ٨ / ٢٧٠ والصّفوة الصّفية ١ / ٢٨٣.

(٧) المحرر الوجيز ١٠ / ٢٧٣ وانظر القرطبي ١٢ /٣٧ في هذه العبارة.

(٨) الصّفوة الصّفية ١ /٢٨٣.

المعنى الثّاني: ما فُهِمَ من تفسير أهل التّأويل لهذه الآية، فقد روي عن ابن عباس[1]: " فاجتنبوا طاعة الشيطان في عبادة الأوثان" كما رُوي عن ابن جريج[2]: " الرجس من الأوثان قال: عبادة الأوثان" فالمقصود من (الرجس) هو العبادة، وهذا معنى مجازي، قال القرطبي[3]: "وسَمّاها رجساً لأنّها سبب الرجز وهو العذاب".

وهذا يعني أنّ الأوثان تُسْتَعْمَلُ لأغراضٍ مُتَعَدّدة منها العبادة وهو ما نُهينا عنه، وقد وضّح الطبري ذلك فقالَ[4]: "فَإِنْ قالَ قائِلٌ: وهل من الأوثان ما ليس برجس حتّى قيلَ: فاجتنبوا الرجسَ منها؟ قيل: كلّها رجسٌ، وليسَ المعنى ما ذَهَبتَ إليه في ذلك، وإنّما مَعْنى الكَلام: فاجْتنبوا الرجْسَ الذي يكونُ من الأَوثان، فالّذي أَمَرَ جَلّ ثَناؤه بقوله: فاجتنبوا الرجْسَ منها اتّقاءُ عِبادَتِها، وتلكَ العبادةُ هي الرجسُ على ما قاله ابن عباس".

فالعبادَةُ هي المُحَرّمةُ، أمّا غيرُها فلا، قال في البحر[5]: "ألا ترى أنّه قد يُتَصَوّر استِعمالُ الوثنِ في بناءٍ وغيره ممّا لَمْ يُحَرِّمْ الشّرعُ استعمالَه، وللوثَنِ جِهاتٌ منها عبادتها، وهي بعضُ جهاتها".

وأرى أنَّ الأَخْفَشَ عندما ذَهَبَ إلى هذا الرّأي استَنَد على ما ذُكِر عن ابن عباس وابن جريج في معنى الآية، وهو ما يشير إليه ابن أبي الرَّبيع أَيْضاً، قال[6]: "لأنّ الرّجْسَ بَعضُ الأوثانِ، وهو تَعْظيمُها وعبادتها، وأمّا غير ذلك فلا يُجْتنب"، كما أرى أنّ هذا المعنى هو الموافق لرأي أهل التفسير في معنى الآية، وممّا يُؤَيّدُ هذا الرَّأْيَ قَولُه تَعالى:

(١) تفسير الطبري ٩/ ١٤٤وانظر تفسير القرطبي ١٢/ ٣٧والبحر المحيط ٦/ ٣٦٦والدر المصون ٨/ ٢٧٠.

(٢) تفسير الطبري٩/ ١٤٤ وانظر تفسير القرطبي ١٢/ ٣٧ والبحر المحيط ٦/ ٣٦٦والدر المصون ٨/ ٢٧٠.

(٣) تفسير القرطبي ١٢/ ٣٧.

(٤) الطبري ٩/ ١٤٥.

(٥) البحر المحيط ٦/ ٣٦٦.

(٦) الملخص ٥١٤.

﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ [الزمر: من الآية ١٧] فأُمِرْنا باجْتِنابِ عبادَةِ الأوثانِ، أمّا الرّأي الأول فهو بعيد عما ذهب إليه ابن عباس وابن جريج.

وهناك رَأْيٌ ثالثٌ في معنى هذه الآية، فقد ذهب ابن السراج إلى أنّ (من) لابتداء الغايَة(١)، وبه أخذ الخوارزمي في التخمير(٢)، وهذا يعني أنّ الرجس جامع للأوثانِ وغيرها، فهي بعض الرجس، فجاء النهيُ ابتداءً من هذا الصّنف الذي هو الأوثان، ثُمَّ يليه أَصْنافٌ أخر في التحريم.

هذه معانٍ ثلاثةٌ للنّحاةِ في (من)، وكُلُّ معنًى منها يُعْطي الآيَةَ دَلالَةً مُخْتلفةً، فالمعنى الأَوَّل نُهينا فيه عن نَوعٍ واحدٍ من الأرجاس، وهو الأوثان، أَمّا بقيّتها فنُهينا عنها في مواضع أُخرى، والمعنى الثالث يشير إلى أنَّ جميع الأرجاس محرّمة ابتداءً من الأوْثان، والمعنى الثاني أَخذ الدّلالة المجازية للرجس وهي العبادة، والعبادة بعض استعمالات الأوثان، وهو المعنى الذي ذهب إليه المفسرون، فالملاحظُ أَنَّ المعنى الدقيقَ يَخْتلف في كُلِّ رَأيٍ، لكنَّ المفهوم العامّ للآيةِ واحدٌ وهو أَنّنا أُمِرْنا باجْتِنابِ عبادةِ الأَوثانِ.

٢- قَولُه تَعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧].

تَقَعُ هذه الآيَةُ ضِمْنَ آياتٍ تَتَحَدَّثُ عن قِصَّةِ يُونُسَ عليه الصّلاةُ والسّلامُ، وجاءت الآيَةُ بعدَ الحَديثِ عن ما حَدَثَ له من لبثه في بَطْنِ الحوت، وإِنْبات شَجَرةٍ من يَقْطين عليه تَقيه الحَرَّ والقَرَّ، ومَعْنى الآيَةِ أَنَّ الله سُبْحانَه وتَعالى أرْسَلَه إلى أُمَّةٍ كَثيرَةِ العَدَدِ، فتَعْدادُها يَزيدُ على مائة ألف، وهُناك رواياتٌ عِدَّةٌ لهذه الزِّيادَةِ، والثّابت عِنْدَ المُفَسّرين أَنَّ تَعْدادَهم يَزيدُ على المائة ألف، منهم من قال: يزيدون ثلاثين ألفاً، ومنهم من قالَ: سبعين ألفاً(٣)، وغَيْرُ ذلك من الأَقْوال، وقد رَوى أُبَيّ

(١) انظر الأصول ١ / ٤٩٩.

(٢) انظر التخمير ٤ / ١٠.

(٣) انظر هذه الروايات وهذا المعنى في الدر المنثور ٥ / ٥٤٥ وفتح القدير ٤ / ٥٣٧ وتفسير الطبري ١٠ / ٥٣٢ وتفسير القرطبي ١٥ / ٨٧.

ابن كَعب حديثاً للرّسول ﷺ في هذا، قال: " سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ عن قَولِ الله تَعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ قالَ: عشرون ألفاً "(١).

واخْتَلَفَ النُّحاةُ في دلالَةِ (أو) في هذه الآيَةِ(٢)، وذَكَرَ في كتاب المشكلِ ثَلاثَةً من آرائهم، هي(٣):

الأوَّل: جَعْلُها على بابِها، وبابُها الشَّكُّ والتَّخْيير، قال(٤): "(أو) عند البَصْرِيّين على بابِها للتّخْيير، والمعنى: إذا رآهم الرّائي منكم قالَ هم مائة ألفٍ أو يَزيدون". وهو رَأْيُ المبرّد(٥)، وتبعه جُمهور البصريين كما ذكر صاحب المشكل، والمعنى على التَّخْيير أنّ النّاظر لهم مُخَيّرٌ بَيْنَ أَنْ يَحْزَرَهم بهذا القَدْرِ أو بهذا القَدْر(٦).

وذهب ابنُ جني(٧) وغيره إلى أنَّها للشَّكِّ، والقَضيَّةُ في هذا الرَّأي أنّهم جَعَلوها للشَّكِّ، والشَّكُّ في حَقِّ الله تعالى مُحالٌ(٨)، ولأَجْلِ هذا ذهبوا إلى التَّأويل في المعنى، فقالوا: إنّ هذا الشَّكَّ حاصِلٌ من المُخاطَبين وهم المسلمون، وقد وَضَّحَ ابنُ جنّي هذا المعنى بقَولِه(٩): " قالوا: مَعناه وأَرْسلناه إلى جَمْعٍ لَو

(١) سنن الترمذي حديث رقم ٣١٥٣ كتاب تفسير القرآن.

(٢) انظر المسألة في الإنصاف مسألة ٦٧ وائتلاف النُّصْرَة ١٤٨ ورصف المباني ١٣٢ والجنى الداني ٢٤٧ وشرح الكافية الشافية ١٢٢٤ وشرح الرضي ٤/ ٣٩٦ وكشف المشكلات ٢/ ١٣٢ وسر الصناعة ١/ ٤٠٦ وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٦ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي ٦٦٥ وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ٧٨١ والمساعد ٢/ ٤٥٩ والارتشاف ٤/ ١٩٩١والبحر المحيط ٧/ ٣٧٦ والدر المصون ٩/ ٣٣٢ والأمالي الشجرية ٣/ ٧٧ والصّفوة الصفية ١/ ٧٥٢ ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ٦٠ ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٣١٤.

(٣) انظر المشكل ٢١٩.

(٤) المشكل ٦١٩.

(٥) انظر المقتضب ٣/ ٣٠٤.

(٦) انظر الأمالي الشجرية ٣/ ٧٧ والدر المصون ٩/ ٣٣٢.

(٧) انظر سر الصناعة ١/ ٤٠٦ والخصائص ٢/ ٤٦١.

(٨) انظر التفسير الكبير للرازي ٢٦/ ١٦٦ وسر الصناعة ١/ ٤٠٦ والصفوة الصفية١/ ٧٥٢.

(٩) سر الصناعة ١/ ٤٠٦.

رَأَيْتُموهم لقُلْتُمْ أَنْتم فيهم: هؤلاء مائة ألفٍ أو يَزيدون، فهذا الشَّكُّ إِنَّما دَخَلَ الكَلامَ على الحِكايَةِ لقَولِ المَخْلوقين؛ لأَنَّ الخالِقَ جَلَّ جَلالُه وتَقَدَّست أَسْماؤه لا يَعْتَرِضه الشَّكُّ في شيءٍ من خبره".

وأرى أَنَّ المعنَيَيْن: التّخيير والشّكّ قَولان اتّفقا في التَّأويلِ واختلَفا في المَعنى، ففي الاثنين تقديرُ الشَّكِّ والتّخييرِ من المُخاطبين، والاخْتِلافُ في المَعْنى في أَنَّ المُخَيَّرَ يُباحُ له أَنْ يخْتارَ رَأْياً من عِدَّةٍ، وأَيّهما يَخْتارُ فهو صحيحٌ، فلا يَحْصُل عنده شَكٌّ فيما يُعرَضُ له.

والثاني: هي بِمعنى (بل)[1]، وهو الإِضْرابُ، وهذا رَأْيُ الفَرّاءِ وأَبي عُبيدة[2]، قالَ الفراءُ في معانيه[3]: "(أو) ها هنا في معنى (بل)، كذلك في التّفسير مع صِحّته في العربية"، وممّا يُؤيّدُ هذا الرَّأي أَنَّه رُويَ عن ابن عبّاس أَنَّه قالَ: إِنَّها بِمعنى (بل)[4]، ولعلّ هذا ما قصده الفرّاء بقوله: "كذلك في التّفسير".

وأَخذَ بهذا الرَّأْي الجَوْهَري[5] والرّضيّ، قال[6]: "وإِنَّما جازَ الإِضْرابُ بـ(بَل) في كَلامه تَعالى؛ لأَنّه أَخْبَرَ عنهم بِأَنَّهم مائةُ أَلفٍ بِناءً على ما يَحْزَرُ النّاسُ من غَيْرِ تَعَمّقٍ مع كونه تَعالى عالِماً بِعَدَدِهم وأَنَّهم يَزيدون، ثُمَّ أَخَذَ تَعالى في التَّحْقيق، فَأَضْرَبَ عَمّا يَغْلطُ فيه غَيْرُه بِناءً على ظاهر الحزْرِ، أَيْ: أَرْسَلْناهُ إِلى جَماعَةٍ يَحْزُرُهم النّاسُ مائةَ أَلْفٍ، وهم كانوا زائِدينَ على ذلك".

ولا أَدري من أين جاؤوا بِهذا التّأويل، وفَهْمُ الآيَةِ لا يَحْتاجُ إِليه، فلا توجَدُ قرينةٌ لَفْظِيّةٌ أو مَعْنَويّةٌ تَدُلُّ على حصولِ التخيير أو الشَّكِّ من المُخاطبين، أو أَنَّ

(١) انظر المشكل ٦١٩.

(٢) انظر مجاز القرآن ٢ / ١٧٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٣.

(٤) انظر البحر المحيط ٧ / ٣٧٦ وزاد المسير ٧ / ٨٩.

(٥) انظر الصحاح (أو).

(٦) شرح الكافية للرَّضي ٤ / ٣٩٦.

كلامَ الله تعالى جاءَ بناءً على حَزْرِ النّاسِ دونَ أنْ يُقَدّمَ ما يَدُلُّ عليه، والّذي أَراه أَنّ الكَلامَ كَلامُ الله تعالى دونَ حاجَةٍ إلى تَأْويلٍ.

الثّالث: هي بِمَعنى الواو، ونَسَبَه إلى الكوفيّين(١)، ونُسِبَ لابنِ قتيبَةَ(٢)، وهو رَأْيُ الأَخْفَشِ(٣) والجَرْمي(٤) وقُطْرب(٥) والأزْهَريّ حَيْثُ ذَهَبَ في تَهذيبِه إلى أَنّ (أو) تُسْتَعْمَلُ بِمَعنى الواو في النَّثْرِ والنَّظْمِ(٦)، وهو مَذْهَبُ ابنِ مالك فجَعَلَ (أَوْ) هنا للإباحَةِ فَقالَ: " فلو جيءَ بالواوِ في مِثْلِ هذا لَمْ يَخْتَلِفْ المَعْنى ".

ومِمّا يَعْضُدُ هذا المَعنى أَنَّ كَثيراً من القُراءِ قَرَؤوا: "ويَزيدون"، وهي مَرْوِيّةٌ عن أُبيّ بن كعب ومُعاذ القارئ وأَبي المُتَوكّل وأبي عمران الجوني(٧) وجَعْفر بن محمّد(٨).

والمَعْنى هنا هو الإباحةُ كَما جاءَ في معاني الأخْفش(٩)، فالمَعْنى أَنَّه يُباحُ أَنْ يُقالَ: إِنَّهم مائةُ ألْفٍ، وأَنْ يُقالَ: إِنّهم يَزيدونَ على ذلك، وأرى أَنّ هذا المعنى يَتّفق مع ما ذَكَرَه المُفسّرون في أَنَّهم يَزيدون على المائة ألفٍ دون الحاجة إلى الدّخولِ فيما يُثيرُه معنى الإضرابِ أو التخْيير أو الشّكِّ، وهو يَتّفقُ مع القراءة التي ورَدَت في الآيَة، ويَتّفقُ أَيْضاً مع معنىً خامسٍ لـ(أو) وهو الإبْهامُ، فالعَدَدُ الزّائدُ على المائة ألفٍ مُبْهَمٌ، وقَد عُرِف هذا الإبْهامُ من قَوْله: " أو يَزيدون ".

(١) انظر المشكل ٦١٩.

(٢) انظر معاني القُرآن للنّحاس ٦ / ٦١ وزاد المسير ٧ / ٨٩.

(٣) انظر معاني القرآن للأخْفَش ١ / ٣٤.

(٤) انظر المساعد ٢ / ٤٥٩ والارْتشاف ٤ / ١٩٩١ والجنى الداني ٢٣٠.

(٥) انظر سرّ الصّناعة ١ / ٤٠٦.

(٦) انظر التهذيب للأزهري ١٥ / ٦٥٧.

(٧) انظر زاد المسير ٦ / ٨٩.

(٨) انظر المحتسب ٢ / ٢٢٦.

(٩) انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٤.

وقد ذَكَرَ النّحاسُ رَأْيَيْن في مَعْنى الواو(١)، أحدُهما معنى الإباحَةِ الّذي لَمْ يُعَلِّقْ عليه، والثاني ما نَسَبَه لابنِ قُتيبَةَ، وردَّ عليه بقَوله(٢): "وهذا أيْضاً خَطَأ؛ لأَنَّ فيه بُطْلانَ المعاني"، والظّاهرُ أنّه يُريدُ معنى مُطْلَق الجَمْعِ، ولَمْ يَرِدْ هذا المَعْنى عن الأَخْفشِ في هذه الآيَةِ وإنْ وَرَدَ عنه في تفسيرِ آيَةٍ أُخرى، فـ(أو) تُفيدُ معنى الجَمْعِ في قَوْله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: من الآية٢٤](٣)، واللاّفتُ للنّظَرِ رَدُّ النَّحّاسِ على هذا الرّأي، فَلَمْ يَنْظُرْ النّحّاسُ إلى الآيَةِ، أَتَقْبَلُ هذا المَعْنى أَمْ لا، وإنَّما نَظَرَ إلى قَواعده، فَحَكَمَ على هذا الرّأي.

وفي (أو) معنًى آخَرُ ذَهَبَ إليه جَمْهَرَةٌ من النُّحاة منهم ابنُ عصفور(٤) وابن خَروف(٥) والقَوّاس الموصلي(٦) والنّيليّ(٧) والثمانيني(٨)، وهو الإبْهامُ، قالَ الثّمانيني(٩): "والقَديمُ سُبْحانَه لا يَشُكُّ، وإنَّما أَبْهمَ على المُخاطَبين؛ لأَنّ مَصْلَحَتَهُم أَنْ لا نُبَيّنَ لهم حَقيقَةَ العَدَدِ"، وهذا المعنى بَعيد عن التَّأويل والتّكلّف، فلا تَأويلَ فيه، وما يُرادُ فيه من معنًى واضحٌ، ولا يُخالف رَأْيَ المُفَسّرين، ويَشْتَرِكُ مع رأْي الأَخْفَشِ في إبْهامه للعَدَدِ وذلك عندما يُباح أَنْ يُقالَ: إنّهم يَزيدون على ذلك، ورَأْيُ الأخْفَشِ أقوى من هذا وذلك بدعْمِ جُمْلَةٍ من القُرّاء في قِراءتهم.

فهذه ستّة من المَعاني لِهذا الحرْف: الشَّكُّ، والتَّخْيير، والإضْرابُ، والإباحَةُ،

(١) انظر معاني القرآن للنّحاس٦ / ٦١.

(٢) معاني القرآن للنّحاس ٦ / ٦١.

(٣) انظر معاني القرآن للأخْفَش ١ / ٣٤.

(٤) انظر شَرح الجُمل لابن عصفور ١ / ٢٣٦.

(٥) انظر شرح الجُمَل لابن خَروف ١ / ٣٢٦.

(٦) انظر شَرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس الموصلي ٧٨١ وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي٦٦٥.

(٧) انظر الصّفوة الصّفية ٧٥٢.

(٨) انظر الفوائد والقَواعد ٣٧٩.

(٩) الفوائد والقواعد ٣٧٩.

ومُطْلَقُ الجَـمْعِ، والإبْهـامُ، وكُلُّهـا نُـقِلَتْ عن المُفـسّـرين والنّحـاة، والمَعنى في الآيَة يَخْتَلِفُ في كُلّ رأْيٍ منها، ولَيْسَ هناكَ من يَقولُ: إنّ مَعْنى الآيَة عندَ الشَّكِّ مثلُ معناها عند الإباحَة أو غيره من المعاني، والّذي أراه أنَّ المَعنى الدقيق للآيَة هو الّذي اخْتُلِفَ فيه، أمّا المَعنى العامّ فهو واحدٌ لا خلافَ فيه، فكُلُّ قارئ لهذه الآيَة يُدْرِكُ أنّ المعنى هو أنّ يونس عليه السلامُ أُرْسِلَ إلى قَوْمٍ كَثيرٍ عَدَدُهم.

الخاتمة ونتائج البحث

اتّضَحَ للبَاحث في هذه الدّراسَة أنَّ الخلافات النَّحْوية تَعودُ إلى الخلاف في مَدى تَمَسُّك النّحْويِّ بالقاعدَة، فالخلافُ في إعْراب نَصٍّ من النُّصوص ليْسَ خلافاً في مَعْناه، فقد يكون النّحاةُ مُتَفقينَ على المَعنى، وإنَّما الخلافُ في بَعْض القَواعد النَّحْويّة ومَدى التّمَسُّك بها إذا تَعارَضَتْ مع المَعنى.

وفي هذه الدّراسَة تُطْرَحُ عدَّةُ أسْئلَة، الأوَّلُ: هل يَكُونُ الإعْرابُ أسْبَقَ من المَعْنى أمْ يَكونُ المَعْنى مَفْهوماً أوّلاً ثُمَّ يَنْطَلِقُ المُعْرِبُ من هذا المَعْنى في إعْرابه؟ والثّاني: هل أثر التَّأويلِ والتَّقديرِ المُسْتَعْمَلِ عنْدَ النُّحاة إيْجابيٌّ، ويُؤدّي إلى إعْرابٍ صَحيحٍ نَفْهَمُ منه المَعْنى الّذي يُريدُه المُتَكَلِّمُ؟ والثّالثُ: هل الأوْلَويَّةُ للقاعدَة النَّحْويّة إذا تَعارَضَتْ مع المَعنى؟ والرّابع: ما العَلاقَةُ بَيْنَ السَّماع والقاعدَة النّحْويّة؟.

وقَدْ حَاوَلَ الباحثُ في هذه الدّراسَة الإجابَةَ عن هذه الأسْئلة وغَيْرِها، ويَوَدُّ في هذا المَوْضع أنْ يُشيرَ إلى أبْرَز ما اسْتَطاعَ التَّوَصُّلَ إليه من نَتائجَ، يَجْدُرُ به أن يُوجزَ أهَمَّها:

١ ـ أرى أنَّ السَبَبَ في كَثْرَة الأعاريب واختلاف النُّحاة في آرائهم هو أنَّ المُعْرِبَ للآيَة كانَ يَنْظُرُ إلى تَأويلها والتّقديرِ الذي يَذْكره أهْلُ التّأويل، ونَعلمُ يَقيناً أنّ عصر ابن عباس وابن مسعود وقتادة وعكرمة وغيره من أهل التّأويل سَبَقَ عصر المُعْربين، قَد تَكونُ هذه التّأويلاتُ أحياناً مُخْتَلِفَةً، وكلها يقبلها المعنى العام،

ونتجَ عن هذا الاختلافِ القليلِ في التّأويلِ اخْتِلافٌ كثيرٌ في الإعرابِ ومن ثَمَّ اخْتِلافٌ في المَعنى المَفْهومِ من الإعْرابِ .

٢ ـ كانَ أكثُرُ المُفسّرين من غيرِ أهلِ التّأويلِ كالطبري والقرطبي والرّازي وغيرهم يَذْكُرونَ الخلافَ في تفسيرِ الآيةِ استناداً إلى الخلافِ في إعْرابِها حتّى إنَّ بَعْضهم لا يشيرُ إلى تلكَ المعاني التي يذكُرُها أهلُ التّأويلِ أو أحاديث الرسولِ ﷺ التي تتحدّث عن الأمرِ نفسه ويُفَسِّرُ الآيَةَ مُسْتَنِداً إلى إعْرابِها .

٣ ـ يَقُومُ بَعْضُ النّحاةِ والمُفسّرين بالخروجِ عن ظاهرِ النّصِّ، وذلك بالمُبالَغَةِ في التّقديرِ والتّأويلِ، ورأيْتُ أنَّهم لا يَنْطَلِقونَ في تَقْديرِهم للنّصوصِ من مَعْناها، فَيُؤَدّي إلى فَهْمِ المَعْنى كَما أرادَه المُتَكَلّمُ، ولكنّهم يُحاولون قَلْبَ المَعنى بتَقْديراتٍ تُناسبُ القاعدةَ النّحْوِيّةَ، فالمُبالَغَةُ في اسْتِعمالِ التّقْديرِ والتّأويلِ أثَّرت في المَعْنى تأثيراً سَلْبِيّاً، ورأيْنا كيفَ تُغيِّرُ تَقْديراتُ النُّحاةِ المَعنى في الآيَةِ وتَقْلِبُه فيخْرُجُ المَعْنى عن المَقْصودِ .

٤ ـ مِنْ أسْبابِ تَغَيُّرِ المَعْنى في أعاريبِ النُّحاةِ أنَّ بَعْضَ النّحاةِ يَقومُ أوّلاً بإعْرابِ الكَلِمَةِ فتَسْبِقُ النّظْرَةُ في الإعْرابِ النَّظْرَةَ في المَعْنى، ولذلكَ لا تَجِدُ في تَفسيرِ جُمْلَةٍ من الأعاريبِ عَلاقَةً بمَعْنى الآيَةِ، وتَجِدُهم أحْياناً يَقومونَ بإعْرابِ الكَلِمَةِ ثُمَّ يبْحَثون عن مُسوّغٍ لهذا الإعرابِ من المعنى، والّذي يُفْتَرضُ أنْ يَكونَ فَهْمُ مَعنى الآيَةِ أوّلاً ثمَّ الإعْرابُ اسْتِناداً إلى المَعْنى .

٥ ـ من أسْبابِ الخلافِ في إعْرابِ آياتِ القرآنِ الكريمِ الخلافُ في الدّلالةِ اللُّغويةِ للكَلِمَةِ المرادِ إعْرابُها، فالدّلالةُ النّحويةُ لا تنفصل عن الدلالةِ اللُّغوية .

٦ ـ إنَّ نَظْرَةً مُتَأنّيَةً إلى كَثيرٍ من الظّواهرِ اللُّغَوِيَّةِ الّتي وَصَفَها النُّحاةُ بالشُّذوذِ ـ كَما مَرَّ في لُغَةِ أكَلوني البَراغيثُ ـ تُرْشِدُكَ إلى أنَّ السَّبَبَ في ذلك هو قَسْرِيّةُ القَواعدِ النّحْوِيَّةِ وجُمودُها، فَلَمْ تَسْتَطِعْ قَواعدُ النُّحاةِ اسْتِيْعابَ هذه الظّواهرِ،

وهذا يُشيرُ إلى أَمْرٍ خَطِيْرٍ جداً وهو أَنَّ النُّحاةَ جَعَلُوا الأَوْلَوِيَّةَ في الحُكْمِ على الظّواهِرِ اللّغَويّةِ للقَواعِدِ وليسَ للسَّمَاعِ، والّذي أراه أَنّ اللُّغَةَ سَماعِيَّةٌ وليسَتْ قَواعِدَ جامِدَةً تَحْكُمُ على كَلامِ عَرَبٍ أَفْحاحٍ بالشُّذوذِ.

٧ ـ وَجَدْتُ في مَسائلَ أَنَّ من أَسْبابِ وُجُودِ آراءٍ مُخْتَلِفَةٍ التّحامل على آراء الكوفيين، فقد نَشَأَت المَدْرَسَتانِ مع بِدايات النَّحْوِ العَربي، وظَهَرَتْ بَيْنَهُما نِدِّيَّةٌ شَديدَةٌ يَدُلُّ عليها ما جَرى في مَجْلسِ البرمكي من مُحاوَرَةٍ بَينَ سيبويه والكسائي في المَسْألةِ الزَّنْبوريّة، والمَعْلومُ أَنّ الكُوفيّين أَكْثَرُ اهْتماماً بالمَعْنى وأَقَلُّ تَمَسّكاً بالقاعِدَةِ من البَصْريّين.

٨ ـ إِنَّ ما تَدُلُّ عليه هذه الخلافاتُ في إِعْرابِ الآياتِ يُخالفُ ما يَنْبَغي أَنْ يَكونَ عليه البَحْثُ اللُّغَويّ، فالأوجه الإِعْرابيَّةُ المُتَعَدّدَةُ تَدُلُّ على أَنّ للتركيب أَكْثَرَ من مَعْنى، ولذلكَ وَجَدْناهُم يَقُولون: يَجوزُ أَنْ يَكونَ كَذا ويَجوزُ فيه شَيءٌ آخَرُ، والمُتَكَلِّمُ لا يَقصدُ إِلاّ مَعْنًى واحداً،فَكيفَ إِذا كَانَ الكَلامُ كَلامَ الله تَعالى.

وختاماً يَرى الباحثُ ضَرورَة تأْكيد وُجْهَة نَظَرِه في أَمْرِ مَدى التّمسك بالقَواعِدِ النَّحْويَّة، فهو يَرى أَنَّ وُجُودَ هذه المَعاييرِ ضَروريٌّ لا غَناءَ عنه في ضَبْطِ اللّغَة قَديماً وحَديثاً، ولكن يَجبُ أَنْ يَكونَ النَّصيبُ الأَكْبَرُ في البَحْثِ اللّغَويّ للمَعْنى، فَكُلُّ العَمَليّة اللُّغَويّة تَدورُ في فَلَكِه، فَإِذا تَعارَضَتْ القاعِدةُ معْ المَعْنى أُعْطِيَتْ الأَوْلَويَّةُ في التّفسيرِ اللُّغويّ إِلى المَعْنى لا إِلى القاعِدَةِ.

ويَرى الباحثُ أَيْضاً أَنَّ اللُّغَةَ سَماعِيّةٌ، ويُفْتَرَضُ في القاعِدَةِ أَنْ تَكونَ ناشِئَةً عن السّماعِ، ولكن وُجِدَتْ نُصوصٌ كَثيْرةٌ صَحَّ السّماعُ فيها عن العَرَبِ الّذينَ يُعْتَدُّ بِهِم، وتَعارَضَتْ النّصوصُ مع القَواعِدِ النَّحْوِيَّة، وهذا يُشيرُ إِلى وُجُودِ خَلَلٍ في التّقعيدِ النَّحْويّ والقَولِ بكَماله وتَمامه.

والحَمْد لله ربّ العالَمين.

المصادر والمراجع

* **ائتلاف النّصْرة في اخْتلاف نُحاةِ الكوفة والبصْرة**، عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجي، تحقيق د. طارق الجنابي، ط١، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٧م.
* **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، أبو حيّان الأنْدلسي، تحقيق د. رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م.
* **الأصول في النحو**، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.
* **أُصول النّحو العربي**، د. محمد عيد، ط٤، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩.
* **أَضواء البيان في تفسير القرآن**، محمد الأمين الشنقيطي، طبع على نفقة الأمير أحمد بن عبد العزيز، ١٩٨٣.
* **إِعْراب القراءات الشّواذّ**، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد السيّد عزّوز، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٤١٧- ١٩٩٦م.
* **إعراب القرآن**، أبو جعفر النّحّاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥ م.
* **الاقتراح في أصولِ النّحو وجدله**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق: د.محمود فجّال، ط١، ١٩٨٩ م.
* **أمالي ابن الشّجري**، ابن الشجري علي بن محمد، تحقيق د. محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٢م.
* **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

* **الإيضاح العضدي**، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
* **باهر البرهان في مَعاني مشكلات القرآن**، بيان الحقّ محمود بن أبي الحسن الغزنوي، تحقيق د. سعاد با بقي،منشورات جامعة أم القرى،معهد البحوث العلمية، مكّة المكرّمة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
* **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري،تحقيق د. طه عبد الحميد، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ١٩٨٠م.
* **التّبْيان في إعرابِ القرآن**، أَبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشُركاه.
* **التبيين عن مَذاهب النّحويين البصريّين والكوفيّين**، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مَكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
* **ترشيح العلل في شرح الجمل**، الخوارزمي، تحقيق عادل محسن العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩ هـ.
* **التَصريح بِمَضمون التّوضيح**، خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق د. عبدالفتاح بحيري، ط١، ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
* **تفسير البحر المحيط**، أبو حيّان الأنْدلسي، ط٢ ، دار إِحياء التّراث العربي، بيروت، ١٩٩٠.
* **تفسير البيضاوي المُسمّى أنوار التنزيل وأسرار التّأويل**، بهامش القرآن الكريم، أبو سعيد عبدالله بن عمر البيضاوي / ط٢، مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٥م.
* **تفسير أبي السّعود ،أو إِرشاد العقل السليم إلى مَزايا الكتاب الكريم**، أبو السعود ابن محمد العمادي، دار الفكر للطباعة والنشر.

* **تفسير السّمرقندي المسمّى بحر العلوم**، لأبي اللّيْث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق الشيخ علي معوّض وزميليه، ط١، دار الكتب العلمية ١٩٩٣م.
* **تفسير الطّبري المُسَمّى جامع البيان في تفسير القرآن**، محمد بن جرير الطبري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.
* **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير، قدم له عبد القادر الأرناؤوط، ط١، مكتبة دار الفيحاء ١٩٩٤م.
* **التفسير الكبير**، فخر الدين الرازي، ط٢، دار الكتب العلمية، طهران.
* **تَفسير النّسفي المُسَمّى بمَدارك التّنْزيل وحقائق التّأويل**، أبو البركات عبدالله النّسفي، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع.
* **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق جماعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.
* **الجامع لأَحْكامِ القُرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨.
* **الجنى الداني في حروف المعاني**، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٣م.
* **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
* **الحُجّة للقرّاءِ السّبْعة**، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث دمشق ١٩٩٣.
* **الخصائص**، أبو الفتح بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٧م.

* **الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م.
* **الدّرّ المَنْثور في التّفسير المأثور**، جلال الدين السيوطي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٠ م.
* **ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب**، مصر ١٩٦٤.
* **ديوان طَرَفة بن العبد**، تحقيق درّية الخطيب و لطفي الصقّال، مَطْبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٥م.
* **ديوان النّابغة الذبياني**، شرح وتقديم: عباس عبد السّاتر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦.
* **زاد المسير في علم التفسير**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، ط٤، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م.
* **رصف المبانِي في شرح حروف المعانِي**، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دمشق، دار القلم ١٩٨٥م.
* **روح المعانِي في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني**، أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، صححه علي عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٤.
* **سر صناعة الإعراب**، ابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق ١٩٨٥ م.
* **سنن البيهقي الكبرى**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرّمة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
* **سنن ابن ماجة**، أبو عبدالله القزويني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
* **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح

وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث ط١، دمشق ١٩٨١م.

* **شرح ألفيّة ابن مُعْطٍ**، القوّاس الموصلي عبد العزيز بن جمعة، تحقيق د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٨٥ م.
* **شرح جُمل الزّجّاجي**، علي بن محمّد بن خروف الإشْبيليّ، تحقيق د. سلوى محمد عرب، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرّمة ١٤١٩هـ.
* **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٢ م.
* **شرح الرضي على الكافية**، الرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون.
* **شرح الزرقانِي**، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ١٤١١هـ.
* **شرح كافيّة ابن الحاجب**، القوّاس الموصلي عبد العزيز بن جمعة، تحقيق د. علي الشوملي ،ط١، دار الكندي ودار الأمل، إربد ٢٠٠٠م.
* **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
* **شرح اللّمحة البدرية في علم العربية**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د.صلاح رواي، ط٢، بدون.
* **شرح المفصل**، ابن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت.
* **شرح المفصّل الموسوم بالتخمير**، الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢١هـ.

* **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر / ط١، مكتبة نزار الباز، الرياض ١٩٩٧.
* **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٩٨٢م.
* **صحيح البُخاري**، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة ١٩٨٧م.
* **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجّاج، دار إحياء الكتب العربية ١٩٨٥م.
* **الصّفوة الصّفيّة في شَرح الدّرّة الألفيّة**، النّيليّ إبراهيم بن الحسين، تحقيق د. مُحسن العميري، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكّة المكرّمة ١٤٢٠هـ.
* **علل النّحو**، أبو الحسن محمد بن عبدالله الورّاق، تحقيق د. محمود الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
* **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.
* **فَتْح القدير الجامع بين فَنّي الرّواية والدّرايَة من علم التفسير**، محمد بن علي الشوكاني، ط٢، مؤسّسة الرّيّان، بيروت ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
* **الفوائد والقواعد**، الثّمانيني عمر بن ثابت، د. عبد الوهّاب محمود الكحلة، ط١، مؤسسة الرسالة ٢٠٠٢م.
* **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، لابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، ط١، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٢- ٢٠٠٠ م.
* **كتاب سيبويه**، عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السّلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.
* **الكَشّاف عن حقائقِ التّنْزيلِ وعُيون الأَقاويل في وُجوه التّأويل**، محمود بن عمر الزّمخشري، دار المعرفة، بيروت.
* **كَشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، الباقولي علي بن الحسين، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

* **المبدع**، إبراهيم بن محمد الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٠هـ.
* **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، الصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين، ط١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ١٩٩٢م.
* **المحتسب**، أبو الفتح بن جني، تحقيق: علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث ١٣٨٦هـ.
* **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية الأنْدلسي تحقيق عبدالله الأنصاري والسيّد عبدالعال، طبع على نفقة أمير قطر، ط١، الدوحة ١٩٨٧م.
* **المُساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤م.
* **مُسْنَد الإمام أَحْمَد بن حَنْبل**، أَحْمَد بن حَنْبل، مؤسّسة التّاريخ العربي ـ دار إحياء التراث العربي ١٩٩١م.
* **مُشْكِل إِعْرابِ القُرآن**، مَكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم الضّامن، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨م.
* **معانِي القراءات**، أبو منصور الأزهري، تحقيق:أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلمية ١٩٩٩م.
* **مَعانِي القرآن**، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د. هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٠م.
* **مَعانِي القرآن**، يحيى بن زياد الفرّاء ، تحقيق أحمد نَجاتي ومحمد علي النّجّار، دار السّرور.

* **معانِي القرآن الكريم**، الإمام أبو جَعفر النّحاس، تحقيق محمد علي الصابونِي، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرّمة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
* **مَعانِي القُرآن وإعْرابه**، الزّجّاج، أبو إسْحاق إبْراهيم بن السّري، تحقيق د. عبدالجليل شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨م.
* **مفردات ألفاظ القرآن**، الرّاغب الأصفهانِي، تحقيق صفوان عدنان، ط١، دار القلم والدار الشامية، بيروت ١٩٩٢ م.
* **المقتضب**، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
* **الملخّص في ضبط قوانين العربية**، ابن أبي الربيع، تحقيق د. علي الحكمي، ط١، ١٩٨٥م.
* **الموطأ**، الإمام مالك بن أنس، دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥م.
* **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت ١٩٨٧م.

* * *